

# الفلاح المصري

بين العصر القبطي والعصر الإسلامي

تأليف

دكتورة زبيدة عطا









رئيس مجلس الإدارة  
د. سمير سرحان

رئيس التحرير  
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:  
عبد العظيم الشبلي

# الفلاح المصري

بين العصر القبطي والعصر الإسلامي

تأليف

دكتورة زبيدة عطا



المعهد القومي للدراسات والبحوث

١٩٩١

الاخراج الفنى

---

مراد نسيم

## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذه الدراسة الجديدة عن تاريخ الفلاح المصرى فى حقبة تاريخية هامة تجمع بين نهاية العصر البيزنطى وبداية العصر الاسلامى ، وهى تتيح بذلك اجراء المقارنة بين وضع الفلاح قبل الاسلام ووضعه بعد الاسلام .

ومؤلفة هذه الدراسة هى الأستاذة الدكتورة زبيدة عطا ، استاذة ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة المنيا ، وهى ذات نشاط علمى ملموس واهتمامات خاصة بتاريخ مصر الاجتماعى ، وقد قادتها هذه الاهتمامات الى دراسة وضع الفلاح المصرى فى تلك المرحلة التاريخية الهامة ، باعتباره عصب الحياة الاقتصادية فى مصر ، واعتبار الأرض محور النشاط الاقتصادى .

وقد تناولت الدكتورة زبيدة عطا فى هذه الدراسة أحوال الفلاح المصرى كمالك ومستأجر ، وعلاقته بالدولة ، وما تعرض له من عنت واضطهاد ، وما فرض عليه من ضرائب وخراج وسخرة ، كما تعرضت لأوضاع الملكية الزراعية وما طرأ عليها من تطوّر فى ظل العصرين البيزنطى والعربى ، وتحدثت عن الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وعنيت بدراسة سياسة الدولة الاسلامية ازاء الفلاح ، وأبرزت اختلاف سياسة الخلفاء فى جباية الخراج

بين الشدة والسماحة ، فبينما رفع عمر بن عبد العزيز الجزية عن  
أُسْلَم ، فإن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب الى واليه فى مصر  
يقول : احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم !

وقد استندت الدكتور زبيدة عطا فى دراستها الى عدد كبير  
من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية ، فضلا عن المجموعات  
البردية الوفيرة من يونانية ولاتينية وقبطية ، وسجلات الضياع ،  
والأوامر الادارية والقرارات والمراسيم التى أصدرها الأباطرة فى  
العصر البيزنطى ، والخلفاء فى العصر الاسلامى .

ولقد صدرت هذه الدراسة أول ما صدرت فى عام ١٩٧٨ ،  
ونفذت طبعتها منذ وقت طويل ، ونظرا لأهميتها ، واتفاقا مع  
سياسة هذه السلسلة فى اعادة طبع الكتب الجادة التى نفذت ، فقد  
أعدنا صدورها خدمة للقراء والمكتبة المصرية . وأمل أن يجد  
القارئ الكريم فى هذه الدراسة ما يبقى من فائدة ومتمعة .

رئيس التحرير  
د . عبد العظيم رمضان



!



الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين



الأرض والفلاح هما عصب الحياة في مصر على مر العصور ، فتلك الأرض الخصبة التي وهبها الله لمصر هي التي شكلت حياة أهلها وأوجه نشاطهم ، فكانت الفلاحة من أهم المهن التي مارسها الشعب المصري في عصوره المختلفة .

ولقد كتبت العديد من الدراسات في مصر والخارج عن الفلاح المصري عبر الفترات التاريخية المختلفة ، درست وحللت وضعه ، وتطور الملكية الزراعية . وقد أردت بهذا البحث دراسة وضع الفلاح في نهاية فترة تاريخية وبداية حقبة تاريخية أخرى : القرن الأخير من الحكم البيزنطي ، حيث بلغت التنظيمات الإدارية البيزنطية نهايتها ، وتحددت العلاقة بين الفلاح والدولة والمالك والمستأجر ، واتخذت الملكية الزراعية صورتها الواضحة التي تختلف كثيرا عن القرن الأول الميلادي . ثم الفترة الأولى من الحكم الإسلامي الى نهاية حكم الأمويين ، وهي الفترة التي وضعت فيها أسس الحكم الإسلامي ، وبدأت الملكية تتخذ صورة جديدة لم تكتمل الا في العصور التالية ، وهي نفس الفترة التي شأهنت نقلة تاريخية هامة ، حيث بدأ العنصر العربي يتركز المدينة ويستوطن الريف ويبدأ امتزاجه بالمواطن المصري ، وقد حددت

الشريعة الاسلامية موقفها من الأرض ، وكان اعتماد العرب فى ادارة البلاد على ما ورثوه من تقاليد ادارية من العصر السابق ، وظلت الجباية فى يد الموظفين الاقباط ، وظلت الدواوين والمكتبات تسير على النمط السابق وتستعمل فيها اللغة اليونانية .

ولقد تناول العصر الرومانى والبيزنطى عدد من الكتاب كجونسون فى كتابه « مصر والامبراطورية الرومانية » و « مصر البيزنطية : دراسة اقتصادية » ، ورولايارد عن الادارة البيزنطية وميلين وهانتو وهاردى وبيل عن الفلاح والأرض فى العصر الرومانى . وقد اختلفت الآراء حول وضع الفلاح كمالك ومستأجر وعلاقته بالدولة ، فبينما يرى جونسون : أن الفلاح المصرى تمتع تحت الحكم البيزنطى بالعديد من المزايا بل تمتع بوضع أفضل مما يتمتع به الفلاح فى العصر الحديث وأن هناك فروقا جذرية بين الفلاح المصرى والأوروبى الذى تطور وضعه نحو العبودية والرق . يرى آخرون أن الفلاح تعرض لكثير من الاضطهاد والعنت على يد الادارة البيزنطية وأن هدف الدولة كان استغلاله الى أقصى حد ، حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من العبودية وقد لقى كلا الرايين تأييدا ومعارضة من بقية المؤرخين .

ولقد أفادتني تلك الدراسات جميعها بالاضافة الى المجموعات البردية الوفيرة : من يونانية ولاتينية وقبطية ، والتي تعود الى القرن السادس حيث حفظت لنا أراشيف كاملة من سجلات ضياع اقطاعية . وأوامر ادارية ، وقرارات ومراسيم أصدرها الإباطرة خاصة بمصر ، وعقود ايجار وديون وبيع وتمليك وبعد دراسة تلك المجموعات فإنه يمكن القول ان وضع الفلاح تحت الحكم البيزنطى لم يكن بالوضع المميز ، ولكنه لم يكن أسوأ فترات تاريخه ، اذ ليس بأسوأ من سابقه أو لاحقه ، فقد خضع تحت حكم اليونان لوضع شبه اقطاعى يربطه بالأرض الى حد كبير . واذا أردنا

التحديد فان الفلاح فى القرون الثلاثة الأولى من الحكم الرومانى - كان فى وضع مشابه لما كان عليه فى العصر البطلمى ، ولكن الأمور تغيرت فى القرون التالية تملك المزارع أرض التاج • ونستطيع القول من واقع البرديات : ان مصر لم تشهد عصر عبودية الفلاح ، ولم تتحول أراضيها الى اقطاعيات تشبه اقطاعيات الغرب ، بل تمتعت بوضع مختلف ، فالضياع فيها لم تتجاوز الألف أرورة الا فى حالات قليلة وكانت تشمل أراضى مؤجرة من كنائس ، وكانت علاقة المالك بالمستأجر علاقة حر بحر لا سيد بتابع •

وحرص الأباطرة من جانبهم على حماية مصر وحماية المالك الصغير وحاربوا نظام الحماية بتشريعات وقوانين • فهناك مراسيم أصدرها ثيودسيوس ، وجستنيان خاصة بمصر وأدارتها ، وكان دافعهم الى ذلك حرصهم على دخل مصر وجباياتها وخاصة أن القمح يمثل المصدر الأساسى للطعام فى عاصمتهم ، والشحنة التى كانت تعرف بالشحنة السعيدة والتى كانت تذهب الى روما ثم القسطنطينية كانت من عوامل استقرار نظام الدولة •

ولكن آفة هذا النظام التى أدت لعدم تحقيق الفاعلية لمراسيم الأباطرة هو هذا الجيش من الموظفين الذى يمثل البيروقراطية الادارية والذى حرص قبل كل شئ على مصلحته الشخصية وأجحف بالمواطنين ولم يؤد فى الوقت نفسه لما ابتغته الدولة من جبايات وليس أدل على ذلك من قول جستنيان فى مرسومه رقم ١٣ : ان أموال مصر تستنزف عند الجباية • ولقد سعى فى قوانينه الخاصة بالاصلاح الادارى الى امرين : ضمان العدالة للفلاح ، وضمان أموال الخزانة • ولكن يتضح من احدى البرديات وهى رد على شكوى أرسلها أحد الملاك من قرية أفروديتو ( كوم أشقوه ) التى تتمتع بالجباية الذاتية - الى جستنيان بالقسطنطينية أن أوامر الامبراطور لم تنفذ حيث ذكر الامبراطور فى رده عليها أن الجباة أقوى من

أواخره ويذكر أنه أرسل مرسوما سابقا لصالح الشاكي ولكن الباجارك ( حاكم المقاطعة ) لم ينفذه وقد اعتمد في هذا على بعد العاصمة الامبراطورية عنه . ولقد سعى الأباطرة الى جعل الموظفين المحليين من أهل الأقاليم وجعل انتخابهم في يد كبار الملاك والكنيسة لضمان سلامة الجباية وعادة كانوا ينتخبون من بين ملاك الاقليم ، ولم يؤد هذا الى تحقيق العدالة بل أدى الى جعل الوظيفة الرسمية مسخرة لخدمة مصالحهم الشخصية ، فقد أصبح أفراد الأسر الاقطاعية كابيون وأيميانيوس هم كبار موظفي الدولة حيث تولوا المقنصلية والباجلركية ، بل ان رؤساء الادارات عملوا كوكلاء لهؤلاء الملاك ولم يجد انشاء الامبراطور د ليو ، لوظيفة حامى المدينة في القرن الخامس والتي أنشئت أصلا لحماية الأهالى من ظلم الموظفين ، فبمرور الوقت أصبح الحامى أحد وكلاء السيد الاقطاعى وأحد الملاك فى المنطقة .

فالمشكلة الحقيقية تتمثل فى تلك الادارة أو فى هؤلاء الموظفين الذين أصبح من الصعب على الدولة التحكم فيهم ، فهم كبار الموظفين وكبار الملاك ، وذهبت كل التشريعات التى أصدرها هبء أمام التلاعب بالقانون . ولقد أدى هذا بدوره الى اضطراب النظام فى القرى وكثرة اعتداءات القرى بعضها على بعض ، وعدم انضباط الأمن وخاصة أن الدولة - لضمان جمع الضرائب - منحت ما يعرف بالجباية الذاتية لعدد من الضياع والقرى المستقلة وللكنيسة ، فتعددت السلطات ، واختلف وضع الفلاح كمستأجر فى ضياع كبرى أو تابع لمجلس قرية أو مستقل يدفع ضرائب للدولة ، ولكن على أية حال لم يصبح قنأ بل كان فلاحا حرا . كما ذكرت برديات عديدة وعقود البيع والشراء . والايجار ، ومن حقه أن يشكو الباجارك د أو مسئول الاقليم اذا أساء اليه ، وهناك ملاحظة هامة وهى ان القانون الامبراطورى منذ ثيودسيوس يمنع تملك الأجانب

لأرض مصرية ، فكبار ملاك القرن السادس كايون وغيره كانوا من المصريين وكذلك غالبية موظفي الادارة المالية .

وأهم النتائج التي نستخلصها من تلك الدراسة هي أن الفلاح المصري كان تحت الحكم البيزنطي فلاحا حرا ولم يكن قنا للأرض ، وأن تشريعات الأباطرة استهدفت تحقيق العدالة للفلاح لضمان حصول الدولة على دخلها ، ولقد فشلت تلك التشريعات عند التطبيق والمسئول عن ذلك مجموعة البيروقراطية الادارية المتحثة في الجباة والموظفين ، وساعدهم على ذلك ترك انتخابهم لكبار الأعيان ، الى جانب تولى كبار الملاك للوظائف الكبرى ، فربطوا بين مصلحتهم واختصاص وظائفهم . كل هذا أدى الى عدم نجاح أى تشريع بفرض جزاء أو رقابة عليهم كانشاء وظيفة حامى أو فرض عقوبات كما ورد فى مرسوم ١٣ ضد استغلال السلطة .

هذه هي الأوضاع التي واجهت العرب غداة الفتح الاسلامى لمصر فموقفهم من الأرض حددته الشريعة الاسلامية ، وقررت معاهدة الفتح ما هو مفروض على الفلاح من الضرائب ، وابتقت الأرض في أيدي أصحابها على أن يدفعوا عنها الخراج الذى بلغ ما يقرب من دينار على الفدان ، الى جانب ضريبة الطعام التي حددت فى بعض المراجع بمدان من الحنطة وثلاثة أقساط من الزيت وثلاثة أرتاب من القمح بالإضافة الى الشعير وعدد آخر من المحصولات ، وأصبحت شحنة القمح تذهب الى مكة كما كانت تذهب الى القسطنطينية من قبل .

وتحدد اهتمام العرب منذ البداية بخراج مصر وأراضيها ، وحرصوا على نفس النسبة التي كان يجتمعها البيزنطيون وفقا للرسائل المتبادلة بين عمر بن الخطاب وعمر بن العاص . ولقد اختلفت سياسة الخلفاء بين التسامح والشدّة في الجباية فاذا كان

هناك خليفة كتمر بن عبد العزيز رفع الجزية عن أسلم ، فإن  
الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب الى واليه في مصر قائلا احلب  
الدر حتى ينقطع واحلب الدم حتى ينصرم ، ويذكر ابن عبد الحكم  
أن عمرا أقر المصريين على جبايتهم ، وإن كانت قد حدثت تعديلات  
على هذا النظام فاخفى نظام الجباية الذاتية ، بل اخفت الضياع  
الكبرى ولا نجد اشارة لوثائق ابيون بعد سنة ٦٢٠ ميلادية ،  
والبرديات لا تذكر الا ملكيات صغيرة ولم تذكر أواسى الا فى القرن  
الثانى الاسلامى وكان أصحابها من العرب ، واصبحت القرية هي  
الوحدة الأساسية فى التقدير الضرائبى واحتفظت بالموظفين السابقين  
بما فيهم الميزون الذى يرد فى الوثائق البردية العربية باسم المازوت  
وهو أحد رؤساء مجلس القرية فى العصر البيزنطى والباजारك  
ويسمى فى الوثائق العربية رئيس الكورة « والكورة لفظ مشتق  
من اليونانية أيضا بمعنى قسم » وكذلك الدوق ، والقمص . ورغم  
تحديد معاهدات الفتح للجزية بدينارين والخراج بدينار فانها لم  
تكن أمورا ثابتة والدليل على ذلك أن صاحب اخنا جاء لعمر  
بن العاص وطلب معرفة مقدار الجزية التى عليهم ليستطيعوا جمعها  
أو التدبر لها فقال عمرو وهو يشير الى ركن الكنيسة « لو أعطيتنى  
الى السقف ما أخبرتك ما عليك إنما أنتم خزانة لنا ، إن كثر علينا  
كثرتنا عليكم وأن خف علينا خففنا عنكم » . وهذا يرجع الى عامل  
أساسى وهو أنه من الصعب فرض جزية موحدة على الجميع بنفس  
النسبة ، فلو نظرنا الى ما هو مفروض على الفلاح من الضرائب لو  
كان مستأجرا لفدان مثلا : دينار جزية ودينار خراج ثم ضريبة  
الطعام ٣ كيلات من القمح ورغم اختلاف ثمن القمح فالمتوسط أن  
ثمن ثلاث كيلات يعادل دينارا فيصبح على الفلاح أربعة دنانير من  
الضرائب الى جانب أن هناك ضرائب أخرى صغيرة كضريبة المسور  
وضريبة النزول فى حين أن نتاج المحصول ٢١ كيلة عن الفدان فما  
يبقى له هو النزر اليسير . فاذا كان أجيرا فعليه ضريبة : ديناران



جزية في حين أن ما يتحصل عليه في العام وفقا للبرديات لا يتجاوز ٢ أو ٣ دنانير ويعد هذا اجحافا به ، لذلك نرى الجبايات الاسلامية تتفق ومقدرة الشخص . ولدينا برديات يدفع فيها أشخاص ضريبة الجزية سدسا وثمان ، واذا كانت هذه الطريقة في عدم تثبيت الجزية قد حققت نوعا من العدالة ، فانها في أيدي ولاة وجباة قساة كانت تتعرض للتلاعب حيث فرضوا ضرائب أكثر مما يتحملة البعض خوفا من التعرض للوم الخلفاء وغزلهم كما حدث لعمر مع عمر وعثمان . فالمشكلة هنا أيضا تتمثل في الجباة وطرق الجباية فاذا كان هناك ولاة كقرة بن شريك حرصوا على العدالة ، فانهم حرصوا أولا على خراج الدولة وضمان عدم تأخير الجباية وحملوا الباجاركة مسئولية التأخير وهذا بدوره حمل الموظفين الذين اشتدوا في الجباية ، مما دفع بالفلاحين الى هجرة أراضيهم . وهناك مرسوم من والي مصر في القرن الثامن يطلب من الفلاحين عدم ترك أراضيهم الا بعد الحصول على موافقة الوالي أو تصريح تحدد فيه الفترة التي يترك فيها موطنه الى مكان آخر وتاريخ العودة ليضمن دفع الضرائب . وفي مرسوم آخر يطلب بعمل تعداد لأهالي القرية الواردة في البردية ومعرفة الأجانب ومراجعة السجلات لخمسة عشر عاما والقبض على المتهربين واحضارهم للوالي ، واذا تباطأ في ذلك عرض نفسه للعقاب . ولقد أصبح هذا النظام شائعا منذ بداية القرن الثامن للميلاد ومع ذلك استمر الفلاحون في الهرب والدليل على ذلك أن عبد الله بن الحباب بعث الى الخليفة هشام ابن عبد الملك يطلب منه ارسال عرب من قيس وذكر له أن هناك كورا خالية في بلبيس وعلى ذلك فانهم لن يؤثروا على الخراج ولقد أدت محاولة الخليفة عبد الملك بن مروان زيادة الخراج رغم انخفاض النيل في عام ٧٨ هجرية الى قيام ثورات للقبط ، فانتاج الأرض في مصر مرتبط بالفيضان .

وبذلك يتضح أنه في كلا الميادين كان هناك خلاف بين  
المنظورية المثالية والتطبيق الفعلي ، فرغم أن التشريع يتوخى العدالة  
فإن المقياس الحقيقي هو التطبيق وهو ما لم يتحقق للفلاح المصري  
فلم يتمتع بشجرة أي تشريع عادل بل حول أولئك الجباة والموظفين  
القانون إلى أعباء أثقلت كاهله ، فالمشكلة الأساسية تمثلت في  
طرق الجباية ووسائلها وموظفيها والاختلاف بين النظرية والتطبيق ؛  
فالاسلام تشريع سمح لم يرهق أهل الذمة ولكن طريقة التنفيذ هي  
التي أثقلت كاهلهم .



تطور الملكية الزراعية في القرن السادس الميلادى



الفلاح والأرض عنصران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر .  
 فالفلاح يحيا على الأرض الزراعية وهي مصدر قوته وحياته وكذلك  
 تعتمد الأرض في أحيائها وخصوبتها على جهده ، ففي دراسة عن  
 الفلاح لابد أن تبدأ بدراسة الأرض - الملكية الزراعية - لأن على أساسها  
 يمكن تحديد وضع الفلاح وحقوقه وواجباته بل وحرية .

ولقد أوجع عدد من المؤرخين الملكية الزراعية في مصر الفرعونية  
 إلى الملك الكاهن وقصروها عليه وعلى المعابد اعتمادا على النصوص  
 المصرية القديمة حيث ردت ملكية الأرض ومن عليها إلى الفرعون  
 وريث الآلهة ولكن الحقيقة أن الملكية في مصر القديمة تعددت بتعدد  
 العصور التي عاشتها مصر ( ١ ) فظهرت فيها ملكيات فردية مطلقة  
 وملكيات أسرية وملكيات انتفاع . فقد اعتادت الدولة مكافأة  
 محاربيها بقطع من الأرض إلى جانب وقفه لأرض على المعابد ومقابر  
 الأفراد ( ٢ ) . وفي العصور المتأخرة بدأ تكتل الملكيات في حوزة  
 أفراد الأسرة المالكة ولعمراء الاقطاع ورؤساء الكهنة ولحرمه الفرعية  
 على ضم تلك الممتلكات عن طريق تولية أبنائهم للمناصب الكهنوتية  
 الكبيرة .

وفي العصر البطلمي أصبحت أوضاع مصر ملكا للتاج يديرها  
 بسقنسى حق الأرض المقسمة ففي نص بسعبيه لادفو أن الإله حوريس  
 أقصدى إلى أبيه الملك حورس النحي بطليموس الأراضي الزراعية  
 فأعتبرها أوسية ودخلت أملاك المعابد تحت إشرافه الدولة وإن كان  
 الحكام منحوا بعض المواطنين الإغريق هبات من الأرض ( ٣ ) ولكن

أغلب الأراضي الصالحة ظلت تحت سيطرة الدولة (٤) حيث قام المزارعون المصريون باستئجارها بمقتضى عقود مكتوبة ، وكذلك أدوا ما عليها من ضرائب باهظة ، وفرضت عليهم الدولة المحاصيل التي ترغب في زراعتها وأمدتهم بالبذور وأجبرتهم على البقاء في قراهم خلال موسم الزراعة (٥) . وقد قسمت الأرض في العصر البطلمي الى : *gébasilikoei* وهي الأرض التي تخص الملك فيستثمرها لحسابه وأرض العطاء وهي اما وهبت لأشخاص *géemaphasei* أو أراضي مدن و *geklerouchike* الأرض التي يمنحها الملك للموظفين وكبار مساعديه (٦) أو أراضي أملاك خاصة *ketmata* ولكن يقال ان القانون البطلمي كان يفرق بين الملكية والحيازة فأغلب أراضي العطاء كانت أراضي حيازة أى لهم حق استغلالها فقط ، فكان القانون يعطي حق تملك ما على الأرض من بناء وبساتين للفاكهة والكروم (٧) .

ولقد حرص الرومان عند فتحهم لمصر على الحفاظ على الأوضاع الموجودة في الفترة اليونانية وخاصة فيما يتعلق بالأرض ، واستمر النظام السابق تحت حكم أغسطس وخلفائه فتملك الأرض بمقتضى حق الفتح ، واعتبرت أراضي مصر ملكا للتاج فيما عدا استثناءات وهي عبارة عن مساحات صغيرة كان يملكها بعض أفراد وتسمى *Catoecia* ( وهي أراضٍ قطعت للعسكريين الذين أنهبوا الخدمة ) ثم *klerouchike* وهي أراضٍ كانت تمنح للجنود المرتزقة لربطهم بالأرض ومصالح الملك وأصبحت تعنى أصحاب الاقطاع وغالبا ما كانت تملكها نساء في هذه الفترة ، (٨) وقام على زراعتها مصريون ولقد منح الامبراطور عدد من الهبات لرجال القصر مدة خدمتهم عرفت باسم *dorea* ، وكذلك لعديد من أفراد الأسرة المالكة وكبار موظفيه ، ولكنها دخلت بعد فترة الى الأملاك الامبراطورية ، وبالتحديد قبل نهاية القرن الاول بعد مصادرات

نيرون وفسبسيان وتيتوس ، ففي إحدى البرديات يذكر شخص اسمه افرووداثيروس ابن زيروس أنه أجر اقطاعاً من جوليا الاوغسطا وأبناء جيرمونيكوس القيصر وتمهد بزراعة الأرض. بردي في السنة ١٢ من حكم تيبيريوس القيصر ، وعلى نفس النمط عقد آخر من عهد نيرون وكان مقدار الإيجار كيلة على الأرورة . ولقد منحت تلك الهبات عدداً من الاعفاءات وقام عدد من أفراد الطبقة الارستقراطية في روما والاسكندرية باستثمار أموالهم لاستصلاح أراض وزراعتها وهو ما عرف بالاوسية *agris* وكانت تمنح لهم مجاناً أو بإيجارات اسمية (٩) ، وهي إما معفاة أو متمتعة بضرائب مخفضة أو تمتعت بالاعفاء لفترة . وكذلك منحت أراض للمقاتلين ولقد أصبحت أغلب تلك الأراضي في القرن الثاني ملكاً للسكندريين والرومان ، ولكن نسبتها الى الأرض العامة كانت بسيطة .

ونستطيع أن نقسم تطور الملكية في مصر الرومانية الى فترتين (١٠) : الفترة الأولى منذ عهد اغسطس الى ٣٣٢ تقريبتاً « اعتماداً على أن آخر اشارة الى أرض التاج كانت في هذا العام » والفترة الثانية من ٣٣٣ الى نهاية العصر البيزنطي . وهذا التقسيم قائم على أساس نوعية الملكية الزراعية والأرض خلال الفترة الأولى وكانت كما يلي : ملكاً للتاج يقوم الفلاح باستئجارها مقابل دفع الإيجار ، أو أراضي الاوسية ، أو مساحات صغيرة عن طريق الشراء أو الاستصلاح . أما عن الملكية الخاصة فانها لم تتحول بأية حال الى ملكيات اقطاعية آنذاك (١١) رغم أن هناك منح من عهد يوليوس كلوديوس ٤١ - ٥٤ م لبعض الأصدقاء من الأسرة المالكة ، ولكن عامة طبقة السناطوريين أبعدت وكذلك تملك محمد من أمم الاسكندرية ضياعاً في اكسر نخوس ( البهنسا ) لا يعرف حججها ، وسجلات « كرايس » ( كوم أو شيم ) في مجموعة متشجان تشير الى ملكيات صفرى من أرض حدائق في عند من المدن ولقد أدخل

بدقلديانوس تمديدات عديدة على نظام الضرائب منذ عام ٢٧٨ من  
 الميلاد وأصبحت الضريبة على الأرض وفقا لنوعها ، أى أرض زراعية  
 أو حدائق واتخذت وحدة ضريبية قوامها الأرض والمساكن  
 Caput-Igum وبعد عهد بدقلديانوس بدأ تملك الأرض ، وانخفض  
 تدريجيا النظام السابق لأراضى التاج والأوسية ، وإن كانت هناك  
 وثيقة ترجع الى عهد تشير الى امتلاك أحد الحكام لأرض ، ووثيقة  
 أخرى من البهنسا تعود لعام ٢٩١ م عن بيع خمس قسم فى أربع  
 أرووات من الأرض مع المشاركة فى وسائل الرى ودفع نصيبه ستة  
 آلاف درخمة (١٢) . وفى وثيقة تعود لعام ٢٦٥ إشارة الى ٤٩  
 أرورة من الأرض الخاصة و١٢ أرورة أخرى كان يملكها فيلاسيلاس  
 والوثيقة صادرة للبائع . وفى وثيقة تعود الى القرن الرابع نرى  
 عددا كبيرا من الأفراد يمتلكون أراضى خاصة (١٣) . ووفقا لسجل  
 هيرمبوليتا ( دمنهور ) نرى ٤٧ يمتلكون ٤٤ أرورة ولم يزد ما يملكه  
 ورثة اميميانوس عن ١٥٠٠ أرورة (١٤) . وعليه تكون الأراضى  
 ملكت لمستأجرين مقابل الضرائب، وأصبحت كل قرية تكون مجموعة  
 مسئولة عن تحمل أعباء الجباية لضمان وفاء الفلاحين بالتزاماتهم  
 الضرائبية ، وكان يضاف الى مسئولية النقابة الأراضى البور التى  
 على حافة الصحراء ، والتى تسببت فيها الرمال أو التى تعرضت  
 لإهمال الرى كنوع من السخرة عرفت باسم : opibole  
 وكانت هناك أراض تنتم القرية ككل فمن احدى قرى هرقليوبوليس  
 ( اهناسيا ) بردية ترجع الى عام ٣٠٥ أجرت ٩ أرووات من قرية  
 دفع عنها ايجار قدره ٥٥ كيلة عن الأرورة (١٥) ، وفى ٣١٣ أجر  
 ثلاثة مزارعين ٥ أرووات من أرض قرية ودفعوا الضرائب مقابل  
 الأيجار ، وبلغ ايجار الأرورة ٣١٣ م فى انطونيوبوليس ( الشيخ  
 عبادة ) كيلة ، وفى بردية أخرى تعود لنفس المنطقة فى هام ٣٤٦  
 خمس أرووات ب ١٢٥ كيلة من القمح (١٦) . وفى بعض البرديات



تعهد المستأجر بدفع الضرائب ، وفى أخرى باصلاح السواقي  
وأعمال الري وبمنه بالنيران والأدوات الزراعية (١٧) .

ونتيجة لانحسار الفيضان عن بعض الأراضى فان أصحابها  
تقدموا بشكاوى الى الوالى لمنحهم أراض جديدة وقد ألزمتهم الدولة  
بضرائب تلك الأرض ، وقد تعرض شخص يدعى كاليجولا للسجن  
لأن أراضيه لم يعد يصل اليها الفيضان ويطلب منه أراضى  
غيرها .

أما الملكيات الخاصة فبدأت تتحول الى ملكيات اقطاعية عن  
طريق الشراء والاستصلاح أو الدخول فى حماية كبار الملاك ، وهذا  
ما حاربه الدولة والاباطرة فى تشريعاتهم المختلفة ومع ذلك نجد  
فى برديات تلك الفترة عددا من الأسر الاقطاعية ولكنها لم تتخذ  
شكل الاقطاع الأوروبى بل لم يمتلك أحد الاقطاعيين قرية بأسرها  
الى جانب ظهور الكنيسة كمالك له ثقله نتيجة هبات الاباطرة  
لكنيسة القسطنطينية والاسكندرية وهبات الأفراد وتمتعها  
بأغفاءات عدة ، وقيامها بشراء أرض بور واستصلاحها ، فى نفس  
الوقت الذى كانت تعد فيه المالك الوحيد الذى له حق الحماية  
بمقتضى القرارات الامبراطورية وسنتكلم عن كل عنصر منها بالتفصيل  
عند عرض الملكية فى القرن السادس .



!



الفلاح وتطور وضعه في القرن السادس



اختلف وضع الفلاح في القرون الثلاثة الأولى لمصر ما يصرف بالفترة الرومانية عن الفترة البيزنطية . ففي القرون الأولى كان وضع الفلاح انصب الى حد ما بالوضع في مصر البطلمية وإن كان أفضل حالا لاحتكام الرومان بالأرض لمعاجتهم لضرائبها وقسمها التي أصبح يسكن الى روما فيما يعرف بالمشحة المصيدة . ولقد كان لمصر وملاحيقها وضع خاص متميز عن بقية أراضي الامبراطورية حديثة تشريعات الأباطرة الخاصة بمصر ، فإذا كانت الأمور تصير في الامبراطورية الرومانية نحو الاقطاع ، وتحول عدد كبير من زراعي الامبراطورية الى قنين مرتبطين بالأرض ودعسم اعتراف بعض التشريعات بالقنينة بل ان بعض مراسيم ثيودوسيوس وجستنيان (١٨) أكدتها ، فانها كانت تختص بالجزء الغربي ، فلا نستطيع القول بان هذه التشريعات طبقت في مصر فلمصر تشريعاتها الصادرة اليها ، والدليل على ذلك ان مراسيم ثيودوسيوس (C. Th. XI. 24. 1-6) وجميعها موجهة لمصر وكذلك مرسوم رقم ١٣ في قانون جستنيان . فالقنية لم تكن سائدة في مصر في أي فترة من فترات الحكم الروماني بعكس ما كان سائدا في الغرب . فهناك التماسات من ليديا ترجع الى عهد سبتيموس سيفيروس وكراكلا تطلب التحرر من سلطان الاقطاع ومن محاولة وبطهم بالأرض (١٩) وكذلك في رسائل موجهة الى ماركس أوديس فيليب من أرجوم وفريجيا تعود للفترة من ٢٤٤ الى ٢٤٧ يشكو فيها الزارعون من أنهم تعرضوا للارهاب والظلم من قبل الموظفين حيث حرموهم من الحركة ووطوهم بالأرض (٢٠) .

فهل كانت هذه الظاهرة العامة التي انتشرت في أنحاء الامبراطورية مطبقة في مصر وهي علاقة السيد وتابعه هذا يحتم علينا معرفة صورة المينة والملاقة في الاقطاع الغربي كما حددتها التشريعات ، فالزادع كان يلحق بقطعة أرض ليست ملكا له على

أن يتمتع بزراعتها مقابل أجر يأخذه نقداً أو عينا (٢١) ، وليس له الحق في أن يهجر تلك الأرض وأن فعل ذلك فليملك أن يعيده إليها ، وله الحق في أن يضعه في القيود بدون تدخل من السلطات ولكن ليس للمالك من جهة أخرى أن ينزعها من يده فليس له حق التصرف في الأرض دون المزارع أو في المزارع دون الأرض ، إذ ينتقل المزارع مع الأرض بانتقالها من مالك إلى آخر وبذلك يصبح عبداً للأرض ولكن لا يعد المزارع عبداً للمالك ، فانه وإن خضع لسلطة المالك التأديبية ، وحرم عليه مقاضاته المالية فانه بخلاف العبد له أن يعقد زواجا يكون له فيه السلطة الأبوية على أبنائه ، وله الحق في حيازة الأرض ، وعند وفاته يرثه أبنائه بالصيغة وله الحق في عقد الديون ولكن ليس له التصرف في أمواله لأنها ضمان الضريبة .

وتنشأ حالة القنية تلك اما بالمولد ، أو بان يكون أحد الأبوين مزارعا ، أو بالزواج من شخص مرتبط بالأرض أو فلاح قرار ، أو المتسولين الذين هم في حالة جسدية طيبة كعقاب لهم . أو الانفاق بان يتفق شخص مع أحد الملاك على أن يلحقه بأرضه كمزارع أو بمقتضى ثلاثين عاما من العمل في الأرض . ويمكن أن يتحرر من هذا الوضع في حالة ما اذ ولد حرا وكان له استقلال شخصي لمدة ثلاثين عاما . ولكن هذا التشريع الفاء جستنيان وجعله مقصورا على من يلى منصب الأسقفية بالكنيسة المسيحية أو من يكتسب ملكية زراعية على أن يكون ههنا بموافقة السيد . ولقد قسم الفلاحون في الامبراطورية وفقا لاحصائية تعود للقرن الأول الى الى ثلاث نوعيات ذكرتهم المراسيم والبرديات

Adiscriptici و homologi و Originales (٢٢) .

أولا : Originales وهم الفلاحون الذين يعيشون على الأرض سواء كانوا أحرارا أو عبيدا ، أما الأحرار منهم فرغم ميلادهم

الحر فانهم هم وابناؤهم ذكروا واناما كانوا في وضع اقرب الى العبيد . وفي الفترة المتأخرة أصبح التمييز بينهم وبين الفلاحين القرار صعبا . لاجبارهم على زراعة الأرض .

ثانيا : Homologi . يذكر البعض انه اسم خاص بفلاحين مصر رغم عدم ذكره في البرديات البيزنطية ، ولكن ثيوديسيوس في مرسومه ٤٩٦ الموجه لمصر (٢٣) خدد وضعهم ، فكانوا يجبرون على أداء واجبات عامة ، وكان منهم مستولو القرية فاذا تركوا القرية واتجهوا الى أخرى أجبروا على العودة ، واذا رفضوا يجبر من لجأوا اليه على اعادتهم ودفع الأعباء عنهم ، وقد قضى المرسوم على ان من لديه فلاح ( homologi ) يتبع آخر عليه أن يعيده الى مكانه ، وعليه كذلك دفع ضريبة الرأس طوال الوقت الذي مكثه لديه والمقصود بالمرسوم هو محاربة الحماية أكثر منه ربط الفلاح بالأرض لانتشار نظام الحماية آنذاك . وكانت الأرض المهجورة تلحق بأمالك القرية ويجبروا على زراعتها . وهذه الفئة يمثلها في مصر هؤلاء الذين لم يحصلوا على أرض حين ملكت أرض التاج أو فقدوا ممتلكاتهم بسبب ما ولكن وفقا لقانون ثيوديسيوس يمكنهم زراعة الأرض بالاشتراك مع آخرين ، أو تلك التي تظهر بالفيضانات .

ثالثا : A discriptici من الواضح في المرسوم الموجه الى حكام الغال انه الفلاح القرار مربوط مع الأرض والذي ورد ذكره في المراسيم الغربية والحقه سيودثيوس وجستنيان بسادته وهو شخص دخل في حماية آخر قوى يتولى عنه الاجراءات المالية . ولقد أصدر انستايوس مرسوما بأن « بعض الفلاحين قرار وممتلكاتهم تخص سادتهم » ولكن لا توجد اشارة اليهم في مصر ، والبعض منهم أصبح حرا بعد ثلاثين سنة واستعاد ممتلكاته ، وأجبروا أيضا على أن يزرعوا الأرض وأن يدفعوا الجزية . وهذا

القيانون لثريد. في قانون جستنيان وأعلن أن لولاه الفلاح الجور يظنون  
أجوراء ولكن عليهم زراعة أرض آبائهم (U. C. I. 49) (٢٤)

هذه التقسيمات لم تكن مألوفة في مصر ، فالإشارة الوحيدة  
إلى الإهمولسوجي كانت في قانون سيودكيوس وإن لم تذكرها  
المئاتق اليرودية ، فكان للفلاح المصري حرية التنقل ومن حقه نقل  
ممتلكاته الضريبية . ففي برديات ماسيود نرى مسئولية  
اللاجاركية يعلنون أن من يرغب من سكان القرى الأخرى المقيمة  
في مدينة أفروديتو ( كوم أشقوه ) في نقل مسئولياتهم الضريبية  
يفهميون إلى الحامي في لاجاركية أنطوكيسوبوليس ( الشيخ  
عبادة ) ( ٢٥ ) . فمصر لم تخضع لنفس الظروف والتطورات التي  
شهدتها الغرب ، فللمراسيم الإمبراطورية التي ويطت للفلاح بالأرض في  
الغرب . حيث من الاكطاع في الشرق من خلال التشريعات من  
قسطنطين إلى جستنيان وسعت للحد من عسف الموظفين بالتشريع  
وإحكام الرقابة وازجاء وظيفة الحامي . ومع ذلك استغل الموظفون  
القانون لصالحهم واستحووا في سياستهم المتسفية تجاه المريف  
المصري .

أما عن وضع الفلاح في الفترة الأولى التي تمتد إلى ٢٣٢  
تقريبا فقد اعتبرت أرض مصر ملكا للتاج ، حتى ما منح عن طريق  
الوسية أو إلى المعابد فإن مردها جميعا للإمبراطور .

وقد قسمت الأرض إلى حقوله صغيرة لكل قوة كونت نقابة  
من الملاك وكانت تعد مسئولة قانونا عن ضرائب وإيجاد الأرض  
مسئولية جماعية ، فإذا ترك فلاح زراعة لأرضه تولى للمياقون الدفع  
عنه وكانت الأراضي التي على حافة الصحراء ملحقه بأراضي العقولة  
وكان على فلاح القرية زراعتها فيما عرف "epibole" (٢٦) هناك  
أراض تظهر نتيجة الفيضانات وهي ليست دائمة في تقديرات



الإحصاء ، اذ تقلد الضرائب وفقا لدرجة خصوبة الأرض . والشارت  
 مراسيم قسطنطين فيما بعد الى تلك النقابات "G. Th X. 29"  
 وفي ٣٠٦ وصفت أراض مستأجرة عن طريق الكومارخ "Comarch"  
 وهو أحد أعيان القرية ومستول مجلسها بأنها أرض قرية وبعد  
 تسليم الدولة الأرض للمزارعين نجد في سجلات ثيادلفيا ، اشارة  
 الى ان اراضى التاج أصبحت تخص القرية ، . وفي مجموعة لاند  
 "P. Land" ٣٢٥ م أوامر مرسله الى الكومارخ بخصوص الجباية .  
 وفي نفس العام كومارخ فى قرية هوبوليس ، الأشمونين ، كان  
 يملك سلطات لتحديد الإيجار . ونتيجة لازدياد الحركة التجارية  
 فى الاسكندرية لجأ عدد من الفلاحين لترك قراهم والعمل هناك  
 وقد أمر كراكالا فى مرسوم أصدره الى الفلاحين للقيمين بالاسكندرية  
 بالعودة الى قراهم ، ولم يكن الهدف من المرسوم ربط الفلاح بالأرض  
 ولكن الحاجة الى المزارعين الى جانب ضبط العملية الضريبية . ولم  
 يكن للمرسوم تأثير دائم ، ففي عهد طيبريوس ضمانه لحوالى ٦٠  
 من أهل فلادلفيا ( الفيوم ) خاضعين لضريبة الرأس فى الاسكندرية .  
 ولكن مع استمرار النقص فى الأيدي العاملة سمحت الدولة الى ربط  
 الفلاح والزمامه بزراعة الأرض ، فهناك ما يشير فعلا الى اجبار  
 المزارعين على زراعة أرض التاج حيث كان العبء لا يرفع الا بسبب  
 المرض أو السن ، ففي التماس أبولونورا فى عهد سبتيموس  
 سفريوس المرفوع الى والى مصر تشكو انها أجبرت على زراعة ٢٠  
 أرورة من أرض التاج وان هذا كلفها صحتها وثروتها ومعنى ذلك  
 أن الضرائب كانت مجحفة بها ، والسبب الذى استندت اليه هو  
 ان القانون يمنع عمل النساء فى الزراعة . وبعد عدة مراسلات  
 رفعت عنها الأعباء والزم بها آخرون كان عليهم دفع الضرائب بدلا  
 منهم . وفى بردية من اكسرخوس ( البهنسا ) نرى رجلا يطلب  
 رفع بعض الأعباء الزراعية عنه لكبر سنه ومرضه ، ويعود تاويع  
 البردية الى القرن الرابع ، وقد اعتمد فى ذلك على مرسوم أصدره

سفر يوس. وكرا كلا باعفاء من هم فوق سن الستين ، وأعيد في  
قوانين دقلديانوس ومكسيميان (٢٩)

ومع ذلك فالفلاح لم يتحول الى قن رغم صدور قانون لوالى  
مصر في ٢٤٧ نص على ما يلى : ( الفلاح الذى تاخر فى دفع مال  
الحكومة يرتبط بمكانه الى أن يدفع ما عليه (٣١) . سبتيموس  
اميسانوس المسمى بيونينوس استراتيجوس فى ارسستوى  
( الفيوم ) : أى مزارع يتبع قسم فارو الصغير عليه البقاء فى  
أرضه ، لأن ما يخض دخل الدولة المقدس مسئول عنه بدون تاخير  
ووفقا للطلب المقدم الى من عليه الالتزام خمس سنوات تبعا لأوامر  
الامبراطور ماركوس يوليوس فيليب ٢٤٢ - ٢٤٩ م ، وتلى ذلك  
قائمة بالأشخاص وممتلكاتهم (٣٠) . ومع ذلك فغالبية المزارعين  
كان منسوح لهم بالانتقال من منطقة لأخرى بل ان الدولة قامت  
أحيانا بنقل الفلاحين من الأراضى التى تنقصها الخصوبة الى مناطق  
أخرى والفلاح يوصف آنذاك بأنه حر . ففي بردية تعود الى عام  
٢٩٧ نرى مسئول الاقليم يرسل الى كومارخ يسأله عن سبب  
قبضه على شخص ، ويذكر له انه أرسل اليه موطفا لاستلامه وان  
عليه أن يذكر ما ارتكبه فان هذا الشخص مواطن حر (٣١) .  
وكان أجر الفلاح فى الفيوم يتراوح بين دراهمة و ٣ أوبل والايجار  
حوالى ٢٥ كيلة عن الأرورة (٣٣) .

وفى الفترة البيزنطية حدد قانون قسطنطين سابق الذكر  
سنة ٣٢٢ C. Th. V. 17. وقانون قسطنطينوس الذى ذكر ان  
الفلاح يباع مع الأرض C. Th. XIII وضع الفلاح فى الامبراطورية  
ومع ذلك ليس هناك أى دليل على ان تلك القوانين طبقت فى مصر .

وابتداء من القرن الرابع ملكت الأرض للمستأجرين مقابل  
دفع الضريبة ، واستمرت نقابات الفلاحين كوحدة ادارية للقرية .  
وفى بعض البرديات ذكرت النقابة كمالكة للأرض (٣٣) وسيودثيوس

منح النقابة في قوانينه الحق في ملكية الأرض ، وجمع الضرائب  
إلى جانب تحريم نملك الأجانب لأراضيها (C. J. XI - 59) وأعيد هذا  
القانون في مجموعة جستنيان . ولقد أصبح من حق الفلاح بيع  
الأرض . أما الأراضي التي تظهر نتيجة للفيضان فكان يجري  
تمليكها في مقابل شروط مخفضة في السنوات التي يوجد فيها  
الفيضان ، ولذلك كانت الضريبة تقرر في العام التالي لزراعتها .

وبدأ في تلك الفترة نمو الضياع الكبرى نتيجة للبيع والمهر  
كما في حالة فلافيا يوسيا التي طلبت نقل الضريبة الخاصة بمهرها  
إلى زوجها (٣٤) ، فالقانون الروماني أباح للزوج استغلال أرض  
زوجته التي حصلت عليها بمقتضى مهرها أو التأجير كما حدث  
بالنسبة لضياع امميانوس وهو من كبار الاقطاعيين في  
انطونيوبوليس ( الشيخ عبادة ) حيث تشير سجلاته إلى أرض  
استأجرها من كنيسة بيتو (٣٥) في نفس المنطقة . ولقد سعى  
كبار الموظفين إلى استغلال سلطاتهم والتوسع في ملكية الأرض  
الزراعية على حساب صغار المزارعين وحاول هؤلاء التهرب من  
الضرائب ، والتعسف في الجباية ، عن طريق الدخول في حماية  
هؤلاء الموظفين .

ونلاحظ أن عددا من أصحاب الاقطاعيات كان يتولى وظائف  
كبرى في الدولة (٣٦) وهذا ما سعى الأباطرة للقضاء عليه فأصدر  
قسطنطينيوس مرسوما سنة ٣٩٥ ينص على « أننا علمنا أن عددا  
من المزارعين المقيمين في مصر لجئوا إلى حماة رسميين من الحكام  
العسكريين عن طريق وظائفهم استغلوا الوضع ، واني أرغب في  
أن كل من بلغت به الجراة لضم هؤلاء الأشخاص إليه بوعده الحماية  
ومنعهم من أداء ما عليهم من الأعباء العامة سيضطروا لدفع الأعباء  
التي على الفلاح من مجموع الفلاحين الذين هجروا قراهم وسبطلت

اليه الدفع من دخله الشخصى ، وكل من دخل تحت حمايتهم وجب رفع هذه الحماية عنه (٣٧) .

وفى احدى الرسائل الموجهة الى موظف عسكري لقبه الأحمالي بالحامي . وفى القرن الرابع ذكر سكان قرية احمويا نيكوس كحامي ومع ذلك نراهم يرفضون الاستسلام اليه بدلا من بعض زملائهم الذين هربوا من أراضيه ( نحن نرغب أن يعلم سيدنا نيكوس انه فى عهد والدك أو أجدادك لم نسلم أنفسنا واننا نقدم ما يطلب منا سنويا ولا نسلم أنفسنا لأحد ، ولا يوجد أتباع فى قربتك ولا يمكن لأحد أن يدخل راكبا ) .

ولقد تبع مرسوم قنستطنطيوس مراسيم أخرى وأصدر سيودثيوس الأول فى عام ٣٩٥ مرسوما ضد الحماية موجها الى حاكم مصر « ان أى فرد أو أى مجموعة أو فئة اذا اكتشف أنهم أصبحوا حماة للقرية سيقام عليهم الجزاء ، وملاك الاقطاع يجب أن يراجعوا وأن يخضعوا للقوانين الامبراطورية حتى لو كانت ضد رغبتهم وأن يقوموا بأعباء الدولة (٣٨) ، وأى قرية تعتمد على قوة الحماة أو على عددهم للتهرب من الأعباء العامة ستخضع للعقوبة . وكان الدافع لاصدار هذا القانون ازدياد قوة الملاك وازدراهم للقانون . وفى قانون آخر يعود الى عهد سيودثيوس الثانى اشارة الى طبقة الهيمولوجى ، وذكر انهم من المزارعين الذين لم يحصلوا على أرض أو فقدوا ممتلكاتهم وخضعوا لأعباء الزراعة ، وأجبروا على أخذ الأرض المهجورة وأصبحوا أعضاء فى مجلس القرية ومرتبطون به ، ولكن لهم الحق فى ايجار ممتلكات من الاراضى التى ظهرت نتيجة الفيضان ، ويبدو أن سيودثيوس أصدر قانونه هذا بناء على شكاوى من مسئولى القرية الذين كان عليهم زراعة الاراضى المهملة وتحمل المسئولية الضرائبية (٣٩) .

وفي ٤١٦ بإشبارت البرديات الى لجنة ثلاثية ألغت في وقت سابق باختصاصات قانونية واسعة لفحص كل حالات الملكية السابقة ، ولقد وجهت بمعارضة من الملاك وانتهت الى اقرار الملكيات السابقة لعام ٣٩٨ وألغت حالات الحماية فيما بعد ذلك ، كما ألغت لقب الحامي نهائيا (٤٠) .

وقد انتقلت في ٤١٥ سلطات تلك اللجنة الى أجنسطال الاسكندرية ، وأخضع مارقينوس في ٤٤١ الدوقات لعدد من العقوبات اذا تهاوتوا في امور الحماية أو في تنفيذ بنود القانون ، وأعادته جستنيان في قانونه . وأكد زينون في قوانينه أيضا مبدأ إلغاء الحماية (٤١) ولقد حاول الملاك التلاعب بالقانون عن طريق التأجير الصوري أى قيام المالك الصغير بتأجير أرضه لأحد كبار الملاك ثم استعادتها بالايجار ثانيا وهذا منحه قوانين ليو ٤٦٨ وأكده جستنيان في قانونه رقم ١٣ .

ونلاحظ أن هذا الضغط الذي مارسه كبار الملاك لم يكن على الفلاحين فقط بل على جامعى الضرائب أيضا فمرسوم ٤١٥ منع الكومارخ من الهروب من وظيفته في مظلة الحماية ، وربما يرجع هذا الى أن الموظفين لم يستطيعوا ممارسة واجباتهم بدون حماية الفرق العسكرية ، فوفقا لنظام دقلد يانوس تم الفصل بين السلطة العسكرية والمدنية . وفي مجموعة المتحف البريطاني خطاب من شنودة بن سيلانس يتعلق بزراعة الكروم ذكر فيه أن عددا من الفلاحين هرب والباقيين أصروا على تسلم نصف صولده زيادة (٤٢) ويشكو من قيامه باعباء الجباية بالفلاح رغم نمو الضياع الكبرى ظل فلاحا حرا من حقه عقد القروض واستئجار الأرض ، حمته القوانين والتشريعات الامبراطورية رغم تصف الجباة ومحاولة الموظفين بمختلف الوسائل ابتزازه ، فاذا وصلنا الى القرن السادس

نجد أن وضع الفلاح كما يل : اما مالك صغير ، او مستأجر لدى  
اقطاعي او مالك داخل قرية متمتعة بالجباية الذاتية ، او أجير ، وقد  
اختلفت طرق الجباية بالنسبة لكل منهم .

### الفلاح في القرن السادس :

لا يمكن تفهم وضع الفلاح في القرن السادس الميلادي الا بدراسة  
علاقته بالادارة البيزنطية ، فقد سمى الأباطرة منذ البداية الى ايجاد  
نظام اداري ذي فاعلية يمكن الدولة من الحصول على ضرائبها ،  
وفي نفس الوقت يكفل الأمن ، ولكن رغم التعديلات المستمرة التي  
ادخلت على هذا النظام فلم يحقق ما هو مرجو منه ، بل نرى هذا  
النظام يعد مسئولا عن كل ما حاق بالدولة من مشاكل في القرن  
السادس . وقد قسمت مصر أيام أغسطس الى ثلاث أقسام : طيبة  
ومصر الوسطى « الأقاليم السبعة واقليم أرسينوى « الفيوم » (   
والدلتا ولم يكن لموظفي الاقاليم الثلاثة سلطة عسكرية بل كانت  
اختصاصاتهم ادارية وكل قسم يتولاه حاكم يدعى *epistrategos*  
ويرأسهم والى مصر والاسكندرية *praefectus* الذي يجمع بين  
السلطتين العسكرية والمدنية وكان رومانيا . وأعاد دقلديانوس  
تنظيم الولايات ، وفصل السلطة العسكرية عن الادارية ، وادمج  
الولايات في وحدات ادارية كبرى عرفت بالدوقيات وقسمت مصر  
الى ثلاثة أقسام : مصر العليا وطيبة ومصر السفلى وحكم القسمين  
الأولين وال يحمل لقب *praeses* والقسم الأخير الذي يشمل  
الاسكندرية يتولاه حاكم لقب بوالى مصر *praefectus* وفي ٣٨٢  
انفصلت مصر عن الشرق وأصبحت ولاية مستقلة باسم دوقية مصر  
على رأسها والى اجسطال .

وفي عهد جستنيان أعيد تنظيم الادارة في مصر وأصبحت مصر  
مجموعة من الدوقيات متساوية المكانة هي مصر راجستانيكيا

واركاديا • من رأس الدلتا للشيخ فضل ، وطيبة ثم ليبيا • وبامتياز ليبيا فان تلك الدوقيات يرأس كل منها دوق أجسطال يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية وقسمت جميعا الى قسمين يتولى كل قسم وال يدعى praeses فيما عدا أركاديا • ولقد تولى وظيفة الدوق عدد من المصريين كابيون وكان ينتخب من بين الأفراد ذوي المكانة العالية في المجتمع كانت الادارة المالية تتبع الدوق ، وخاصة ما يتعلق بالخراج وحفظ الأموال كنك يتبعه عدد آخر من الادارات كادارة التجنيد والمحفوظات والمظالم والخزانة ويعمل معه عدد من المساعدين •

أما عن التقسيم الداخلي فانه في عهد أغسطس قسمت الثلاثة اقسام الرئيسية الى أقاليم nome يتولى كل اقليم موظف يحمل لقب Strategos لقد ظل هذا التقسيم ساريا الى عام ٣٠٨ حيث قسمت مصر الى مجموعة من البلديات Civiatets تتبع بالحكم الذاتي وتتبع كل منها منطقة ريفية عرفت باسم Choria وقد قسمت تلك الى مراكز Pagi تقابل مراكز النظام القديم Topa ويتولى كل قسم موظف يسمى praepositas الذي يخضع لموظف يسمى exactor اختصاصاته مالية وأصبح اللقب يطلق فيما بعد على الجابي وفي عهد ليو ٤٥٧ - ٤٧٤ ظهرت الباجاريات pagarchia وهي تطابق الاقليم القديم وتشمل كل ما يحيط بالمدينة من القرى وما يتبعها من أرض ، فالمدينة وما يحيط بها تعتبر وحدة ادارية تخضع للباجارك الذي يخضع للوالي praeses الذي يخضع للدوق حاكم الاقليم (٤٣) •

ولقد أكد جستنيان في مرسومه رقم ١٣ أهمية الباجاريات فأصبحوا يقومون بتنفيذ الأحكام ويخضع لهم مجموعة من الموظفين منهم الجباة والمراقبون والكتاب والمساعدون والبحارة الذين ينقلون

الحراج ، لكن لم يكن له سلطة على نواب البلديات وكان هؤلاء يتولون أمور الجباية المالية ولكن بعد انشاء منصبه لم تعد لهم تلك السلطات المالية (٤٤) .

وكان اختياره في البداية موكولا الى الدوق ، ثم أصبح يختار من الملاك المحليين وحمل بعضهم لقب كونت . وفي القرن السادس أصبحت سلطة هؤلاء الباجاركات محدودة بالأراضي المحيطة بالمدينة والتي لا تتمتع بالجباية الذاتية فلقد سعت الدولة لضمان حصولها على الخراج الى منح ما يعرف بالجباية الذاتية لعدد من القرى والاقطاعات وللكنيسة (٤٥) ، فأصبحت سلطة البارجاك المالية مقصورة هنا على صغار المستأجرين الأحرار وعلى الأراضي التي تخص الدولة وان كانت الاشارات اليها قليلة فورد في احدى البرديات التي تعود لعام ٥٢٣ م ذكر  $\frac{18}{4}$  أرورة من الأرض العامة في الشيخ عبادة مما يدل على أن غالبية الأرض انتقلت الى أيدي صغار الملاك ومع ذلك فان وضع الفلاح الخاضع لسلطان الباجاركية كان أسوأ من زملائه في القرى المستقلة بالجباية ، فهؤلاء وجدوا مدافعين عن حقوقهم في مجالس قراهم ، وكذلك حرص الاقطاعيون الى حد ما على مزارعيهم حتى لا تفقد الأرض انتاجها أما الفلاح هنا فقد تعرض الى أسوأ صنوف الارهاب والضغط .

وهناك نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن كبار الملاك الذين تمتعوا بالجباية كانوا يرسلون أموالهم النقدية مباشرة الى الوالى في الاقليم، أما العينية من القمح فترسل الى الاسكندرية ، وأدى هذا الى وجود عدد كبير من الموظفين يتبعون الاقطاع ، وهيكلا وظائف يشبه تقسيم الحكومة ، وحمل موظفونهم ألقابا مشابهة لموظفي الدولة نجدوها خلال سجلات ابيون في مجموعة بردي اكسرنخوس (البهنسا) التي تعود الى القرن السادس ويتروك عدد من الاسماء



كوكلاء لابيون هم ثيودور وجورج وفكتور وميناس وجميعهم يحملون  
اللقاب كونت ودوق مما يجعل من الصعب التمييز بينهم وبين موظفي  
الادارة المحلية . بل انه من الثابت فعلا أن بعض الباجاركات عملوا  
كوكلاء لابيون ، وابيون نفسه كان باجاركا ودوقا . (٤٦) وبذلك  
استطاع كبار الملاك السيطرة على ادارة الدولة سواء بأشخاصهم  
أو عن طريق وكلائهم وموظفي تلك الادارات . ففي بردية من مجموعة  
ماسبيرو من البهنسا (٤٧) وهي خطاب من جورج ليفكتور يصف  
فيكتور بأنه المندوب المالي Charutorius أى « كاتب السجل ومن  
مقدري الضريبة » وفي بردية أخرى من نفس المنطقة يوصف جورج  
بأنه كاتب السجل ودوق وقمص (٤٨) ، وكذلك يذكر مرة أخرى  
بلقب الدوق (٤٩) . وكان لجورج هذا سلطات قانونية جعلته  
يفصل فى نزاع بين قريتين فى البهنسا حيث قام الاهالى بسرقة جابي  
الخراج فأمر باحضار رئيس القرية والمساعدين له (٥٠) ووكيل  
آخر وهو فيكتور يتسلم مرتبه من ابيون وهو مرتب كبير اذا قيس  
بحساب هذا العصر فكان مرتبه ١٥ صولدا عن القسم الثانى عشر ،  
وميناس الذى ورد فى برديات P. Oxy 1858-59 ككاتب سجل  
ضرائبى فى الاقليم ، نجده فى بردية P. Oxy 1860 يعمل  
كحامي لمدينة كينوبوليس ( أبو صيربانا ) حيث بعث الى ثيودور أحد  
وكلاء ابيون والذي يذكر هو الآخر قمص وباجارك يخبره بأنه  
« أرسل حصانا للمنزل الشريف » يقصد بيت ابيون « . والكونت  
ليمانوس الذى يرد فى شكوى مرفوعة الى ابيون من بعض الملاك  
لحبثه بوعده فى تأجير أرض يوصف بالبارجاك وبالكونت . وحين  
يراسل ميناس ابيون يخاطبه سيدى الطيب (٥١) . فهذا التداخل  
لم يتح الفرصة لتحقيق العدالة الى جانب أن التفسير المستمر لم يتح  
الفرصة أمام أخذهم لتفهم هشكلات اقليته ، فإرد فى شكوى من

انطونيوبوليس ( الشيخ عبادة ) « أنه توالى عليها ثمانية من  
المديرين » .

وكانت أغلب أراضى ذلك القسم فى شكل اقطاعيات صغرى .  
فترى امرأة تؤجر قطعة أرض عن طريق خادمها والايجار كان  
سنويا ويبلغ ٢٨ قيراطا عن القسم الثالث عشر وفى مجموعته  
كروم اشارة الى ايجار أرض والمالك والمستأجر يتقاسمان الضريبة  
التى تبلغ نصف صوله (٥٣) وكانت الأرض فى اسبينيا فى البهنسا  
موزعة بين عدد من الملاك . فمن هذا يتضح صغر الملكيات فى ذلك  
القسم .

ولكن الموظفين سواء كانوا باجاركات أو جامعى ضرائب  
أو حراس حقول أم يتوخوا العدالة على الإطلاق ، والدليل على ذلك  
كثرة الشكاوى المرفوعة للوالى ضد الجباة (٥٤) ففى التماس مرفوع  
من فلاح يشكو بأن الجباة فرضوا عليه نصيبا أكثر من زملائه فيما  
يتعلق بالميرة الجربية (٥٥) . وهناك التماس آخر لوالى مصر من  
ثيادلفيا ( بطن هریت ) ذكر فيه اضطهاد الموظفين والجباة ، حيث  
حاولوا فرض أعباء اضافية بل حاولوا انتزاع الأرض منه لصالح  
حاميه (٥٦) . وخير ما يوضح لنا اسلوب العمل رسالة من أحد  
موظفى الضرائب الى أحد الجباة « احضر حالا ومعك كل ما طلبته  
منك ، لأنى فى حاجة ماسة اليه ، وأرسل رؤساء الحقول لجمع  
الأعباء ، وحثهم على تجهيز كل صوله (٥٧) . وأقسم بحياة الاله  
إذا لم يشتتوا حماسا فى الجباية سأنزل بهم العقاب » . وأحضر جميع  
المال الجاهز حاليا بسرعة وأحضر معك قدرا من التبيذ والجبن »  
فمن الواضح أن الموظف يضغط على مرؤوسيه فى نفس الوقت  
الذى يتقاضى فيه رشاوى . ومن بردية تعود للقرن الخامس وسمى  
خطاب موجه من كاتب حسابات يتبع الاقليم يأمر الجباة بالابقاء

على المحاصيل فى الحقول لانه لم يجر تسليم بقية الانتاج . ويذكر انه لم يضغط جيدا على بقية الموظفين المسئولين عن الجباية (٥٨) وفى مجموعة بيل رسالة غالبا من الباجارك الى موظفيه فى مدينة هيراكليوبوليس ( اهناسيا ) يأمرهم بجمع ضريبة النولون وهى « ضريبة نقل القمح » والدخل الامبراطورى والضرائب عامة والديون ويبدو أن الفلاحين عمدوا الى تأخير الضرائب فجمعت ضريبة قسم متأخر فى العام التالى (٥٩) .

ولقد قام المزارعون من جانبهم بمحاولة التهرب من الجباية ومناوأة جامعى الضرائب ، فحاول هؤلاء بدورهم التهرب من أعمالهم لضغط كبار الموظفين عليهم فيذكر أحد الجباة أنه جمع من قرية ميشيوس احدى قرى كينوبوليس أبو صير يانا ، من الضريبة الذهبية فى القسم الثانى وضريبة القمح للقسم الثالث عشر ١١ صولدا سلمت الى رئيس القرية و ٣٤ كيلة من القمح ، وأنه حين ذهب لتسوية برينيوس لاثبات الجباية بقى يومين ولم يحصل على شئ . ويذكر أنه يرغب فى التخلص من عمله ، « ٦٠ » وكانت أجور الجباة عادة تضاف الى الضريبة وتبلغ ١٥ قيراط على الصولد . ولقد أدى هذا الاضطراب والتداخل بين السلطات الى اختفاء فاعلية السلطة . فكثرت المشاحنات والخلافات بين القرى ففى نزاع بين اثنين من الملاك وهما اثنان من المحامين حول جمل يخص أحدهما نزل فى أرض الثانى فأصابه حراس الحقول وتعرضوا لمزارعى وحراس حقول الطرف الآخر ، ويهدد المالك زميله بأنه أن لم يتخذ اجراء فسيتدخل كما سبق أن فعل بالنسبة لآخرين وبذلك بدأ النزاع فى تصفية خلافاتهم بدون الرجوع الى السلطات رغم خضوع تلك المناطق لسلطان الباجاركية .

وقامت خلافات بين القرى بعضها وبعض وأصبح من المألوف خروج أهل قرية للتمرد على جيرانها ، ونرى فى احدى البرديات

ضابطا يأمر شخصا تابعا له بأن يذهب الى القرية التى هاجمها  
جيرانها لحمايتها من تكرار الهجوم ويهدد بالتدخل المسلح اذا عاودوا  
الهجوم ويحمل رؤساء تلك القرى المسئولية (٦٢) . وأرسل  
رئيس قرية أخرى الى زميله رئيس قرية تكيوتا أن الرعاة فى قريته  
تشاجروا مع رعاة تلخيص وأخذوا بعض خرافهم وطالبه باعادة  
ممتلكاتهم (٦٣) . ومن قرية اسبينيا ارسل موظف الى الباجارك  
يطلب مندوب المحاولة التوفيق بين قريته وقرية أخرى ويطلب اعادة  
ما سرق . بل ان رئيس القرية نفسها سرقت ممتلكاته واتهم عددا  
من الملاك من المنطقة بسرقة . وفى بردية أخرى يذكر رجل فى  
خطاب الى أبيه فى ليكوبوليس ( اسيوط ) أن زوجته وابنته كادتا  
تقتلان خلال نزاع بين قريته وقرية أخرى (٦٤) . ولم يكن هناك  
تعاون بين الاقاليم بعضها وبعض فامرأة سرقت احدى الكنائس  
ولجأت الى قرية أخرى ورفض رؤساء القرية الثانية تسليمها ويشكو  
رئيس القرية الى حاكم الاقليم ويطلب تسليمها اليه (٦٥) .

أما عن وضع الفلاح كمالك أو مستأجر تحت سلطة  
الباجارية فرغم تلك الاجراءات والاضطهادات فقد ظل حرا كما  
تؤكد عقود الايجار ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للاجراء الذين عملوا  
فى فلاحه تلك الاراضى حيث ذكر فى أحد العقود حصول الاجير على  
صولد وهو أجر مجزى اذ أنه يعادل ١٠ كيلات من القمح (٦٦)  
وان لم تذكر الفترة التى عملها بالضبط ومن القرن السابع فى  
مجدوة البودليان اىصال بين مالك ومزارع لديه يمنحه أجرا يبلغ  
صولد لموسم زراعة يبلغ خمسة أشهر (٦٧) .

ولقد حاولت الدولة مقاومة تعسف موظفيها بوسيلتين فرضى  
عقوبات كما حدث فى مرسوم ١٣ الذى أصدره جستنيان حيث

فرض عقوبات على كبار الموظفين من دوقات وولاة وحكام أقاليم اذا  
تهاونوا فى تطبيق العدالة ، أو بإنشاء وظيفة الحامي .

### الحامي :

يرجع انشاء تلك الوظيفة لعهد فالنتينيان ٣٦٠ - ٣٦٤ والهدف  
منها حماية الفقراء من ظلم الأغنياء ، والمزارعين من ظلم الجامعين  
للضرائب ، وتحقيق العدالة . وكان الحامي يعتبر رئيس هيئة  
نواب البلدية ويشترك فى الادارة المالية والقضائية .

وفى البداية كان ينتخبه والى الشرق ، ولكن منذ عام ٣٨٧  
أصبحت المدينة تنتخب حاميا ودافع الدولة الى ذلك أن أهل المدينة  
أقدر على اختيار من يمثلهم وكان يجرى انتخابه من بين رجال الدين  
والأعيان وبناء على رغبة كبار الملاك عادة وأدى هذا الى سيطرة كبار  
الملاك على تلك الوظيفة أيضا . ولم يكن باستطاعة الحامي الوقوف  
أمام شخص كابيون وأفراد أسرته الذين كان منهم الباربارك والدوق  
والقنصل وتحول عدد منهم الى نواب له كاميناس الحامي الذى ورد فى  
برديات P. Oxy 1858-1859 ككاتب للسجل ومقدر لضرائب  
أبيون (٦٨) وكان حامي مدينة كينوبوليس ( أبو صير بانه ) فى  
نفس الوقت وفى خطاب من ميناس الى جورج الذى يرد فى نفس  
المجموعة كوكيل لأبيون يطلب منه المسموح المالى المخصص لوظيفته  
عند أبيون ومن لهجة الخطاب تتضح كيف كانت العلاقة بين الموظف  
المفروض فيه العدالة وكوكيل المالك ( بخلاف خطابى فانا أرسل  
عظيم تحياتى الى أخى النبيل وأدعوا الله أن يرعاك ويحافظ على عظمتك  
وأنا أجد من المناسب توقير شخصك لأن الله يعلم كيف أشكرك ،  
وأدعو لك ، وإلى جانب ذلك كيف أرى اسمك المقدس النبيل ،  
وأبلغ شكرك الى سيدنا ذائع الصيت مندوب المالك وأنا أرجو أن

تفخني عطفك وأن تأمر بالمسموح الذي يعطى لى كالمعتاد لأن الوقت حان وفى النهاية يذكر « سارسل شكرى لفخامتكم وأرجسو ان تقبل عذرى ياسيدى لأن خادمكم ابنى هو الذى كتب الخطاب وانا أكتب لك مع عظيم تقديرى لفخامتكم طالما أراكم » (٦٨) .

وفى رسالة يطلب ميناس من أحد مشرفى الحقول امهال جامعى الكروم ، وفى نهايتها يذكر انه سيعود لاعتاب سيده اللورد (٦٩) وفى خطاب آخر يرسل ميناس الى ثيودو وكيل ابيون هديه من السمك بمناسبة الاحتفال بأحد الأعياد (٧٠) وبذلك يتضح كيف كانت تطبق العدالة !! وكان الهدف من انشاء الوظيفة أساسا حماية العامة من تسلط الأغنياء والموظفين ولكن تحولت الى قبول الالتماسات فى الامور القانونية البسيطة بعد فشل من تولوها فى تحقيق الهدف الذى انشئت من أجله . ففى ٥٠٤ رفع رجل التماسا للحامى ضد امرأة استولت على أرض له ربما كانت منزلا فى مقابل مبلغ نقدى لم تسلمه له (٧١) وفى بردية من البهنسا التماس ضد صانع سروج أخذ ديننا ولم يرده (٧٢) . وهناك بردية تشير الى التماس للحامى بخصوص دين غير مدفوع يخص أحد أفراد أسرة ابيون ويطلب الشاكى اجباره على الدفع وللأسف لم توضح البردية ما تم ولا موقف الحامى ضد الأسرة التى يعمل فى خدمتها (٧٣) . ومن البهنسا أيضا رفعت شكوى الى الحامى بخصوص شخص يدعى سرويوس يذكر انه ضرب الى درجة الموت ، ويطلب المالك الذى يعمل عنده سرويوس برفع الأمر للوالى ليحكم فى الأمر لأن جابى الخراج هو المسئول عما حدث . فالشاكى هنا يرى ان الحكم النهائى للوالى وان على الحامى رفع الأمر فقط (٧٤) رغم ان الحامى كانت له سلطات قضائية . وفى الفترة الأخيرة أصبح حامى المدينة من الوظائف التى يجرى التعيين فيها عن طريق السخرة ، وأصبحت مدة ولايته

سنتين .

هذا بالنسبة للمزارعين الخاضعين للجبايات العادية ، اما من تمتع بالجباية الذاتية فكان له وضع خاص وسنعرض لكل منهما على حدة .

### اولا : القرى ذات الجباية الذاتية :

تمتع عدد من القرى بالجباية الذاتية فكون فلاحوها ما يشبه القيمين أو النقابة وهو استمرار للنظام القديم الذى كان موجودا فى الفترة السابقة حيث كانت القرية مسئولة مسئولية جماعية عن ضرائبها ، ودعمت قوانين سيودثيوس دور تلك النقابات ، وتظهر نقابات الفلاحين فى عدد من وثائق القرن السادس . وفى احدى برديات البهنسا نبدو القرية كوحدة يتولى ادارتها مجلس أعيان Protocometes يرأسهم رئيس يسمى Meizon (٧٥) يتولى امر القضاء والإشراف المالى أحيانا ، وكان يحصل على أجر عيى أحيانا ونقدى أحيانا أخرى ثم Comorch وهى وظيفة طابعها مالى حيث يشرف على جمع الأموال فى القرية ويسهم فى تنظيم الشرطة وكان يتسلم من ١ - ٢٥ قراط على كل صولة . hydrophylox المسئول عن تسلم القرية ماء الفيضان hypodectes مسئول الخزانة ، وحراس الحقول وكانوا يشرفون على القنوات وتنظيمها ونظافتها ، كان عملهم عن طريق السخرة ولكن فرض لهم جعل مالى . ثم الجباة exactor والكتاب وعمال البريد حيث يقومون بنقل الأموال مباشرة الى الولاية preases وقد كان هذا النظام مطبقا فى جميع القرى سواء ما تمتع منها بالجباية الذاتية أو ظل تحت حكم الاقطاع أو الدولة ، ولكن القرى المتمتعة بالجباية الذاتية كانت مستقلة ماديا وكان اتصالها بمكتب الولى مباشرة ، وبالنسبة للاقطاعى كانت تتبع موظفى اقطاعه ، اما بالنسبة للدولة فهى تتبع موظفى الباجارية .

وكان لتلك القرى خزانة الضرائب تتصل بها إدارة للحسابات لتعديده المصروفات والجبائيات والموظف المسئول عن تدوين الجبائيات يعرف باسم Logagraphe ويجرى اعداد قوائم بالضرائب التي اداها كل فرد مع ذكر اسمه ومقدارها ويرسلها مسئول الخزنة بعد ذلك الى مكتب الوالى . ويبدو أن العمل فى تلك الوظائف لم يكن مرغوبا فيه . ففى مجموعة المتحف البريطانى رجل عين رئيسا لقرية Protocometes ضد ارادته (٧٦) وكان هناك أكثر من رئيس قرية فى برديات أفروديتو (كوم أشقوه) وفى مجموعة ماسبيرو (٧٧) وهناك أكثر من كومارخ فذكر فى بردية تعود للقرن الرابع اثنين من الكومارخ . وفى القرن الخامس والسادس نجد أن عددهم تضاعف . وفى بردية من البهنسا (٧٨) اشارة الى أربعة كومارخ من مسئولى القرية مسئولين عن النواحي المالية وتسليم الضرائب ، وكان هؤلاء الموظفون مسئولين عن الوفاء بالالتزامات المالية عن القرية . فاذا تأخروا أو عجزوا عن أدائها تعرضوا للعقاب والسجن ، وفى بردية تعود للقرن السادس وهى خطاب موجه لشخصين يدعيان فيمميون وفيليب لا نعرف عملهما بالضبط يرسلان خطابا لبوق طيبة ( الاقصر ) يطلبان فيه ترك زوجات لكومارخ واثنين من حراس الحقول فى مقابل تعهدهم باحضار أزواجهم لتسليمهم للسجن اذا طولبوا ويبدو أنهم لم يؤدوا ما عليهم من التزامات ضريبة فقبض على وزجاتهم استيفاء للضريبة (٧٩) .

وكانت الأراضى فى القسرى التى تتمتع بالجباية الذاتية ، اما ملكا لمجموعة القرية أو لصغار ملاك أو مستأجرة من أديرة . وقرية أفروديتو ( كوم أشقوه ) تعتبر خيرا مثال للقرى المتمتعة بالجباية الذاتية فتجد فيها عددا من الملاك الاثرياء . وهؤلاء كونوا مجلس نقابتها كديسقورس الذى ورد ذكره فى عدد من بردياتها وان كان حجم ممتلكاته لا يتجاوز المائة أرورة أو أكثر قليلا ، حيث



أجر أرضاً من دير أبو سابوروس ودفع لها كأجر عيني ٩٢ كيلة .  
 وبما إن الضريبة في حدود ٢ - ٣ كيلة فإن ما أجره من الدير  
 ٣٠ أو ٤٠ أردرة ، وجزء كبير من الأراضي أجره المزارعون من كنيسة  
 ريمى ومن الأديرة (٨٠) الأخرى في المنطقة . ومجموعة ماسيرو  
 تحوى العديد من عقود الإيجار وكلها تشمل مساحات صغيرة  
 تتراوح بين أردرة وعشرين (٨١) . وهناك عقد يشير لبيع  
 دير أبو ديوس واحد وربيع أردرة لشخص يدعى ثيودور حيث  
 أعلنت سلطات أفرديتو عن تغيير المالك ومسئولياته الضرائب وهناك  
 إشارة (٨٢) لأراض تخص القرية في مجموعها . فأجر اثنان من  
 الفلاحين قطعة أرض تخص القرية مقابل إيجار سنوى مقداره  
 صولدان الا ثلاثة قراريط وكيلتين من القمح وأرض أخرى تخص  
 القرية أجرها شخص فى مقابل ١ نوميزما الا قراطين . (٨٣)  
 والفلاح فى جميع هذه العقود كان حراً ، وربما مظهر السخرة  
 الوحيد كان بالنسبة لوظائف مجلس القرية وللعمل فى القنوات  
 أما ما عدا ذلك فهى عقود إيجار بين أحرار .

وكان موظفو القرية مسئولين عن الجباية وفى أمر صادر الى  
 أعيان أفروديتو أن الدفعة الأولى من القمح التى عليهم وقدرها  
 ٤٠٥ أردب كانت برسم الشحنة السعيدة الى القسطنطينية .  
 أما الدفعة الثانية وقدرها ٢٠٠٠ أردب فقط جرى شحنها على سفن  
 صغيرة وترتبط بمثونة الاسكندرية ، ولقد أشار قانون ١٣ الى أن  
 قمح طيبة ( الأقصر ) المتجمع باسم الشحنة السعيدة من أنطونيو  
 بوليس « الشيخ عبادة » وهى باجارية الاقليم يجب أن يكون هناك  
 فى ١٩ أغسطس ، وأن الذى برسم الاسكندرية ينبغى أن يرسل  
 قبل ١٠ أكتوبر . ويبدو أن باجارية أنطونيو بوليس كانت تسلم  
 لها القرى المتمتعة بالجباية الذاتية ما جمعت من ضرائب القمح  
 كذلك الضرائب المالية ، وفى بردية تعود الى القرن السادس يذكر

سكنان القرية أنهم دفعوا من خلال نحنا الجامع المسئول أمام نقابة القرية ضرائب منتظمة بالنسيئة للقسم الأول لحساب الضريبة المنتظمة ولحساب الضرائب الأخرى ٢٧ صولدا ذهبيا ولقد قام حنا بتسليمه الى مسئول البنك في الباجارية (٨٤) : ولقد اعترض السكان على حنا المذكور لأن جوليان الباجارك حاول فرض ضريبة عليهم وكانوا يدفعون قراطين على الأرورة الصالحة للزراعة و ٨ قرايط لأراضي الكروم ولقد حاول الباجارك فرض ضريبة ٢٥ قرايط رغم انخفاض منسوب الفيضان (٨٥) الى جانب أن أغلب أراضيهم رملية وليست جيدة الخصب . وكان هذا العمل من جانب الباجارك يعتبر نعديا على حق تلك القرى ذات الجباية الذاتية . حيث تجاهل حاكم اقليم أنطونيوبوليس تعاليم الامبراطور ليو الخاصة باستقلال القرية فسمي الى التدخل في جبايتها مما دفع أهلها الى رفع شكاياتهم الى الوالى .

فهناك شكوى ضد الباجارك ميناس لاغارته على قريتهم من أجل الحصول على الضرائب وبصحبه جنوده فاعتدوا على النساء والراهبات وسدوا القنوات وهاجموا القوافل وأخذوا دوابهم وحصلوا منهم على ٧٠٠ صولدا لم يسلمو عنها ايصالا وكذلك فرض عليهم غرامة . وتعرض ديسقورس وهو أحد ملاكها للاعتداء والمصادرة فقد أراد الباجارك جوليان هو الآخر اخضاع المدينة لضرائبه ولما رفض الأهالى تعرضوا للاضطهاد والمصادرة . ولقد ذهب ديسقورس الى الامبراطور جستنيان يشكو له ما تعرض له هو وقريته على يد الباجارك فيذكر في شكواه أنه وأسرتهم كانوا من كبار الملاك وتولو الجباية من خلال مجلس القرية الذى كانوا أعضاء فيه ويذكر أن شخصا يدعى سيفيليوس اغتصب منه الجباية ولم يسلمها للمكتب المسئول مما اضطر الفلاحين الى الدفع ثانية ، وبذلك حاققت الخسارة بكل من الخزائن والفلاحين . وقام ديسقورس

بزيارة ثانية الى القسطنطينية لتقديم شكواه مما دفع الامبراطور لتوبيخ الموق على عدم تنفيذ الأوامر (٨٦) « أن ديسقورس حضر اليينا وأخبرنا أنه جاء من قريته في طيبة ، وأن والده كان أحد كبار الملاك هناك واعتاد أن يجمع ويسلم جميع ضرائب المنطقة الى وكيل المجلس ولقد تعرض لظلم فادح من حكام هذه الايام الذين لم يطيعوا منزلنا المقدس ومارسوا حسايتهم ، وسيودثيوس المعظم استغل ميزة غياب الأب الحامي فجمع ضرائب القرية ولم يدفع شيئا للخزانة العامة وعلى ذلك فان الجباة المحليين عادوا ثانية الى جمع الضرائب وفرضها عليهم ، لقد حصل منا على خطاب من القس الى فخامتكم بخصوصى هذا الأمر ولكن مكائد هذا الشخص كانت أكثر فاعلية من أوامرنا وتعرض الملتص لتتابع دفعته الى المجيء اليينا ثانية والتعرض للتأخير .

وعلى ذلك قررنا أن على صيادتكم أن تحطوا الفاعلية لخطايينا الملتص عن هذا السؤاك الذى للملتص وأنه وقريته لن يجردوا عما يبعد عام مما هو حق لهم ويجب ألا يعرضوا على هذا الأساس لاستنزاف بسبب مدفوعات الضرائب العامة ، وعلى ذلك فقد ذكر أن بعض المسئولين في القرية سرقوا من الملتص وأخيه عددا من الممتلكات بأجراءات ضد العدالة ولذلك قررنا ان على فخامتكم فحص هذه الحالة واذا وجدتها كما أبلغنا فيجب تحقيق العدالة للملتص وأخيه وفق القانون . ولقد أخبرنا أن جوليان الباجارك فى اقليم انطونيو بوليس رغب فى وضع القرية تحت سلطان باجاركيته الضرائب رغم أنها تتبع نظام الجباية الذاتية وتدفع الضرائب مباشرة للمكتب المحلى ولما رفضوا هذا الوضع هاجمهم وأه لبعده مذنباً بسبب استيلائه على ممتلكاتهم ، وباختصار استغل سلطته عليهم وعلى قريتهم ولذلك قررنا أن على مساعدتك فحص الحالة بعدالة ، ووفقا للقانون وإذا وجدته على حق هو وأهالى قريته فلن

يخضعوا لسلطان الباجراكية الغراثبي ، وتمنع جوليان السابق الذكر من التعرض لهم وتجمله يتصرف تصرفا عادلا تجاه الملتصق ويزيل الاضرار التي لحقت به نتيجة لتصرفه السابق ، • وامام هذا التدخل المستمر في اعمال مجلس القرية فان أعضاء المجلس حاولوا التهرب من تلك الواجبات ، وتعيين غيرهم مع تحملهم للأعباء المالية فثيودور وهو أحد مستوحي القرية • يتعهد بأن يعطى كل السلطات للشخص القائم بعمله ويتعهد بأن يدفع عنه الأعباء ، ( ٨٧ ) •

### ثانيا : الكنيسة :

كانت الكنيسة في القرن السادس تعد من كبار الملاك وتمتعت أراضيها بالجباية الذاتية ، بل حصلت على حق الحماية الذي حرم منه كبار الملاك ، وأرض الكنيسة نشأت نتيجة لهبات ومصادرات قسطنطين لصالح كنيسة القسطنطينية والاسكندرية في القرن الرابع ، الى جانب أن الأديرة أدت الى زيادة أملاك الكنيسة عن طريق هبات الأفراد لأملاكهم قبل انخراطهم في سلكها ، فالقديس أنطون ترك ثلاثمائة فدان للكنيسة ، وعددا كبيرا من الوصايا تضمن هبات للكنيسة • ففي وصية فلافيوس فيميون من أنطونيو بوليس ( الشيخ عبادة ) منح أرورة من أرضه مزروعة كروم للدير القديس جريما وترك للدير اختيار مكانها وعهد لراهب بالدير بالإشراف على أبنائه ( ٨٨ ) وفي وصية لأحد ولاة أركاديا ( من الداننا الى الشيخ فضل ) في القرن السادس أوصى بنصف منزله للكنيسة ( ٨٩ ) ومجموعة كروم بها عدد من الوصايا عبارة عن هبات من رجال ونساء للكنيسة ( ٩٠ ) •

وتتضمن سجلات أبيون وأمميانوس هبات للكنيسة ، فوثيقة حساب خاصة بضياح أبيون ذكر فيها أنه دفع • صمولدات

للكنييسة . وفي بردية أخرى اشارة لدفع ٢١ كيلة لرهبان دير pruchthis ولرهبان دير Berka ( في البهنسا (٩١) ) وفي حساب ايمميانوس هبات لعدد من الاديرة فتسلم دير بيتو ٥٧٥ كيلة من القمح . ولقد حصلت الكنائس على بعض اراضي الحيازة emphyteusis وكانت اراضي مهمة تؤجرها الدولة لمدة طويلة مقابل ايجار مخفض وتزرع غالبا بأشجار كروم وزيتون ولقد فرضت عليها فيما بعد ضريبة (٩٢) ومرسوم ٤١٥ الذي أصدره سيودتيوس اعترف بما لكنيسة الاسكندرية والقسطنطينية من اراض ولم يطبق القانون الصادر بشأن الحماية على الكنائس اذ سمح للأفراد بالدخول في حماية الكنييسة فكانوا يهبون اراضيهم لها ثم يعودون لاستردادها ثانية بالايجار (٩٣) .

ولقد حاول جستنيان في مرسومه ١٢ الحد من الحماية التي تتمتع بها الكنائس فلقد لجأ الى الكنييسة عدد من المتهرين من دفع الضرائب وكذلك المختلسين من الموظفين حتى يحتفظوا بما اختلسوه ، وطلب من مسئول الكنييسة ألا يعطوا حق اللجوء لكل من يطلبه بل سمح فقط لمن حصل على ايصال بتأجيل الضرائب من الموظفين المسئولين على أن يتعهد بسداد ما عليه ، ولقد تمتع رجال الدين بميزات عدة فكانوا يشتركون في اختيار الموظفين والاشراف على النواحي المالية ، واشترقوا بمعاونة المزارعين على صيانة الجسور .

ورغم استقلال الكنييسة فاننا نجد في احدي برديات القرن السادس تنخلا سافرا من الدولة في شئونها الخاصة . ففي خطاب موجه الى الأسقف سبتيوس من شخص يدعى سيرابيون في ختمه شخص لم يذكر اسمه وانما يصفه بالقمص يطلب من الأسقف أن يضغط على رجل الكنييسة فيبنيون وفقا للخطاب المرسل اليه واذا

ظل فيهميون على رفضه فانه سيضع على لاتخاذ موقف لاجبار القس على الخضوع . ولم يوضح في الرسالة الدافع هل هو التأخير في دفع ضرائب كانت تخص الدولة أو إيواؤه لبعض من حرمت القوانين لجوهم الى الكنيسة (٩٤) .

وهذا يعمدنا التساؤل هل كانت كل ارض الكنيسة معفاة من الضرائب ؟ لم يتمتع بالاعفاء التام الا الاراضي التي وصلتهم عن طريق هبة امبراطورية ، أما اراضي العيازة فقد دفعت عنها ضرائب وكذلك الاراضي التي وصلتهم عن طريق هبات غردية أو الشراء . ففي بردية تعود للقرن السادس بيعت ٣ أرورة من الارض التي لا يستلمها الفيضان الى دير في أفروديتو ( كوم أشقوه ) ولكن تحصل الدير ضرائب ١٤ أرورة لأن بقية تلك الاراضي كانت ملقاة بالارض عن طريق السخرة (٩٥) .

وهناك ايصال يشير الى كنيسة أبولو نوبليوس Apollinoplos دفعت لثلاثة فرقة جستينان من السكتيين العسكريين في Bayls صولدان و ٢١ هيرا و ذكر انه عجه نصف سنوي (٩٦) .

ولقد تمتعت الكنيسة بحق الجباية الذاتية فقامت بجمع الضرائب من مؤجري ارضها ، وقام الرهبان بزراعة بعض الاراضي وحصادها وعصر بعض كرومها بأنفسهم . فهناك ايصال مخالصة يعود الى القرن السادس بين تيودور قسيس من بنتابوليس ورهبان دير بانكيونيس في الاشمونين اشترى منهم محصول النبيذ و دفع ١٥٠٠ . وسلموه له في الاسكندرية وأعطاهم ايصالا بذلك ، وألقى الايصال السابق ، ويبدو انه دفع ثمن المحصول قبل عرضه (٩٧) ، ولقد كانت أغلب اراضي أفروديتو ملكا للكنيسة أجرحا أفراد واقطاعيون . فهناك العديد من الايصالات كلها ايجارات وضرائب مدفوعة للكنيسة ، فاستاجر اورييليوس عتسا

أرضاً من كنيسة أنطوني (٩٨) واشترى أوديليوس بولس لوزاً من كنيسة أجوديوس . وهناك يصلح من أجل دين إلى أبو سفريوس بخصوص دفع الضرائب المقسم المأثر بواسطة رجاله (٩٩) وفلافيوس ديسقودوس أحد ملاك الأرض في كوم إشتوه كان أحد مستأجرى دير أبو ساويرس ودفع مقابل الأيجاء قمحا (١٠٠) والكونت أيسموانوس مستأجر من دير بيتو أرضاً كانت للضرائب المدفوعة عليها كما على : ٤٠٣ كيلات في القسم الثاني و ٣٩٩٥ في القسم التاسع و ٤٣١ كيلات في القسم السابع وهذه الضرائب تدفع سنوياً ، وفي حساباته أيضاً أنه صرف لكنيسة الرومان (١٠١) : نوميوزما و قيراطين ولا نعرف إذا كانت هبة أم ضريبة . وذكرت هبة مقدارها ٢٠ كيلات لدير القديس بوثيميوس وفي بردية ثانية إشارة إلى أن أسقف أتريب دفع مقابل الصوف ٢ نوميوزما إلا ٣ قرابيط (١٠٢) . وفي بردية من حسابات أبيون أن دير أبولس أمر له القنصل في الجزء الأول من القسم الثالث ب ٤٠٠ كيلات من القمح (١٠٣) .

وقام الرهبان بالإشراف على الزراعة في بعض ممتلكاتهم فإصل مدفوعاته من رهبان دير أندرياس لأشخاص مقابل حمل الدريس (١٠٣) وفي بردية تختص بنزاع بين مزارعين ودير يبدو مالكا للأرض هددوا بترك الأرض وعدم دفع ما عليهم إذا لم يمنح الدير جماله من أراضيهم (١٠٤) . ويبدو أن الكنيسة كانت تستعين أحيانا بجباة تابعين لها فالكنيسة في هيرموبوليس (الاشمونين) كان لديها جباة للضرائب النوعية والنقدية .

### ثالثه : الضياع الكبرى :

أما فلاحو الضياع الكبرى فلم يكونوا أسوأ فلاحى الدولة بل هم أفضل حالا من أولئك الذين خضعوا لسلطان الباجاريات ،

لجرحى ملاك الأرض على نتائج أراضيهم وخاصة أنه هؤلاء الملاك كانوا أقل العناصر وفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الدولة اعتمادا على ما شغلوه من مناصب ، فكانت عقود الإيجار تتضمن الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان الانتساج غير مجزئ بسبب الفيضان أو الأعاصير تخفيض الإيجارات ، وكان المالك يمدهم بالدور والآلات وأدوات الزراعة فكريستودورا وهي من كبار ملاك القرن الخامس تعوض مزارعيها بشبيلات من الكروم : ولكن هذا لا يعنى أن الفسلاح لم يعان ما عاناه غيره من المزارعين من الجياة ووسائلهم فى الإبتزاز وهذا يدفعنا إلى مناقشة عدة أمور :

أولا : كيفية نشأة تلك الضياع .

ثانيا : وسائل ادارتها وطرق الجياة .

ثالثا : هل كان المزارع فى اراضى الاقطاع تابعسا أو بمعنى

اصح قلنا ام حرا له حقوقه وواجباته .

ولقد ذكرنا من قبل أن الضياع قد نشأت نتيجة هبات امبراطورية لبعض أفراد الأسرة المالكة وبعض المقربين اليها وبعض أفراد الحاشية ، وكذلك تملك بعض مساحات عن طريق الشراء واستصلاح الاراضى ولكنها لم تكن تمثل آنذاك اقطاعات كبرى . لكن منذ بداية القرن الرابع بدأت تزداد الأراضى الخاصة نتيجة الهبة والميراث والزواج والشراء . ولقد تبع هذا نمو الحماية التى حاربتها الدولة وحرمتها منذ ٤١٦ وفرضت على من يمارسها العقاب . ومع ذلك فأننا نجد فى القرن السادس مجموعات بردية كبيرة هى عبارة عن سجلات سادة اقطاعيين فمن كوم أشقوه وصلتنا سجلات أيميئانوس وديسقودس اللذين كانا وكيلاه لفترة ، ومن البيهنسا وصلتنا سجلات أبيون وأسرة أبيون هذه إحدى الأسر الكبيرة التى



بدأت تظهر سجلاتها منذ القرن الخامس وهي ذات أصل مصري تولى أفرادها مناصب القنصلية والباجاريه والدوقيه ، وفي مجموعه برديات اكسرنخوس ( البهنسا ) برديات رقم ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٤ وردت احصاءات لعدد من القرى التي كانت تتبع ابيون ومع ذلك فان الأسرة لم تملك قرية بأكملها بل كان هناك ملاك آخرون الى جانب ابيون لهم أملاك في اكسرنخوس ( البهنسا ) وفي كينوبوليس ( أبو صير بانا ) وهيرموبوليس ( الاشمنون ) وهيرقليوبوليس ( اهناسيا ) وفي احدى البرديات ذكر ان ضريبة القمح النوعية التي قاموا بجمعها في كل من البهنسا وكينوبوليس ( أبو صير بانا ) تعادل ٣٥ ألف صولده . والضريبة الذهبية ٢٤٥ ألف فيكون مجموع الضريبة ٥٩٥ ألف صولده . وفي هيرقليوبوليس ( اهناسيا ) ٣٥ ألف صولده والضريبة الذهبية ٢٢٥ ألف صولده ( ١٠٥ ) ورغم ضخامة تلك الجبايات وما تدل عليه من مساحات الأرض فأننا نعلم أن أغلب الأراضى في تلك المدن كانت ملكا لكنايس أو أراضى ملكية فردية ، فقرارات الإباطرة حرمت الحماية والتبعية ولكنها لم تستطع منع الملكية لأن أغلبها ظهر نتيجة للميراث أو الزواج أو التأجير .

ولقد انفرد الاقطاع بمجموعة موظفين خاصين به كونوا الاداة الادارية ، فكان كل اقطاع ينقسم الى درجتين كل واحدة يديرها كونت وتحت ادارته ١٠ من المشرفين Pronetee ومجموعة من مستوئى الجباية وكتبه السجلات Chartulau مستوئى البنك يقومون بإصدار الايصالات المالية وتسلم الجبايات وحملها الى أبيون ، أو الى الاسكندرية . ووزان الحبوب ، وساق مستول عن توزيع الخمر ، وقائد سفينة ، ومشرفى حقول ، ثم مجالس القرية العادية التى تشمل رئيس القرية وحراس الحقول ومشرفى الجسور . وكان أبيون يرسل ضرائبه الميتمية مباشرة الى الاسكندرية ففى

رسالة من وكيله جورج الى وكيل آخر هو فيكتور ( أرجو سيادتك  
أن ترسل ثيودور الجامع لأن الصراف المؤخر سيحضر ليذهب الى  
الاسكندرية وأنا لا يمكن أن أبقيه طويلا ) ( ١٠٦ ) ، ومن الملاحظ أن  
الانقسام السابق أدى الى الخلط بين موظفي الاقطاع وموظفي الدولة  
وأصبح من الصعب التمييز بينهما وخاصة أن بعضهم فعلا كان  
يجمع بين الوظيفتين ، الرسمية وكوغيل لا يرون ومن هنا كان عدم  
مسألة كبار الملاك عن تأخير الجباية فهم وأتباعهم كبار الموظفين ،  
وبذلك أصبح من الصعب تحقيق العدالة حيث سخرت ادوات الدولة  
لمصلحتهم رغم محاولات جستينيان ومرسومه رقم ١٣ الذي حرص  
على عقاب كل من يستغل نفوذه .

وفي بردية عبارة عن خطاب من وكيل أبيون الى اثنين من  
أفراد الأسرة وهما زوجته وشقيقته يصف أياها بالباجارك ثم يتحدث  
عن شقيقها بول التريبيون ، فمن الواضح أنهما كانا من كبار موظفي  
الدولة ، وفي عقد بين أحد وكلاء الاقطاع في قرية صغيرة تتبع  
اقطاع أبيون في البهنسا وبين أحد وكلاء الأسرة تتضح الصورة  
التي كان يدار بها الاقطاع . فالوغيل يتعهد بالعمل لمدة سنة لدى  
أبيون في قريته والمنطقة المجاورة لها ويعد بالتعاون مع غيره من  
موظفي الاقطاع ، بتنفيذ أوامر السكرتير ، وتسليم المحصول عن  
طريق المندوب المالي . فيسلم القمح للموظف المسئول عن القوارب  
بالمزاد المجلد ، والمال للمسئول البنك ، وجميع الايصالات التي  
تصدر للمزارعين تصبح تحت مسئوليته وإذا حدث عجز كان عليه  
تحمل مسئوليته ، ويبدو أن جزءا من محصول القمح كان ينقل الى  
أبيون ففي خطاب لأحد الوكلاء يطلب إرسال البحارة لاستلام  
١٠٠ كيلة من القمح من الحساب القديم ويسأل هل يرسله الى  
منزل أبيون مباشرة ( ١٠٧ ) ، ولعل أبيون كآخر في تادية ما عليه .  
ولقد حرص موظفوه على دقة الجباية فيذكر وكيله أنه سيدفع ١٠٥

كيفية زيادة لاختلاف مقياس التقييم عن التقييم فقد اختلفت وزن الكلية فهي في بعض البرديات ٤٦ قسما وفي البعض الآخر ٤٠ قسما وفي نهاية العقد يذكر أنه جمع ٧٠ صولدا وربما كانت هذه ليهود للجباية ويبدو أن أجور الموظفين مرتفعة بالمحصل .

ولم يكن التقييم يوظف في الإدارة فهم الاقطاع من الأمور المجزية فيها عدا المناصب الكبرى ، كالكرنت والقصى وما إليها حيث نال هؤلاء أجورا عالية كميناس الذي حصل على ١٥ صولدا في الشهر إلى جانب ما حصلوا عليه من هدايا فنري فيكتور يتلقى بمقادير من التبريد والسبانخ (١٠٨) ولكن في المبيتويات الادارية الصغرى المتمثلة في السكرتاريين وصغار الوكلاء الصورة تختلف في رسالة إلى الدوق يذكر نيودور المجامى أن سكرتيره حنا مسجل الأراضي لم يتسلم مسبوحة في المسبنة الجديدة ويذكر له أنه ليس من المستحجم الا يدفع مرتبه مدة طويلة .

ولم يكن عمل الجباة بالسهل فقد كان عليهم الحصول على الجبايات في الوقت المحدد والا تعرضوا لعقوبات وللعقوبات فاجلوا إلى الشدة مع المزارعين وهؤلاء بدورهم تهربوا من تأدية الضرائب . ولقد كان موظفو آييون يقومون بمسح أرض الاقطاع وتقدير الضرائب فأحد وكلائه ويدعى بامبيوس كتب له عن مسح الأرض وكشف بالمزارعين والملاك والأراضي التي يصلها الفيضان والأراضي غير المزروعة (١٠٩) وربما أجهف الموظفون الموكلون بمسح الأرض بالإعالي أو فرضوا عليهم أعباء أكثر أو تجاهلوا أحد البنود الأساسية التي يجرى على أساسها تقدير الضريبة ، وهي نوعية الأرض ونوعية المحصول وإن كان آييون وكبار معاونيه قد حرصوا إلى حد ما على عدم الاساءة إلى فلاحيتهم مما قد يترتب عليه فرارهم ، وتركهم الأرض فلقد أرسل جورج إلى فيكتور بخصوص جامعي الضرائب الذين

اساموا الى المزارعين في احدى القرى التابعة لهم وفيضوا على رئيس القرية واغتصبوا حصانه فطلب منهم إعادة الحصان وترك رئيس القرية (١١٠) ، وحملهم مسئولية ما سيحدث .

ولقد كان لموظفي الاقطاع سلطات الشرطة فعند سرقة الجاني في قرية تشفيوس ارسل موظف من الاقطاع للتحقيق « وحين حدث نزاع بين قريتين من قرى الاشمونيين في القرن السادس بسبب سرقة ماشية كتبوا الى المالك أن يكتب الى رئيس القسرية ليفض الخلاف وقد حضر وكيل المالك وفض الاشتباك (١١١) . وفي برديه أخرى يتولى رئيس المساعدين أو الجبابة فض خلاف بين قريتين في البهنسا ولم يكن من السهل على الجبابة جمع الضرائب وفي خطاب موجه الى زوجة أبيون أن الجبابة لم يعطوا الجبابة رغم التنبيه عليهم وتكرر هذا القول في خطاب آخر (١١٢) ويشكو جاب من احدى قرى كينوبوليس ( أبو صيربانا ) أنه لم يحصل على صوله واحد وفي رسالة من كريستوفر أحد رؤساء الجبابة الى جسورج وكيل أبيون أن فلاحى اكتيريا Actrio لم يسلموا الى يوسف الجابى خراج اراضيهم ويطلب أن يرسل شخص آخر لمساعدة الجامع المذكور (١١٣) ولصعوبة الجبايات ولتهرب الجبابة استخدم أبيون ما يعرف Buclarl وهم جنود مهمتهم المساعدة فى الجبابة وخاصة أن الأمن لم يعد مستتباً فى القرى فيرسل ثيودور (١١٤) السكرتير وكاتب السجلات الى السكرتاريين الآخرين والوكلاء المالىين يطلب قبول ابراهيم ونيكىتاس كبوكلارى ( أرجو تعيين ابراهيم ونيكىتاس حاملي هذا الخطاب كبوكلارى ابتداء من شهر برمهات ودفعوا لهم مسموحهم من الحبوب لانكم تعلمون أننا نحتاج لجنود ينفذون بلا أى تأخير » وذكر فى كشف آخر أسماء لهؤلاء الجنود من بينهم استبان لجرمان وذكر لاجورهم (١١٥) وكان لابيون سجن خاص

وهناك مجامون يتبعون الاقطاع كما ورد في أحد حساباته فيذكر  
حسابا تم استخلاصه بواسطة كيروس المجامى (١١٦) .

وبالنسبة لايون فان عائد ضياعه ربما كان كبيرا ولكن  
بالنسبة لغيره من الملاك فان دخلهم لم يكن بنفس الصورة ولدينا  
أمثلة لدخول كل من الكونت ايميانوس وكريستودورا فأغلب  
الأرض مؤجرة من الكنيسة وكان يدفع لها فى كل سنة ضريبة  
تقرب من ٤٠٠ كيلة وأجر ايميانوس من شخص يدعى حنا بن موسى  
ولا نعرف شخصيته قطعة أرض أخرى وكذلك أجر أرضا تخص  
قرية أفرديتو ( كوم اشقوه ) حيث دفع اليها ضرائب نقدية فى  
القسم الثانى ٣ ثوميزما الا ٩ قراريط وحصل على مخالصة (١١٧)  
ودفع ٧٨ كيلة أخرى لكنيسة ثمن نقل طوب . ولناخذ كدليل  
على نوعيات الحساب الدخل والمنصرف لديه حساب احدى المزارع  
وهى تالوس حيث دفعت تالوس عن القسم الثامن والتاسع ضرائب  
كالآتى ٤٩ كيلة قمح و ١٣ كيلة شعير ومن المال قيراطين وقد وزع  
ما دفعته كما يلى : ضريبة الأنونة ( القمح ) للقسم الثامن ٥٦ مدا  
( الكيلة = ٣ مدا ) تعادل ١٨٥ كيلة والقسم التاسع ٦٠ مدا  
تعادل ٢٠ كيلة فالمجموع ١١٦ مدا يعادل ٣٨ ونصف كيلة ولا توجد  
ضرائب نقدية ، فما تبقى لايميانوس بعد تسليم الضريبة ١٠ كيلات  
فاذا خصمنا نفقات الجباية فان ما يتحصل عليه لا يعد دخلا  
كبيرا (١١٨) .

كذلك كان الأمر بالنسبة لكريستودورا التى كانت من كبار  
الملاك وحصلت على أملاكها عن طريق الهبة وكان اقطاعها فى قرية  
بشلا فى هرموبوليس ( الاشمونيين ) وأرض اضافية فى قرية  
سالمون . وكانت تتمتع فى البداية بأعفاءات ضريبية وفى احدى  
السنوات التى انخفض فيها النيل ولم يجد المحصول اضطرت

لاختصار مختلف كروم جديدة بغلا من القرى لتبلغت ولديتهم بقومية  
وجرار لجميع المصعب ، وكلل دخل الاقطاع ما يقرب من ١٢٠ صولط  
وبعد وفاتها قسم بين ابنائها الأربعة . فصورة الاقطاع في مصر  
تختلف تمام الاختلاف عن صورة الاقطاع القري كما هو واضح  
وهذا يؤدي بنا الى تحديث موقف الفلاح في تلك الاقطاعات .

## وضع الفلاح :

واضح من عقود الايجار والقروض والضمانات انه كان فلاحا  
حرا وأن بينه وبين المالك عقدا بين مستأجر ومالك لاسيد وتابع ،  
فأيميانوس قد ترك سجلا مفصلا بأسماء مزارعيه وما عليهم من  
ايجارات بل ان حوالي ١٥٩ أرورة من أرضه مؤجرة من الدير ثم  
أجرها هو الى مزارعيه ، وكان الايجار يؤخذ على ثلاثة أقساط وأحيانا  
كان يسمح بالتأخير في الدفع فنجد في حسابات مزارعيه حالة من  
القسم الثاني الى القسم الثالث (١١٩) .

وفي خطاب موجه الى أبيون يشكو عدد من المزارعين الكونت  
ليمونوس وكيله حيث وعدهم أبيون بتأجير أرض تابعة له ولكن  
ليمونوس لم يف بالوعد ويذكر في نهاية الخطاب أن الكونت  
لايخدم مصالح الدوق . ويبدو أن المزارعين قد تعرضوا عند سداد  
ايجارهم لبعض المضايقات من جانب وكلاء الاقطاع فلقد أرسل  
فيكتور لجورج شخصا يحمل رسالة تتضمن توصية ويطلب منه أن  
ينهي حساباته بسرعة وبدون تأخير وعليه الا يعرضه لمضايقات  
السكرتاريين أو غيرهم . وفي أحد الكشوف الخاصة بالاقطاع نجد  
ذكرا لمزارعيه وعماله الزراعيين ومقدار ما يأخذه كل منهم « لمزارعي  
الحدائق خارج البوابة في مقابل ٣ أرورات التي يزعمونها بالتفويض  
٢٢ كيله من المحصول ولكنيسة أبوللو بوليس بأمر من سيدنا  
القنصل ٤٠٠ كيله من الجزء الأول من القسم الثالث ولرجال

الاستطيل كالمعتاد في القسم الثالث ٢٤ صولدا إلى ٥٢ قيراطا ، ودفع  
لحراس المحقول ولرى الحدائق وحديقة الخضر الخاصة بآقروجرى  
ولنصف القنائة ١٠ كيلات قسح وإلى ٤٠٠ سنه روى لا قطع خلدج  
الأرض كيلة ، ولايراهيم الخزاف لرى خارج للبرائة ولرى جدامق  
مكوراخ في القسم الثالث خمس كيلات وربيع ٥٠ وبقية الوثيقة  
تشمل أجورا لعمال مقابلى الرى وكان أبهىون يمد مزارعيه بالمجرار  
لجنى العنب ثم عصره ٠ وهناك عدد من ايصالات الايجار جميعها  
مندوبهىون من القرى المختلفة وأشار إلى أصله لمؤجرىون ٠ وكانت  
العقود تحدد الشروط على كلا للطرفين الملك وللمستأجر وتسنخ  
تخفيضات للفلاح في حالة الفيضان المنخفض ٠ ففي التماس دفعه  
مزارع ويسدو أنه أسند صفاو وكلاء أبهىون في إحدى القرى وتكفل  
بؤجر أرضا من أبهىون يطلب التسامح فيما عليه من ضرائب دائما ببدك  
البائس أقدم بهذا التماس انه أخدم سيدى كما خدمت آبائى  
وأجدادك وأدفع الضرائب سنويا ولكن أراد الله أن تموت مائيتى  
في القسم ١١ و ١٢ واقترضت ٥ صولدا لاستطيع شراء علفية بدلا  
منها وعلى ذلك التمس من سيدى الرحمة ، فخدم سيدى رفضوا  
أن يعينوني وإن لم تدركنى برحمتك ياسيدى فأنى لن أستطيع  
البقاء فى ممتلكاتك أو خدمة لاقطاع وأنا أرجو عظمتك أن تلهم  
بالرحمة بى ، (١٧٠) فمضى الواضح رغم لهجة الخطاب الذليلة التى  
أصبحت واضحة من خلال المخطابات المتبادلة والتى امتدت حتى إلى  
الموظفين وأصبحت طابعا عاما بين الرئيس والمردوس فان الفلاح  
لم يكن مرتبطا بالأرض فكما نرى فى هذا الخطاب أنه يستطيع  
تركها إذا شاء وفى مجموعة اكسرخوس « البهنسا » إشارة إلى  
ايجارات دفعها مزارعو كروم وايجارات دفعها قرى من المحصول  
العنى وأغلب عقود الايجار كانت تتضمن استمرار الايجار لمدة عام  
بضمن أملك المستأجر ٠

ولقد اتخذ بعض المؤرخين العقود التي تحوى ضمانات من الفلاح  
 بعضهم مفادته أرضه طوال مدة الإيجار على أنها قنية تربط الفلاح  
 بالأرض، ولكنها كانت مجرد ضمانات للمالك لأن المستأجر كانت له هو  
 الآخر تعهدات على المالك بالأخراج من الأرض ، وفى بردية (١٢١)  
 قام الضامن بارسالها الى مساعد الباجارك ميناس ( من أورليوس  
 بامبينيانوس رئيس العمال ابن جورج من مدينة اكسرنخوس  
 (البهنسا) أنا اعترف بكامل ارادتي بالمقدسات وبالقسمة الامبراطورية  
 انى قبلت من عظمتك عن طريق ممثلك المسئولية وتكفلت عن  
 أوريليوس بن ابراهيم بن هيرمينوس وميران الذى جاء من اقطاع  
 فارثيوناس العظمى التى تخص عظمتك فى اكسرنخوس والمسجل  
 كفلاح مستخدم ، أنه سيواصل العمل بالقطاع وسيظل فى مقاطعته  
 مع عائلته وزوجته وحيواناته وممتلكاته وأنا اعطى ضمانتى على  
 هذا واذا طلبت منى عن طريق عظمتك أو ممثلك فى أى وقت  
 فسيأخذنى وأسئله ) . ويتعهد فى حالة فشله أن يدفع  
 ٨ صولدات . ولقد اتخذ بعض المؤرخين تلك البردية دليلا على  
 وجود القنية فى مصر ، رغم أن هذا النظام ليس وليد القرن  
 السادس ، وفى برديات تعود الى القرن الثانى ضمانات مشابهة .  
 فهناك قسم ديمتريوس بن شترمنيوس لضممان وظهور جرينولوس  
 كوثليا يوس . وكذلك ضمانتان من الفيوم تعودان الى القرن الثالث  
 حيث تضمن أوريليوس سرايوس أوريليوس اثناسيوس ، وضممانة  
 أخرى لامرأة تبس أوريليا (١٢٢) .

وكذلك ضمانات من القرن الثالث يتعهد فيها فلافيوس ابيون  
 كضامن لأوريليوس فيكتور ببقائه فى أراضيه . وفى عام ٢٩٧ قام  
 اثنان من الكومازخ بضمان بقاء فلاح فى أرضه الى تمام المحصول  
 وأسئله الدولة لحقوقها (١٢٣) بل نجد الضمانات تتعدى الأرض  
 الزراعية الى الوظائف حيث يطلب ضامن لبقاء الموظفين فى أعمالهم



وقد تولى شخص يدعى سيرنيوس عمله كجباي عند ابيون ، وقام فيكتور بضمان بقائه في عمله (١٢٤) وهكذا كان الأمر بالنسبة لكل من يلتحق بعمل لدى ابيون وكان يحصل على ضمان املاكهم الى جانب الضمانة الشخصية . ولقد استمر نظام الضمانة هذا في مصر في العهد الاسلامي بل ان ما عثرنا عليه من الوثائق كان أكثر عددا من العصر البيزنطي ولم يعرف عن الاسلام أنه استرق المزارعين ، فهي وسيلة لضمان بقائهم والوفاء بما عليهم من التزامات .

### الضياح الامبراطورية :

ظل هناك جزء من الأرض يخص امبراطورية بعد تملك الفلاحين لأرض التاج ولكن حجم هذه الأرض قد تقلص الى ضياح صغرى وفقا لبرديات القرن السادس . فلا نجد اشارة لها الا في احدى وثائق ابيون حيث ذكر أراضى في قرية بامبينا في البهنسا ، وكانت جزءا من أراضى ابيون ، على أنها ضياح امبراطورية وربما منحت كهبة لابيون أو تولى ادارتها لصالح الامبراطورية (١٢٥) .

### تأجير الأراضي الزراعية :

منذ بداية القرن الرابع ملكت الدولة الأرض لمؤجريها وبدأ مألوسا ظهور عقود الملكية ، وأصبح من حق المالك الصغير التصرف بالبيع والشراء ، وفي سجلات هيرموبوليس ( الأشمونيين ) وثائق تختص ببيع الأرض وتعود لعهد دقلديانوس وكان يتوقف ثمن الأرض للمباعة على طريقة ربحها ونسبة الضرائب وقربها من الأسواق ، وفي بعض العقود كان ينص على تحمل المسئولية الضرائبية .

ولم يكن نظام ايجار الأرض مجحفا بالفلاح . بل حافظ على كثير من حقوقه ، فعقود ايجار التي تعود للقرنين السادس والسابع نصت على حق الفلاح ونصيبه في المحصول وما يدفعه للمالك وما على

المالك يذوره قتلهم من خصلت لصالحه سواء كانت بنورا أو أدوات  
 زراعية أو آنية لعصر العنب ، وحفقت نوعية الأرض لأن تقدير الضريبة  
 يعوقف على نوع الأرض ووصول الفيضان إليها ونوع المحصول ومدة  
 العاقبة . وكان المالك يشترط عادة على المزارع عدم ترك الأرض طوال  
 مدة العقد . وغير تصوير لصيغة العقود بين المالك والمستأجر في هذه  
 الفترة بردية تعود للقرن السابع وهي عقد لمدة ١٠ سنوات بين المالكة  
 وهي سيلة تسمى صوفينا وشخص استأجر أرضها (١٢٦) وكانت  
 الممتلكات الزراعية المراد تأجيرها تتكون من عدد من مزارع العنب  
 وحقول مرتبطة بها ، وتشير البردية الى « جزء من الحقول في القسم  
 القريب وتلك قسم من الحقول التي في الطريق العالي وتصف نصيب  
 من القسم الثالث من الحدائق الصالحة للزراعة بخالة جيدة ، والنصف  
 في الأشجار الثمينة والتي تحمل ثمارا وتلك التي ثم تثمر من التخييل  
 والبردي » ، ويذكر من خلال العقد إمكانية ري الأرض ومدى وصول  
 مياه الفيضان إليها والاستمانة بالوسائل الصناعية «الجزء الرابع من  
 البئر ، والأخرى التي في الشمال وبها مكانان للماء ومهنا داخل حقل  
 يصله الماء مع الجزء الرابع في الغرب وهو في مكان عال » والعقد  
 ساري المفعول ويبدأ دفع الأعباء من وقت بذر الحبوب ويذكر المستأجر  
 أنه سيزرع ببذور من عنده ( فإمالك أحيانا كان يمد المستأجر  
 بالحبوب ) طبقا للمحصول الذي يرغب فيه وسيدفع كإيجار سنوي  
 ٣ صولداد ذهب بالإضافة الى ٢٢ قيراطا ونصف في كل مرة تروى  
 الأرض التي يصلها الماء وعليه أن يحافظ على الأشجار المثمرة على  
 حالتها ، ويذكر في حالة تعرض المحصول لرمال الصحراء في وقت  
 البذر أو بعده فإنه سيدفع نصف الإيجار المذكور فقط ٣٥ صولد  
 ٣٢٥ ٣٢٢ قيراط بالميزان السكندري . وحدد أوقات الدفع سنويا في  
 شهر مصري وخلال ١٩ يوما من دفع المال سيدفع نفقات عينية من  
 التبيد ثم يذكر كعقوبات بالنسبة للماء (ولكن نصف التعويض الخاص

بالعنب والجنوب سارويه بحيواناتي وأجور الرعاة ٠٠٠ وفى الشتاء ساروية مزتين شسهر يا ولكن فى الصيف عشر مزات ، وسناق دم للسيدة صوفيا المالكة نصف المحصول فى مزارع العنب والنصف فى كل شجرة تنمو )

١٠ وذكر بالنسبة للعمال الزراعيين أنه سيدفع وفقاً للمعتاد ١٠ قراريط وكمية من الزيتون ومقداراً من الزيت وإذا رغب العامل فى الرحيل فليرحل ويؤكد التزامه بتكملة العشر سنوات ( فإذا رغب فى الرحيل سيدفع ٠٠٠ من الصولد الذهب بلا تأخير ولا نقاش ) وفى النهاية يقسم بالله الى جانب شهادة الشهود على تنفيذ العقد وفى عقد آخر يعود للقرن السادس أو السابع يبدو المستأجر كعاصر عنب ومزارع ويذكر أنه سيتسلم أجره كمزارع وعاصر عنب أولاً ، ويبدو أنه كان معه مزارع مشارك ، ويتعهد فى حالة ترك شريكه العمل أن يتولى هو جميع الأمر ، ويشير الى أن كل ما يبذله يخصه وأنه سيأخذ ربع المحصول على الزراعة والربح على العصر ، وكل النفقات التى يصرفها ستضاف على نفقات المحصول ويتعهد برى الأرض خمس عشرة مرة فى الشتاء واثنى عشرة مرة فى الصيف وكذلك رش المزروعات بالماء وفى النهاية يذكر أنه سيعطى منحة السنوية المعتادة للزراعة والعصر مقياسان من الخمر و ٥٠٠ قطعة جبن و ٥٠ قطعة من اللوف و ٦ أمداد من الزيت وكذلك يتعهد بالاقامة فى الأرض وعدم تركها الا عند نهاية المدة ، وكذلك فانه على استعداد لتسليم الأرض متى طلب ذلك منه وفى حالة مفادته لها قبل المدة يدفع ٦ صولدرات كغرامة ( ١٢٧ ) وفى النهاية يذكر أن الإيجار فى القسم الرابع من الدورة الضريبية ثم امضاء ٣ شهود .

وكان فى حالة اختيار المستأجر للمحصول عليه أن يدفع ذهباً ، وكما هو واضح من النصوص فان الأرض غير الفيزائية كانت تتمتع

يتخلف ، وكان يحق للمستأجر الاعتراض على شروط الإيجار .  
واختلفت الاجازات للأسباب التي سبق ذكرها من النوعية وسهولة  
الرى الذي يختلف من اقليم الى اقليم ففي القيوم كان الإيجار  
٢٥ كيلة عن الأرورة ، ( ١٢٨ ) وكان المالك هو المسئول عن الضريبة .  
ويدفع المستأجر ثمن نقل القمح الى الاسكندرية ولكن لا يدفع أجر  
النقل من الحقل الى الشون . وكانت الاجازات أحيانا نقدية كما في  
مجموعة H حيث دفع المؤجر صولدا واحدا ايجارا للحقل ( ١٢٩ )  
وأحيانا عينية كما في سجلات أبيون حيث أجرت ٣ أرورات من  
الحقائق وهي غالبا حدائق كروم مقابل ٢١٥ كيلة من القمح ، ويبدو  
أن المؤجر استصلحها لأنه تسلمها على أساس أنها حشائش ، ولذلك  
اعتمد على ثمراته الخاصة ، وفي بردية يتمتع المستأجر بدفع ٥ كيلات  
من القمح تخفض الى ٢ في حالة انخفاض نسبة الفيضان . وعامة  
فإن ايجار أراض الحبوب عيني فحنا بن حنا من أفروديتو ( أ كوم  
اشقوه ) يؤجر لمدة عام قطعة أرض والايجار يدفع من القمح وقطع  
الجبن وفي عقد أرض خاص بورثة ديسقورس الايجار عبارة عن  
عدة كيلات من القمح ويذكر أن الأرض تقع فيها قناة ( ١٣٠ ) وفي  
عقد ثالث اشترك ثلاثة في الزراعة والرعى وحراسة الحقول على  
نصف المحصول .

أما أراض العنب فكان من المتعارف عليه أن يدفع الايجار  
ملا ومع ذلك فاورييلوس حنا استأجر أرضا لمدة عشر سنوات ودفع  
عنها ٢٦ اسطارا من النبيذ على الأرورة . وفي عقد آخر اشترط أن  
يمد المالك المستأجر بالبذور والماء فديسفورس أجر أرورة من الأرض  
وتعهد المالك بمد البذور والماء وفي حالة تعذر الرى يمد بساقية  
وثيرانها وتاريخ العقد يعود للقرن السادس ( ١٣١ ) وهناك ايجازات  
كانت تجمع بين المدفوع النقدي والعيني ففلاح في أرض أفروديتو  
( كوم اشقوه ) أجر أرضا مقابل صولدين و ٣ قراريط وكيلتين من  
القمح ( ١٣٢ ) وغالبا كانت القيمة العينية تبلغ من ٣٤ الى ٤٥ كيلة

الإيرورة وفي القرن السادس كانت ١٠ كيلات قمحا تساووي صولدا  
 وفي بردية من البهنسا ٤٤ كيلة من القمح تبادل صولدين الإيرلطا .  
 وكانت الأوردة تفتح ٢١ كيلة من الحبوب ، فالإيرلطا بعد الإيجلدا  
 مناسباً ، وأحياناً كان على المستأجر دفع الضرائب ففي عقد في  
 سنة ٥٣١ أجريت أرض لمدة ٥ سنوات تمهد المستأجر بدفع للضرائب  
 إلى جانب ٢٠ كيلة من القمح .

أما عن البيع ففي القرن الثاني بيعت الأوردة في قرية البهنسا  
 بـ ٢٥٠ دراخمة وكانت الـ ١٠٠ أوردة من النخيل تباع بما يعادل  
 ١٥٤٠ دراخمة . وفي منتصف القرن السادس بيعت الأوردة بـ ٨  
 صولداً إلا ٦ قراريط ووافق المشتري على دفع الضرائب الخاصة  
 بالأرض التي بلغت قيراطاً ونصف كيلة قمحا (١٣٢) .

وبالنسبة للأجور العمال الزراعيين آنذاك فإنها شابهت تقديماً  
 لموسا في نسبتها وهناك ارتباط بين الأجور وسعر القمح فالأخير  
 يتحكم في الأول ففي عام ٧٨ ميلادياً كانت أجور العمال الزراعيين  
 في اليوم في هيرموبوليس (الاشمونيين) من ٣-٥ أوبل كان والأولاد  
 يأخذون أجراً أقل وثمن الأردب من القمح ١١ دراخمة (١٢٣) .  
 ومن قائمة في القرن الثالث تحوي أجور عمال في حقول عنب نجد  
 تفاوتاً في أجورهم حسب نوع العمل ، فهناك عمال حصلوا على ٣  
 دراخمة و ١ أوبل وآخرون على دراخمة واحد أوبل وذكر أن المزارعين  
 الذين عليهم جفر الأرض وزرع الشتلات والرى يحصلون على ٥ أوبل .  
 وفي مرسوم دقلديابوس ٣٠١ حدد أجور العمال الزراعيين بـ ١٠٠  
 دراخمة وكانت كيلة القمح تساوي ١٠٠٠ دراخمة وفي ٣١٤ وصل  
 الأجر في الاشمونيين من ٤٠٠ - ٦٥٠ دراخمة وثمن كيلة القمح  
 ١٠٠٠ دراخمة وتراوح أجر العمال بين ٢ و ٣ كيلة في الشهر في  
 بردية تعود لعام ٣٣٨ . وأصبح من المألوف حصول العمال على أجور  
 عينية خاصة الأشخاص المميزون كمشرقي الحقول ، ولقد اختلفت

الأجور من إقليم لافليس ومن موسم المواسم . وفي القرن الثامن عشر كانت أجور العمال الزراعيين وفقا لبردية لم تحدد فيها الولاية وهي عبارة عن حسابات ضئيلة كما يلي : حصل المزارع على ١٠ كيلات من القمح ومراقب الحقول على ١٥ كيلة والعمال على كيلتين والراعي على ٤ كيلات ولم تحدد المدة بالضبط ( ١٣٤ ) . ودفع أببون لمن يروى الأرض ٥ قراريط ودفع لمن قام بحراسة الحقول وري حديقة الخضر ١٠ قراريط من القمح ( ١٣٥ ) .

### السخرة :

أما عن الأعباء التي كانت على الفلاح بطريق السخرة فقد فرضت عليه مع بداية الامبراطورية ما يعرف بالخدمة الوضيمه *Munerea Serdida* وهي سخرة ال ٥ أيام التي يفرض فيها العمل كرها في مشروعات الدولة كبناء السدود وشق الترع وكان يمكن الاعفاء منها مقابل دفع أجر مالي ( ١٣٦ ) ، وكذلك كانت تسخر المواب في نقل الغلال من القرى الى موانئ الشحن . وكان دافع الرومان لذلك اهتمامهم بأمور الري باستخدام الجنود في العمل في القنوات . ومع أزمة القرن الثالث قل الاهتمام فتهدمت الجسور واضطرب نظام الري ورغم ذلك فقد استمرت الدولة في فرض عدد من الأعمال عن طريق السخرة كحارس الحقول ووظائف مجالس القرية والكومارخ الذي كانت من مهامه مراقبة منسوب الفيضان ومنع تحويل الماء أو كسر الحواجز قبل بلوغ الفيضان المنسوب المطلوب . وذكر سيودثيوس في مرسوم له « ان من يسرق الماء من الجسور قبل أن يصل المنسوب الى ١٢ ذراعا سيتمعرض للعقوبات ( ١٣٧ ) "C. Th. IX 32" ومرسوم ٤١٥ منع الموظفين المشرفين على القنوات من الهرب تحت مظلة الحماية وأعلنت هذه التشريعات في قانون جستنيان .

وكان موظفو ابيون يراقبون ارتفاع منسوب النيل في رسالة موجهة الى سكرتير ابيون يبلغه الموظف المسئول عن الملاحظة والاشراف على المقياس بمنسوب النيل في شهر مسرى ويذكر التفاصيل والملاحظات ونوع السدود التي استخضمت ويذكر ان النيل ارتفع آنذاك الى ١٢ ذراعا و٧ اصابع وكان ارتفاع النيل عن المنسوب الطبيعي يعرض البلاد للضرر كانخفاضه فاذا وصل ١٢ ذراعا فقط أصاب البلاد بالقحط واذا زاد على ١٩ ذراعا هدمها بالفرق (١٣٨) .

وكان كسر الجسور قبل وصول الفيضان الى منسوبه يعرض الى فرض عقوبات قاسية . وقد قبض على امرأة وأودعت في السجن بتهمة سرقة المياه (١٣٩) وفي مقاطعة ثيادلفيا كانت هناك اراض مرتفعة لا يصلها الفيضان وهذه كانت تمتد بواسطة القنوات وأصبح من الصعب على الفلاحين رى اراضيهم فأرسلوا يلتبسون نقلهم الى مكان أكثر ملائمة ، وهناك ايصالات تعود للقرن الثالث من اكرس نخوس ( البهنسا ) يرد فيها ذكر غمال ألزموا بالعمل ثلاثة شهور في قرية قناة تراجان (١٤٠) ، ولقد ألزم ١٠ من كل قرية بالعمل في القنوات والجسور وفي بعض الأحيان منحوا اجرا يتراوح بين ١٥ قرط الى ٢٥ قرط ولكن عملهم كان بطريق الاجبار ، ولقد فرضت ضريبة تعرف بضريبة الجسور naubia ، وهي بطلمية الأصل بلغت في الفترة الأولى من ١٠٠ - ١٥٠ دراخمة ولقد ذكر ابن عبد الحكم أن عدد من كانوا يعملون في العصر الاسلامي في تطهير القنوات والجسور بلغوا ١٢٠ ألفا ومن المؤكد أنهم عرفوا هذا النظام عن بيزنطة .

### الضرائب :

كانت مصر تعتبر من الأملاك الخاصة بالامبراطور وليست الولاية التابعة للامبراطورية ، ولقد فرض عليها عدد من الضرائب

بعضها نقسدى والآخر عيني وأهم الضرائب قوضت على البطر وعلى الأرض ففرضت فثريستة الرأس *Leograpbia* ومقدارها من ٤٠ الى ٤٨ دراخمة على المواطنين المصريين وعفى عنها سكان المستعمرية أما المواطنون اليونان من سكان العواصم قد قسوا الزرع ثم أعفوا منها بعد ذلك (١٤١) وقد اختلفت ضريبة الرأس باختلاف الاقليم ولم يكن للمكينة امتيازات فقد أعفوا إعفاء محدودا . وثلاثة استمرت مفروضة على المصريين حتى بعد منح كراكلا المواطنة للشعوب الامبراطورية فأعفى عنها سكان المدن وظلت على الريف وفى عهد دقلديانوس أجرى احضاة لحسان مصر لتعديده من تفرض علىهم ضريبة الرأس وكان فرضها من سن اثني عشر عاما . وابتداء من القرن الرابع لم تعد تذكر فى سجلات الضرائب وكان ازدياد أسعار القمح نسبيا سببا فى خفض قيمة تلك الضريبة التى تجتنى نقدها وضريبة الرأس التى كانت تساوى ٤٠ دراخمة من ١٠ - ٢٠ كيلة أصبحت فى عهد دقلديانوس تساوى من ٢ - ٣ كيلات ولكن فى سجلات القرن السادس الضريبة لانجد أى ذكر لضريبة من ذلك النوع أما الأرض فان أغلبها فى الفترة الأولى يتبع الدولة وهذه فرضت عليها ايجارات ، أما ما حصل عليه بعض الأفراد أو اعضاء الأسرة المالكة فقد فرضت على ما لم يتمتع منه بالاعفاء ضريبة تبلغ الخمس تسمى ضريبة الحيازة . وبالنسبة للأرضى التى قام الأفراد بشرائها من الدولة واستصلاحها فكانت تفرض ضريبة على الأرورة ، وفرضت على المحاصيل ضريبة بلغت على القمح والشعير ١٥ كيلة عن الأرورة فى عام ٣١٣ وفى عام ٣١٨ أقل من كيلة على الأرورة وبعد ٣١٩ أصبحت الضريبة أقل من نصف كيلة الى جانب فثريبة أخرى تعرف بحراسة النهر لصيانة الجسور والقنوات . ثم ضريبة *annona civica* وهى ضريبة القمح وجمعت فى عهد أغسطس ٢٠ مليون مد (قدح) = ٦ مليون أزدب وكانت تفرض



على محاصيل أخرى الى جانب القمح وهي الشعير والفول والبصل والكتان والزيتون ، وكانت في البداية عبثاً استثنائياً يفرض في حالة الطوارئ أو في حالة المجاعة في روما أو لامداد الجيش بالطعام في أثناء الحرب ، ولكن منذ القرن الثالث أكدتها مراسيم الأباطرة وعرفت بالأنونة أو الميرة الأهلية وكان القمح الذي يرسل الى روما ثم يوزع فيها بعد يعرف بالشحنة السعيدة . وكان والى الاسكندرية مسئولاً عن الأنونة الأهلية ونقلها الى القسطنطينية (١٤٢) وبلغت ١ ١/٢ كيلة عن الارورة .

وفي أثناء أزمة القرن الثالث والحروب الأهلية الناشئة آنذاك لم يعد الجنود يحصلون على أجورهم نقداً بل أصبحوا يحصلون عليها عيناً الى جانب مبالغ مالية يحصلون عليها من آخر ، ولكن أجورهم الشاقة كانت تتكون من مسموح عيني . وأكده ذلك يانوس هذا في قانونه فكانوا يحصلون مرتباتهم قمحا وزيتا وتبيذاً وعلعاً ولحم خنزير أو ما يكفي الجنيه لمدة عام من الغداء وسجينة بالأنونة الحربية *annona militaris* وكانت تختلف حسب درجة الجنس وهناك أيضاً مسموح خاص بجيادهم *Optium* ولقد فرض ذلك يانوس تلك الضريبة على جميع ولايات امبراطوريته ولكن لم تجب مقدارها وكان يسد بها في عهده مرسوم كل سنة وفقاً لاحتياجات الدولة ولظروف الولاية وكانت تراجع من فترة لفترة عن مسح الأرض (١٤٤) .

ولقد فرض سبتيموس سيفريوس ضريبة التاج على القلاح والجمال والخيول والماشية ولكن سيفريوس الاسكندر القاهنا ، وفرضت على الزيتون والبلح والكروم والفواكه ضريبة ، ولكن كانت قليلة نسبياً تشجيعاً للانتاج المحلي . وكانت تفرض ضريبة تعرف بالنولون (*noulage*) على شحن القمح وكان البخارة الذين ينقلون القمح يصغرون ويقومون بأعمالهم كمنبه . وكان جزء من

شحنة القمح يبقى بالاسكندرية لمثونتها ولدفع مرتبات الموظفين التي أصبحت عينية فى القرن الرابع .

ولقد سعى دقلديانوس لاصلاح النظام الضرائبى استجابة لشكوى الأهالى من كثرة الجبايات نتيجة هجر المزارعين لقراهم فأعيد مسح أراضى الامبراطورية ووضع التقدير الجديد على أساس وحدة انتاج الأرض (١٤١) (lugum) من الأرض النصالحة للزراعة. وعدد الأقسام فى الوحدة يختلف وفقا لخصوبة الأرض فهناك وحدة لمزارع العنب والزيتون ووحدة للحبوب وهكذا وقدرت الضريبة على أساس هذه الوحدة . والوحدة تشمل هذا الجزء من الأرض الذى يستطيع زراعتها فرد (Caput) وان كان بعض المؤرخين Savigny, Seeck, يذكر أن كلا منهما ضريبة مختلفة ولكن (Piganiol) يقرر أنها ضريبة واحدة فيذكر أن (Capitation) وحدة الانتاج البشرى للفرد ليست ضريبة بل وحدة تقدير الضريبة لأنها وحدة قياس الانتاج الفردى سواء بالنسبة للمزارع الصغير أو الأجير الزراعى وكانت المرأة نصف فرد (Caput) وكان تقدير الضريبة وفقا للمرسوم الامبراطورى الصادر برقم ٢٩٧ يجرى كل ٥ سنوات ثم أصبح يجرى كل ١٥ عاما وفى مرسوم والى مصر سنة ٢٩٦ أرسيينوى أمينوس « ان تقدير الضريبة العامة لم يأخذ مجرى طبيعيا بحيث كان على البعض أعباء خفيفة وآخرون أدهقوا بأعباء ثقيلة ، وقررنا أن نقضى على ذلك التطبيق السيئ فى ولاياتنا ، مقياسا ثابتا للضرائب ، وعلى ذلك فأنى فرضت نصيبا على كل أرورة ، كل وفقا لنوعها ونصيبا على عامل أو رأس من المواطنين فى الريف مع مراعاة الحد الأعلى والأدنى والمقدرة » . بفرض الضرائب على الأرورة وفقا لنوعها المقصود به هنا نوع الأرض أرض كروم أو مراعى أو أرض فيضانية أو فواكه أو حدائق وسوى فى هذا بين جميع الأرض سواء كانت أرض تاج أو أوسية والغنى مزايا الأراضى

التي كان قد حصل عليها الإغريق من قبل ، وأرض الجند المسرحين .

وهناك إشارة الى دفع الميرة الحربية في عام ٢٨٧ ورغم أنها كانت تلتفح عينا فانها كانت تقدر نقدا فقدت بشمانية درخمات وهي تساوي نصف كمية قمحا ، وكان على المزارعين دفع ضرائب للفرق الموحدة في انطونيوبوليس ( الشيخ عبادة ) وهيرمبوليس ( الأشمونيين ) ولقد أصبحت ضريبة الأرض أهم ضريبة منذ عهد قسطنطين بعد تملك المزارعين الأرض ، فبعد أن كانوا اجراء للحكومة أصبحوا ملاكا تفرض عليهم ضريبة ، وكانت الضريبة مالية كما كانت عينية واستبعد ربط الانتاج بالأرض وأصبحت قيمة الضريبة موحدة على الأرورة وطبقت نفس القيمة على كل الأراضي الصالحة للزراعة . وفي سجل هيرموبوليس ( الأشمونيين ) ايصالات مخالصة تعود للقرن الرابع أصدرها والي الاسكندرية للمسئولين عن الانوبة الاملية في ذلك الاقليم يذكر فيها أنهم أدوا ما عليهم من اعباء (١٤٥) .

ولقد حرص سيودثيوس في قانونه على تحقيق العدالة في الجباية فأعاد ذكر قانون يعود لعام ٣٢٠ Th. Cod. XI. VII 3 « بالنسبة لمدفوعات الضرائب فلن يقاسى أى شخص من أيد غير أمينة » أو أحكام ظالمة ، ولن يساق بسوط أو يجلد أو يتعرض للتعذيب أو اضطهاد فالسجون للمجرمين ووفقا لهذا القانون فإن دافع الضرائب سيكون في مأمن ، ولقد عاد وكرر هذا في فقرة أخرى من قانونه ويبدو أن الشكوى ارتفعت في الولايات من ظلم الجباة وقانون آخر يعود الى ٣٢٠/٣٢٥ Th. Cod XI. XVI 3 « مهما يكن السبب الضروري لتقدير الضرائب في كل ولاية فسيكون وفقا لتقديرات واتجاهات الحكام وليضع في الاعتبار مجموع الطبقات الدنيا وأنها لن تخضع لطغيان ولن يقاسوا نتيجة الانتهاكات والاعتداءات » .

في القرن السادس ذكر جستنيان أن الضريبة تستثقل عند الجباية والمقصود الضريبة المالية فانه جرى تسليم ٨ مليون كيلة من القمح الى القسطنطينية في عهده ولقد ظل تقدير الضريبة على أساس نوع الأرض والمحصول فسجل انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) (١٤٦) يشير الى ضريبة القمح في القرن السادس مقدرة كما يلي ١٥٠ كيلة لأرض القمح  $\frac{1}{4}$  من الكيلة لأرض الكروم و  $\frac{1}{4}$  كيلة لأرض الحشائش فقد كانت الانونة تعد من أهم الضرائب الى جانب الضريبة المالية التي يرسم الامبراطور والتي على الفدان وضريبة الانونة الحربية تعادل ربع كيلة وضرائب جباية من ١٥ - ٢٥ قيراط . وكانت الضريبة النقدية على الأراضي تعادل ١٥٠ قيراط على الفدان الصالح للزراعة في الشيخ عبادة وقيراطين في كروم أشقوه و ٨ قيراط على الكروم ، وبلغت في القيقوم قبل الفتح الاسلامي ٣ قيراط .

وبالرغم من أن ضريبة الأرض كانت نقدية فلقد دفعت في بعض الأحيان عينا ، فدفح بعض المزارعين مقادير من النبيذ وفي هيرموبوليس ( الأشمونيين ) سلمت الضريبة شعيرا وفي أفروديتو ( كروم أشقوه ) دفعت ضرائبها للجامع جنا بالنسبة للقسم الأول كما يلي ، ٢٧ صولة ذهبا و ١٠ قيراط من حساب الضريبة المنتظمة ، والمقصود بها ضريبة الأرض والميرة العادية وربما الميرة الحربية أيضا (١٤٧) وفي أحد الايصالات دفعت الكنيسة ضرائبها نقدا ( القسم العاشر ١٢ صولدا من الذهب الا خمسة قيراط ) ولم تذكر نوعية المحصول الذي دفع عنه هذا المقدار وهل يخص الانونة أو ضرائب الأرض .

وبالنسبة للانونة الحربية فمن خطاب يرجع للقرن الخامس وهو التماس للوالى في طيبة من أحد المزارعين أن الانونة الحربية جمعت من قريته ولكنه حصل خصميا أكثر مما فرض على جيرانه ويطلب

المعادلة والمستأجرة بغيره ( فتمن المفروضة أنها موحدة الضريبة ربع كيله على الأرورة ) وكذلك ضدوا أيضا من معسكر Phichis في طيبة يشبه الى تسليم الأتونة الحربية للقسم الرابع وذكر أنها ٢٠٠ مذ .

وفي سجل ايميانوس ذكر الضرائب التي تدفع للبابجارية وكانت الضرائب تجبي بالمذ ويساوى ٣ كيلات رغم أن ايميانوس استعمل الكيلة في حسابه . فيذكر أنه دفع للأتونة الحربية ٩٥ كيله سلمت للمفرق الخاصة بانطونيوبوليس ( الشتيخ عبادة ) ويذكر في سجله ضرائب أخرى كضريبة الأتونة الأهلية وضرائب للتدنية وضرائب للقرية أفروديتو وقدرت الضريبة عليه ٥٢٥ كيله للأرورة من أرض القمح وكانت الضرائب تحصل منه على ثلاثة أقتام فيجب جزه كل ٤ شهور (١٤٨) وسجلات مزارع البيون تشير الى أنه جرى جمع ضريبة نقدية وحقيقية فيذكر أن الضرائب على كينوبوليس (أبو صير بانا) كما يلي: ١٠٠٨ صولداد عن المذفوع الأول من القسم الثاني. وكذلك نفس القيمة بالنسبة لأكسر نخوس (للجنس) (١٤٩) وفي بردية أخرى يذكر الجابوي أنه جمع من قرية مونتيس في البهنسا لقرية القمح في القسم الثالث عشر ١١ صولدا من الضريبة الذهبية و ٢٤ كيله قمحا من الميزان السكندري ولقد قدرت الضريبة النوعية في البهنسا على أساس أن ١٠ كيلات قمحا تعادل صولدا . وكانت الضرائب النوعية المفروضة على كل اقليم يجمع في عاصمة الاقليم حيث ترسل كل قرية مجموع نصيبها ثم تشحن الى الاسكندرية لارسالها الى القسطنطينية .

وبسبب بعض الأحوال الاستثنائية جرى تحصيل الضريبة نقدا بدلا من القمح ، ففي عهد موريس ٥٨٢ - ٦٠٠ باع كل ما هو مقرر على مصر من ضريبة القمح واستعاض عنها بالمال وفي وثيقة من القرن السابع ذكر لتحصيل ضريبة القمح نقدا .

فإذا حاولنا إحصاء ما يبلغه الفلاح من الضرائب في القرن السادس وأوائل السابع إلى الفتح الإسلامي كان كما يلي :  $\frac{1}{4}$  كيلة للأوردة وضريبة الأرض  $\frac{1}{4}$  قيراط وضرائب نقدية نصف قيراط والميرة المحلية ربع قيراط ثم ضرائب ثقل القمح فمجموع الضريبة يصل إلى ٤ كيلات سنويا .

ويشير جونسون إلى أننا لو أخذنا أرض أنطونيوبوليس ( الشيخ عبادة ) كمقياس لتوسط الضرائب حيث كانت الضرائب على الأنونة الأهلية ٦٠٠ كيلة والحربية ٢٣٥ كيلة إلى جانب الضرائب الأخرى وإذا حولناها إلى معدل نقدي فإن الضرائب تصل إلى ما يقرب من ٢ مليون صولد على مصر جميعا ( ١٥٩ ) .

وفي النهاية نستطيع القول أنه من دراسة وضع الفلاح ونظام الأرض في الفترة البيزنطية يتضح أن الفلاح خضع في البداية لوضع شبه قطاعي وإشدها من الفترة البيزنطية أصبح مالكا ولكنه في كلتا الحالتين كان حرا ولم يكن قنا ، فنظام الملكية الزراعية وعلاقة الفلاح بالأرض اختلف في مصر عنه في الغرب ، وأن أباطرة بيزنطة حاولوا تحقيق العدالة الضريبية لضمان دخل مصر الذي كان مصدرا أساسيا بالنسبة للامبراطورية ولكن موظفيهم وجباةهم لم يحاولوا تطبيق القانون فظل مجرد نظريات مثالية .



الفلاح في ظل الحكم العربي





فى عام ٦٤١م - ٢٠ هـ فتوح العرب مصر ، وكان هذا الفتح بداية  
 لحقبة تاريخية جديدة . وقد اختلف المؤرخون العرب حول نوعية  
 الفتح وشروط الصلح هل فتحت البلاد عنوة أو صلحا ، لان الشريعة  
 الاسلامية حددت موقفها تجاه الأرض وفقا لنوعية الفتح ، فكما ذكر  
 أبو عبيدة ( ففى اما ارض اسلم عليها اهلها ففى لهم ملك ايمانهم  
 وهى ارض عشر ، لاشئ عندهم فيها غيره ، وارض افتتحت صلحا على  
 خراج معلوم ، ففى على ما صولحوا عليه لا يلزمهم أكثر منه . وارض  
 اخذت عنوة ففى التى اختلف فيها المسلمون ، فقال بعضهم : سبيلها  
 سبيل الفليمة ، فتخمس وتقسم فيكون اربعة انصاسها خططا بين  
 الذين افتتحوها خاصة ، ويكون الخمس الباقي لمن سعى الله تبارك  
 تعالى . وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها الى الامام فان رأى أن  
 يجعلها فينا فلا يخمسها ولا يقسمها ولكن تكون موقوفة على المسلمين  
 عامة ) (١) وبالنسبة لمصر فوفقا لاجلبية المؤرخين فتحت صلحا وقتنا  
 لصلح بابليون الاول فى سنة ٦٤١ م - ٢٠ هـ ، وان اختلفوا حول  
 الاسكندرية فذكر ابن عبد الحكم « كانت مصر كلها صلحا بغريضة  
 دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم فى جزية رأسه أكثر من  
 دينارين الا أنه يلزم بقلدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع  
 الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولم يكن لهم صلح ولاذمة » (٢) .  
 ولقد نص الصلح الأول الذى أورده الطبرى على السياسة التى  
 طبقت فى مصر وصارت عليها الدولة الاسلامية تجاه المصريين  
 وأرضهم ( هذا ما اعطى عمرو بن العاص اهل مصر من الامان على

انفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وبرهم وبحرمهم ولا يسخر عليهم شيء في ذلك ولا ينقص ، ولا يساكنهم النوب وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف وعليهم ما جنى لصوتهم ، فإن أبى أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزاء بقدرهم ، وذمتنا ممن أبى بريئة وأن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك ، ومن دخل في صلحهم من النوب فله مثل مالهم وعليه ما عليهم ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا ، عليهم ما عليهم ثلاث لكل ثلاث جباية ثلث ما عليه على ما في هذا الكتاب عهد الله وذمته وذمة رسول الله وذمة الخليفة أمير المؤمنين (٣) وذم المؤمنين .

وبالنسبة للإسكندرية فبعد فتح قوات عمرو لها عقدت معاهدة للإسكندرية أو بابليون الثانية « ٦٤ م ٢٠ هـ / ويقال أن المسلمين طلبوا من عمر أن يقسمها بينهم ولكن عمر بن الخطاب رفض وطلب أنه يكون خراجها فينا للمسلمين » (٤) .

ولقد ترك عمر بن الخطاب الأرض في أيدي أهلها وفرض عليهم الجزية والخراج وكانت كما يلي : فرضت الجزية على البالغ ديناران ووضع على الأرض كل جريب دينار أو ثلاثة أراطب طعاما وأقروا المصريين على جباية الروم (٥) .

### الفلاح والأرض الزراعية الى نهاية العصر الأموي :

لتفهم وضع الفلاح والملكية الزراعية في العصر الاسلامي يجب أن نرجع الى مصدرين : كتابات المؤرخين وإن كان أغلبهم قد كتب بعد الفتح بثلاثة قرون ، وهي اما كتب تتناول الفتح وأحداثه ، أو كتب تتناول الخراج وموارد الدولة الاسلامية ، وهذه تصور

الجانب المسمى فالأمر اختلف عنه التطبيق (٦) ثم أوراق البردى  
 العربية والقبطية أو الصورة الحقيقية لما كانت عليها الإدارة فكما ذكر  
 المؤرخون أن العرب أقروا كل انقسام مفتوح على جبايته السابقه  
 وجعلت الأرض في مصر خراجية وتركت بيد أصحابها . وهذا يدفعنا  
 الى التساؤل هل أبقي العرب على طريق الجباية وعلى الملكية بصورتها  
 السابقة في القرن السادس والسابع ؟ فمن واقع البرديات احتفظ  
 العرب بالعديد من الأوضاع السابقة وإن كانوا في نفس الوقت نبذوا  
 البعض الآخر . فقد احتفظوا بتقدير الخراج وفقا لنوعية الأرض  
 وخصوبتها ولكنهم تركوا نظام الجباية الذاتية واحتفظوا بالموظفين  
 الأقباط . وإن كانت صورة توزيع الملكية الموجودة في أواخر العصر  
 البيزنطي لم تعد كما هي . فمن العرض السابق للفترة البيزنطية  
 رأينا الملكية الزراعية في مصر أصبحت كما يلي : أرض تتبع الكنيسة  
 التي تحولت الى أحد كبار الملاك - أرض اقطاع - القرى المتمتعة  
 بالجباية الذاتية - أراضي صغار الملاك - أراض تتبع الدولة .  
 والثلاث الأول تمتعوا بالجباية الذاتية وكان لهم موظفون . الذين  
 يتسلمون الضرائب النقدية والعينية . ويقومون بتسليمها مباشرة  
 لمستول البنك التابع للولاية هذا في حالة الضرائب المائتة . أما  
 المحاصيل العينية فكانوا يتولون إرسالها الى الاسكندرية .  
 وكان صغار الملاك هم الفئة الوحيدة التي خضعت للاشراف  
 المباشر من الإدارة في الباجارية ( القسم الإداري للإقليم ) وموظفيها  
 فهل ظل هذا التوزيع قائما وتلك الاقطاعات بكيفية وكمها قائمة في  
 العصر الاسلامي ؟ بلاشك اختلف الوضع كثيرا وسنعرض لكل منها  
 على حدة بالتفصيل .

أولا : نلاحظ اختفاء نظام الجباية الذاتية وقد خضعت جميع  
 أراضي الدولة لنفس الإدارة وكما ذكر ابن عبد الحكم (٧) يجمع عرفاء  
 كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها ، فيتناظرون في العمارة والخراب

حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرن ، فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع (٧) « أى أنهم اعتمدوا على القرية كوحدة رئيسية واحتفظوا بمجلسها القديم بل بنفس الأسماء فالماروت تحريف لاسم الميزون البيزنطى ( أحد أعيان القرية والمشرف على الجبايات المالية ) وعلى أساس تقديرهم لنوعية الأرض والمساحات المنزرعة ترفع الى ديوان الخراج بالكورة ' Curia ' تعبير يونانى بمعنى القسم وتعادل الباجارية « وفى عدد من البرديات القبطية استعمل لفظ الباجارية بدلا من الكورة . وبعد استشارة المسئولين هناك وتحديد نصيب كل فرد فى الاقليم يعود رؤساء القرى لتوزيع الأنصبة عليهم اذ تساوت الجباية فى العصر الاسلامى ولم يعد هناك فرق بين أرض وأخرى فى الجباية .

**ثانيا : بالنسبة للاقطاعات الكبرى كاقطاعات أبيون وايميانوس وكريستيدورا فلا توجد اشارة اليها فى البرديات العربية أو القبطية المعاصرة للفتح وليست هناك اشارة الى الملكيات الكبرى والتي عرفها العرب فيما بعد باسم الأوسية ، بل جميعها تشير الى ملكيات صفرى وخاصة أن سجلات أبيون توقفت عند ٦٢٠م فهل صودرت أملاكهم أم تركت فى أيديهم ؟ انها تحولت فى الغالب الى اقطاعات خاصة بالخلافة فان أبيون وايميانوس كانا من كبار موظفى الدولة البيزنطية فربما صودرت أملاكهم على هذا الأساس .**

وتشير المراجع الى أن عمر بن الخطاب أقطع ابن سنندر ١٠٠٠ فدان فى منية الأصبخ وبعد وفاته اشتراها الأصبخ بن عبد العزيز (٨) والفدان يعادل ٢ أرورة أى أن ما حازه ابن سنندر يقرب من ألفى أرورة ، وهى مساحة واسعة اذا قيست بما كان يملكه الكونت ايمميانوس ، فمن أين جاءت تلك الأراضى والمعروف أنها أرض

زراعية خصبة ، حقيقية أن كل ما ينخص الأباطرة من أرض آل الى الخلفاء ولكن الضياع الامبراطورية كانت قليلة جدا وما وصلنا من القرن السادس نادر فغالبا كانت الأراضي التي وهبتها الخلافة نتيجة مصادرات كبار الموظفين والاقطاعيين .

اما عن الاراضى التى سنبع الدولة فى العصر البيزنطى فنادرا ما نجد اشارة الى اراض تتبع الاقليم فغالبيتها كانت أرض أفراد ، ولكن فى القرن الثانى الهجرى الثامن الميلادى بدأت تنمو اقطاعيات جديدة وإن كان أصحابها هذه المرة من العرب . وذكر المقرئى أن خلفاء بنى أمية وبنى العباس كانوا يمنحون الاقطاعات للمقربين اليهم (٩) ويشير ساويرس بن المقفع الى أن أحد الأفراد فى عهد يزيد بن معاوية كان له دخل خارج أواسيه ٧ آلاف دينار ، وفى عدد من برديات القرن الثانى والثالث الهجريين الثامن والتاسع الميلاديين اشارة الى أواسى ومصاريفها وأجور عمالها ومزارعيها وهى غالبا قد تكونت من الهبات والشراء وازداد حجمها فى العصر العباسى بعد شيوع نظام المقابلة حيث يتولى شخص مسئولية جمع الضرائب عن الاقليم وهو قريب من نظام الجباية الذاتية البيزنطى .

**ثالثا :** بالنسبة لأرض الكنائس : تمتعت الكنائس بأراض زراعية ممتدة المساحة بل كان لها حق الحماية الذى حرم منه الاقطاعيون فأصبحت تملك قرى بأسرها ، وكانت الكنائس تدفع الضرائب للدولة كما ثبت من برديات كوم أشقوه (١٠) فيما عدا ما حصلت عليه عن طريق الهبة الامبراطورية ، ولكن ما اشترته وما وهبه أفراد وما استصلحته فرضت عليه ضرائب وقد حدد الحكم الإسلامى موقفه ، بأنه لا تؤخذ جزية ممن ترهب أو تبطل فإذا كانوا قد أعفوا من جزية الرؤوس فهل أعفت أراضيهم من الحراج الذى كان يفرض عليهم فى العصر البيزنطى ؟ خاصة أن جميع أراضيهم كانت

مؤجرة لمزارعين ( وهذا يعنى بالتالى انخفاضاً كبيراً فى دخل الدولة الإسلامية ) - ليست هناك اجابة شافية .

**فى مجموعة البردى القبطية** اشارة الى ايصالات ضرائب دفعت بواسطة دير ابوتوماس اصدرها أبو للوس وباخوم الى ابي جورج رئيس الدير السابق (١٢) ولكننا لانستطيع التاكيد بدقة من التاريخ فيذكر القرن الثامن فقط ، وايصالات أخرى لدير من أجل ضريبة النقود ومن الذين البخري ذكرت فى الاسترواكا اسم رهبان دير فى جيما ودير القديس فيبيون حيث وجد أرشيف كامل خاص بالدير ذكر فيه أنه دفع شعين وكتان للقسم السابع والثامن ، ودفع كرنياكوس القس ميزانا من الشعين (١٣) ، وفى بردية أخرى يبدو فيها قس متولياً لوظيفة كاتب العدل ويشرف على الجبايات حيث أرسل أحد الأشخاص الى الشماس يطلب منه تحريره من أعباء الأرض فى قرايته وذهب جزء من الحقول المفروضة عليه لعدم استطاعته دفع المخرية (١٤) ، وفى خطاب آخر قس ينصح أحد الأثرياء بدهق ما عليه من الضرائب ، وجميع تلك الوثائق مؤرخة فى القرن الثامن فلا نستطيع التاكيد هل صدرت بعد قرار عبد العزيز بن مروان بفرض الجزية على الرهبان أم قبلها ؟ فقد أرسل عبد العزيز شخصا يدعى يزيد ومعه آخرون فأحصوا كل الرهبان فى كل وادى هيت وجبل حراء وفرضوا على كل منهم جزية ديناراً وأمروا ألا يرهبوا أحداً بعد من أحصاه وربما كان الدافع تهرب المصريين من الضرائب باللجوء الى الكنائس ويذكر أبو صالح الأرمنى ( أن الأساقفة بالكرز ألزمهم بأن يقوا بألف دينار خارج عن خراج أواسيهم ) (١٥) .

وفى بردية تعود لعام ٦٩٧م/٧٦ هـ من دير أبوبولص فى بلدة جيما بالاقصر طلب رؤساء الدير مسئول الأقليم الذى يخاطبونه بالأمير السماح لثلاثة رهبان من الدير بالسفر من القيوم الى القسطنطينية

لبيع أثواب من انتساجهم ويطلبون التصريح لهم بثلاثة أشهر حيث كانت الدولة تحظر ترك الفرد موطنه بدون تصريح ويذكرون بأنهم قاموا بأعباء ما عليهم من الضرائب تختص بالقسم الثاني عشر وغالبا المقصود ضرائب الجزية (١٦) . وهناك عدد من ایصالات الخراج والجزية دفعها رهبان ، فجورج الرابع دفع صولدا المدفوعات القسم الثاني من العام الأول في شهر برمودة (١٧) والواقع أن أغلب الايصالات لا توضح ان كانت جزية أم خراجا .

**رابعا :** الأراضي الامبراطورية وقد ألحقت هي والأرض الموات وأراضي كبار موظفي بيزنطة بالخلافة ، وكانت مساحاتها عامة صغيرة . فغالبية الأرض ملكها صفار الملوك وقد أقيمت في أيدي أصحابها على أن يدفعوا عنها الخراج ، ولكن يلاحظ أنه منذ القرن الأول الاسلامي حوت قوائم الخراج أسماء عربية كمستأجرين وملوك صفار ، وأشارت الى الإيجارات أراض بالمقاسمة بين مسلم ومسيحي رغم أن عمر بن الخطاب منع الجند من امتلاك الأرض بل أصدر أمرا الى أمراء الأجناد أن يبلغوا الجند أن عطاءهم قائم ورزق عيالهم سائل . فلا يزرعون ولا يزارعون » (١٨) وذكر ابن تيمية ( إذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحه أرضهم ألزم من صناعته الفلاح أن يصنعها لهم وأن الجند يلزمون بالآي ظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند (١٩). بل ان أحد الجنود قام بزراعة أرض في مصر مخالفا أمر عمر فأرسله عمر الى مكة ونزع منه الأرض .

ولقد بنت الحاجة ماسة الى استخدام القبائل العربية نتيجة لهروب الفلاحين من الأرض وبدأ ذلك واضحا مع بداية القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي . وفي ولاية الوليد بن رفاعه جاءت قبيلة قيس الى مصر وفي عهد هشام بن عبد الملك أرسل عامل الخراج ابن الجبحاب الى الخليفة يطلب ارسال ثلاثة آلاف من قيس الى الملجون الشرقي ، وكان دافعه الى ذلك ( ان هناك كورا ليس فيها أحد وليس

يضر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر ذلك خراجا ) (٢٠) وقد وصل  
بنى نصر وبنى سليم ومنحتهم الدولة مالا اشتروا به ابلا لمعاونتهم  
على الاستقرار وكان دخل الواحد منهم كما ذكر المقرئى ١٠ دنانير  
فى الشهر وأدى هذا الى انشغال العرب على مصر فنزل بنو أمية  
وخاصة بنو آبان بن عثمان بن عفان وخالد يزيد بن معاوية ، ومسلمة  
ابن عبد الملك بن مروان ، وحبيب بن عبد الملك ، وبنو مروان بن  
الحكم للصعيد فى كورة الأشمونيين (٢١) .

وكانت الأرض التى يزرعها العرب تعتبر فى البداية أرضا  
عشرية ، ولقد ازدادت أعداد الملاك العرب وما امتلكوه من أراض عن  
طريق شراء الأرض الخراجية أو الهبة من الدولة أو احياء الأرض  
الموات (٢٢) . ويبدو أن العرب يرحبون بامتلاك تلك الأرض فى  
بردية تعود لآخر القرن الأول أو أوائل الثانى الهجرى السابع  
والثامن الميلادى ( أما بعد فان الأمير أصلحه الله بعثنا الى أرض  
ماؤها ٠٠٠٠ فيها جائع ، والكبير فيها ضائع فنحن على اليقين فى  
بلد حزين نسمى جائعين نصبح ضائعين ) (٢٣) وبدخول أهل الذمة  
فى الاسلام أصبح من الصعب التمييز بين المسلمين من المصريين  
والعرب فى القوائم البردية ولو أن عدد من أسلم فى البداية كثر  
قليلا فذكرت فى احدى قوائم الخراج ١٣٠ اسما مسيحيا واسما واحدا  
اسلاميا (٢٤) ولكن الدولة وجدت أن مساحات من الأرض الخراجية  
تحولت الى أرض عشرية اما بالاسلام أو بشراء العرب لها ، ونفس  
الشيء حدث فى العراق مما أدى بالحجاج بن يوسف الى أن يجعل  
جميع الأرض خراجية وكان ذلك فى عهد الوليد بن عبد الملك ومنها  
امتد الى بقية الأقطار ، وبرديات القرن الثانى الهجرى تشير الى تحول  
مصر الى أرض خراجية ، وفى بردية ترجع لنفس الفترة يخاطب  
المستول لضرائب امرأة تدعى رضا رفضت أن تدفع ما عليها من  
الخراج ووليت أحد الأقباط كوكيل لها وكانت تمتلك ضيعة واسعة



فالضريبة عليها كانت ٢٠٠ دينار وبما أن ضريبة الفدان دينار واحد فانها كانت تمتلك ما يقرب من مائتي فدان . وفي بردية أخرى يطلب الأمير عدم التعرض لبكر فيما عليه من الخراج لأنه لم يزرع ، ولم تكن الضريبة ثابتة فرجل يرسل الى الأمير يطلب رقصة بما عليه من الخراج وهذا يعنى أنه لا يعرف مقدار الخراج الذى عليه مسبقا او أن هناك قيمة ثابتة .

ولقد امتلك العرب منذ القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى مساحات كبيرة من الارض وأشرف بعضهم على زراعتها . فيذكر شخص يسمى محمد بن المنذر مقدار ما بذره من القمح والشعير والجذور فيذكر أنه بذر من القمح مائة أردب ، وثمانية أردب ووبية ومن الشعير ١٥ أردبا ونصف وبذر من اللسانسة مائة وأربعين أردبا (٢٦) وقد كان هناك تعاون بين كلا الجانبين الاسلامى والمسيحى فعمل الأقباط فى أراضي المسلمين . وضمانات قام بها مسلمون لصالح أقباط فى محاصيل وديون وهناك زراعات بالمشاركة والمقاسمة بين المسلمين والأقباط ولكن أغلبها يعود الى القرن الثالث الهجرى (٢٧) .

### موقف الدولة من اهل البلاد من الأقباط :

كان أهم ما فرض على المصريين الجزية والخراج الى جانب ضرائب أخرى ، ولقد حددت الشريعة ومعاهدات الفتح مقدار الجزية: تذكر الآية الكريمة « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » ، وقد اختلف الفقهاء فى مقدار الجزية فذهب أبو حنيفة الى أنها ٤٠ درهما للاغنياء ٢٤ للأواسط ١٢ للفقراء وجعلها الشافعى دينارا ولم تفرض الجزية على النساء والأطفال ولا على الرهبان .

ولقد أمر عمر **الا** تضرب **الا** على البالغين ولا تضرب على النساء .  
 ولا على الأولاد وطلب الايتشبهوا بالمسلمين فى لبوسهم ، وأمر  
 بالجزية أن تكون ٤٠ درهما على أهل الورك ، و ٤٠ دنانير على  
 أهل الذهب ، وذكر ابن عبد الحكم أن الجزية كانت على مصر ديناران  
 ونفس المقدار ذكره البلاذرى . وقد ربط المؤرخون بين الجزية  
 والخراج فقد طلب أحد المصريين من عمرو تحديد الجزية فرفض وقال  
 له انما أنتم خزنة لنا ان كثر علينا كثر عليكم وان خفف عنا خفف  
 عنكم (٣٠) وليس معروفا بالضبط هل المقصود الجزية أو الخراج  
 أو كلاهما ، ولكن من الواضح أن المقدار لم يكن ثابتا فى العصر  
 الاسلامى ، فالبرديات تذكر جزية مقدارها ١ صولة وفى بردية أخرى  
 دفع ٣ أفراد ٣ صولات للخزانة عن جزيتهم ، وكذلك فى احدى  
 البرديات القبطية التى تعود لأول العصر الاسلامى دفعت ضريبة  
 مقدارها ١٤٥٥ قيراط للقسم الأول و ٣٥ قيراطا للقسم الثانى . وفى  
 اىصال آخر ذكرت أموال تتراوح بين قيراطين وصوله وفى اىصال  
 عربى يعود الى ٧٣١ م / ١١٣ هـ دفع رجل جزيته دينارا وسدسا  
 وثمانى ونصف قيراط . وفى بردية ترجع الى القرن الثالث الهجرى /  
 التاسع الميلادى ذكر للجزية ومقدارها ( سدس وثمانى دفعها شنودة ،  
 ودينار سوير ابلوا ، حرمه بلودنبر وثلت وربيع مرقورة يحنس  
 ربع وسدس ) (٣٣) ولقد اعتادت الدولة القيام بمسح شامل وتعداد  
 للسكان لتقدير الجزية . فذكر المقرئى : أن عمرا أحصى من عليه  
 الجزية فكانوا ٨ ملايين (٤) وذكر البعض ٦ ملايين . وهذه أرقام  
 مبالغ فيها فالجزية مفروضة على الرجال فقط فاذا أضفنا الفئات  
 المعفاة من نساء وأطفال ورهبان لأصبح عدد سكان مصر يزيد على  
 العشرين مليوناً .

وفى عهد هشام بن عبد الملك قام الوليد بن رفاعة بإحصاء  
 السكان والأرض استغرق منه ٦ أشهر بالصعيد وثلاثة بالمدائن فيقال

انه أحصى فوق العشرة آلاف قرية أصغر قرية فيها ٥٠٠ من القبط  
 وذكر أن جملة ذلك ٥ مليون ، وهذا ليس بالأمر المقبول في هذا  
 العهد فتبعاد مصر الى ١٨٨٢ لم يكن يتجاوز ٣ ملايين الا بقليل .  
 وكانت الجزية تفرض على ضريين : على الرؤوس أى على الأفراد  
 بأسمائهم أو على القرية ككل ، وفى هذه الحالة اذا توفي أحدهم  
 تركه القرية وعليها أن تدفع جزيته وفى مجموعة بردى كوم اشقوة  
 كتب قرة بن شريك لأهالى شبرا أبسيرو من نفس الكورة « أنه  
 أصابكم من جزية سنة خمس وثمان مائة دينار وأربعة دینر وثلاث  
 دینر » (٣٥) .

ولقد أمر عمر بن عبد العزيز عامل الخراج حيان ابن سريج  
 ( ٩٩ - ١٠٥ هـ ) ان يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم ، حتى  
 اذا مات فرد من أهل القرية كانت تلك الجزية ثابتة عليهم ، مما يؤكد  
 أن الجزية تكون مسئولية القرية ككل . وفى إحدى البرديات  
 القبطية يتكاتف مجلس القرية ويقوم بتسديد الأعباء والخدمات  
 الاجبارية (٣٦) ولقد وضع الحجاج الجزية عن اسلم ، ويبدو أن  
 هذا امتد الى الاقطار الأخرى أيضا فطلب عبد الملك بن مروان من وإليه  
 عبد العزيز بن مروان أن يضع الجزية عن اسلم فنصحه ألا يفعل  
 فاستجاب له ( أن أهل الذمة لا يتحملون جزية من قهر بئهم ،  
 فكيف نضعها على من اسلم ) (٣٧) .

ولقد حاول حيان بن سريج عامل خراج عمر بن عبد العزيز أن  
 يقنعه بفرض الجزية عن اسلم لتناقض مقدار الجباية ولكنه  
 رفض وقال له قوله الشهيرة ( فان الله انما بعث محمدا صلى الله  
 عليه وسلم هاديا ولم يبعثه جابيا ) (٣٨) وكانت الجزية تفرض فى  
 شهر محرم من كل سنة ، ولكن أوراق البردى تثبت أنها جبيت فى  
 فترات مختلفة .

وكانت قوائم الجزية تتضمن أسماء الأفراد ، ومقدار جزيتهم ، وأحيانا صفاتهم الجسدية المميزة . وكان على الشخص الذي يبغي ترك قريته أن يخطر موظف الاحصاء في بلدته الأصلية بمحل اقامته أو كتابة اقرار يرسل الى ديون الضرائب بالمدينة ، وان كان في نهاية القرن الأول لم يعد مسموحا بترك الفرد لموطنه والاستقرار في منطقة أخرى بل أصبح عليه الحصول على تصريح تحدد فيه مدة الإقامة لضمان دفع ما عليه من الجزية في منطقته الأصلية كما حدث في الالتماس الذي قدمه الرهبان الى الوالى .

### الخراج :

كان الخراج يمثل المورد الأساسى للدولة الاسلامية وقد عرف العرب أهمية أرض مصر وخصوبتها وما يمكن أن تدره ولقد بدأ تفهمهم لهذا الامر من خلال معاهدة الفتح التى نصت على عدم جمع خراج مصر الا اذا وصلت زيادة نهرهم الى الحد المطلوب ، فان نقص رفع عنهم بقدر النقص ، ولقد ذكر البلاذرى أن ضريبة الأرض على كل جريب دينار وثلاثة أرباب طعاما ، وأورد ابن عبد الحكم فى كتابه ( فتوح مصر والمغرب ) أن الضريبة على كل فدان نصف أرباب وبيتان من الشعير الا القرط لم تكن عليه ضريبة فى حين ذكر اليعقوبى أن مقدار الخراج كان على كل ١٠٠ أرباب أردبان .

هناك أمر اختلف حوله المؤرخون وعمدوا فيه الى المبالغة ويرجع هذا الى أنه لم يكن هناك مؤرخ اسلامى معاصر لأحداث الفتح (٤١)، وكلما اقتربنا من زمن تاريخهم كانت البيانات أصدق ، فذكر عدد كبير منهم أن الفراعة جبوا خراج مصر ٩٠ مليون دينار والروم ٢٠ مليوناً وعمرو ١٢ مليوناً بل ان الخليفة عمر أرسل يوبخ عمرا على نقص مقدار الجباية فى عهده عن العهود السابقة ، مع أنه من الثابت من واقع البرديات البيزنطية أن الضريبة التى حصلت

عليها بيزنطة من مصر كانت تعادل ٢ مليون فكيف يجيبها العرب ١٢ أو ١٤ مليوناً ونحن نعلم أن بيزنطة لم تكن تتهاون في جبايتها ، والأصح ما أورده ابن رسته حين ذكر أن عبد الله بن الحبحاب جباها زمن بني أمية ٢ مليون وسبعمائة وثلاثين ألف دينار ، وأن بني العباس حملوا منها ٢ مليون ومائة وسبعين ألف دينار وكذلك . ما ذكره الكندي من أنه جبيت أيام بني أمية والعباس ٢ مليون دينار .

ولقد أشار ساويرس بن المقفع إلى أنها جبيت أيام بني طولون ٥ مليون دينار ولا يعقل أن يجيبها البيزنطيون ٢ مليون وبني أمية ٢ مليون وعمرو ١٤ مليوناً . ونفس الأمر بالنسبة لمساحة أرض مصر حيث ذكرت المراجع التاريخية أن عبيد الله بن الحبحاب قسام في أيام هشام بن عبد الملك بمسح أرض مصر فوجدها ٣٠ مليون فدان (٤٢) في حين أن مساحة الأرض الزراعية في العصر البيزنطي لا تتجاوز ٦ ملايين فدان إلا بقليل . وفي العصر الحديث لم تتجاوز ٧ مليون فدان ، فمن الصعب التصديق بأنها بلغت عند الفتح الإسلامي أو في العصر الأموي هذا الرقم علماً بأن هذا العصر عانت فيه الدولة من هروب الفلاحين وتركهم الأرض حيث ذكر ابن الحبحاب أن هناك كورا خالية ببلييس وذكر ابن حوقل أن أرض مصر على عهد ابن المذبر ٦٨١ م - ٢٤٧ هـ كانت ٢ مليون فدان .

### الزراعة :

وفقاً لشروط الفتح كان من المفروض أن تتم الجباية على ثلاثة أقساط كما كان الأمر في العصر البيزنطي ، ولكن الواقع اختلف إذ أثبتت البرديات أنها تمت على أقساط عدة وفي شهور مختلفة ، وفي البرديات القبطية التي تعود للقرن السابع والثامن الميلاديين

الأول والثاني من الهجرة ، نجد الايصالات والعقود تستعمل الدورة الضريبية البيزنطية *Indiction* التى كانت تقوم على تقدير الضريبة كل ١٥ عاما ، فجميع ايصالات السداد القبطية يذكر فيها العام الثانى أو الثالث أو الخامس أو الحادى عشر وهكذا الى جانب استعمالهم الشهور القبطية بل ان عددا من الايصالات الاسلامية نفسها استعمل النموذج نفسه .

وكان البيزنطيون يستعملون السنة الشمسية فيكبسون الربع كل ٤ سنوات وعلى أساسه يحسب فيضان النيل وتوزيع الزراعات ، فى حين كان العرب يتبعون السنة الهلالية . ولما رأوا تداخل السنين القمرية فى السنين الشمسية أسقطوا عند رأس كل ٣٢ سنة قمرية سنة وسموا ذلك الازدلاق لأن كل ٣٣ سنة قمرية باثنتين وثلاثين شمسية ، ولكن استعمال التقدير الضرائبى او دورة ال ١٥ عاما وفقا للتقدير الشمسى ظل سائدا فى الفترة الاولى .

وكان استيفاء الخراج مرتبطا بالنيل ووفائه ، فالدرجة العليا كانت تسعة عشر ذراعا والصغرى اثنى عشر ذراعا كما كان فى العصر البيزنطى ، وكان العرب يعتبرون تمام الخراج حينما يصل النيل الى ستة عشر ذراعا (٤٣) وكانت الأرض تروى فى شهر توت ويرتب من يحفظ الجسور والترع . وكان النيل يصل الى نهايته فى شهر بابه وتبدأ الزيادة عادة خلال شهر أبيب وتستمر الى مسرى وتوت حتى ان بعض القرى يصعب الوصول اليها بواسطة القوارب وينعسر الماء فى شهر هاتور وكياك فتبذر البذور ويزرع القرط والكتان والقمح ويبدأ تقدير الخراج ، ففي هاتور يبدأ الحرث ويزرع النباتات غير السمس ويطلب الناس بأول قسط من الخراج ويبلغ حوالى الثمن وفى أمشير يتم الربع وفى برمهلث الثمن الثالث . وبعض

المحاصيل تزرع متأخرة كقصيب السكر الذى يزرع فى برمودة  
ويطالب المزارعون بسداد نصف الخراج وفى بشنس يصاد المسح  
لأن المزروعات قد اكتمل نضجها . فالتقرير النهائي على الخراج من  
واقع المحصول ومقدار الفيضان ويدفع الربع الثالث من الخراج  
تضاف اليه مصاريف الصرف والجهيزة ( أى مصاريف الجبابة )  
وحق القرط والكتاب وفقا لكشوف خاصة ويبدو أن هناك ضريبة  
أصبحت مفروضة على القرط الذى كان مفعيا من قبل . وفى يؤونة  
يؤخذ جزء من متأخرات الجبابة . وفى أبيب يستكمل جزء من الخراج  
ويذكر ابن خوقل أن أرض الفيوم تزرع فى أبيب وتحصد فى هاتور  
وكياك . وكذلك يتأخر حصد الكتان الى مسرى وأبيب (٤) ويبدو أن  
الخراج كان يدفع وفقا لوقت نضج المحصول فالمحاصيل كما هو  
واضح تختلف وقت حصادها وتعدد خلال شهور السنة فجبابة الخراج  
كانت فى شهر توت ومسرى وطوبة وبشنس وبرمودة وأبيب كما  
ثبت من ايصالات القرن السابع والثامن الميلاديين .

### سياسة الدولة الاسلامية تجاه الخراج وجبائته :

اهتم الخلفاء بجبابة الخراج اهتماما كبيرا ، وحرصوا على  
الحصول على نفس النسب التى كانت تجبى فى العصر البيزنطى .  
ومن الخطبات المتبادلة بين عمرو وعمر نلاحظ اهتمام الخليفة  
بخراج مصر ولومه عمرا لأن الفراعنة والمقوقس جبوها أكثر مما  
جبأها عمرو واتهمه بأن عماله الذين وصفهم بعمال السوء هم  
المسئولون عن هذا ، ولكن عمرا كان متفهما لطبيعة مصر واحتياجاتها  
وأن الانتقال على أهلها سيؤدى الى خرابها (٤٥) فذكر للخليفة أن  
الفراعنة جبوها أكثر منه لأنهم كانوا أرغب فى عمارة أرضهم منه ،  
وأن النهر يخرج الدر وحلبها حلبا يقطع درها لن تفيد منه الدولة  
الاسلامية خيرا فانه سيضر بالأرض ومزارعيها . وفى خطاب آخر

لعمرو الى الخليفة ( اهل الأرض انظروني الى أن تدرك غلتهم .  
 فنظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن تخرج بهم (٤٦) .  
 ويقال انه أرسل أحد المصريين الى مكة بناء على طلب الخليفة  
 حيث ذكر الرجل أن محاولة أخذ الخراج قبل تمام الزرع يعنى  
 الاضرار بالمزارع والمعجز فى الجباية فيما تلى ذلك من أعوام (٤٧) .  
 ويسند أن عمرا اتخذ هذا الموقف بناء على نصيحة المقوقس  
 ( كيرس ) حيث ذكر له أن خراب الأرض وعمارنها يأتى من خمسة  
 وجوه : أن يستخرج الخراج فى آن واحد عند فراغ أهلها من زرعها ،  
 ويدفع خراجها فى آن واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومها ،  
 ويحفر فى كل سنة خلوجها ، وتسد ترعها وجسورها ، ولا يقبل  
 محل أهلها (٤٨) .

ومن البداية اهتم العرب بأمر الجسور والقنوات وجندوا لها  
 ١٢٠ ألفا من المسلحين والعمال ، وحفروا الخللجان وأقاموا الجسور  
 ومقاييس النيل . ولقد عهد المسلمون الى الأقباط والجباة السابقين  
 بأمور الجباية لمعرفتهم بأحوال بلادهم (٤٩) . ولقد ذكر الواقدي :  
 أن عمرا عهد الى أهل القرى باختيار جبايتهم (٤٩) . وأن هؤلاء  
 الجباة لم يختلفوا فى أساليبهم وطرقهم عما اعتادوه فى العصر  
 البيزنطى من عسف وجور تجاه الأهالى وبخاصة أن الولاة المسلمين  
 حرصوا على جباية الخراج وتخوفوا من نقصانه حتى لا يتهمم  
 الخلفاء بالأهمال كما حدث مع عمرو حين جباها عبد الله بن سعد  
 عندما استعمله عثمان ١٤ مليوناً فقال لعمرو ( يا أبا عبد الله  
 درت اللقحة بأكثر من درهما الأول فرد عليه عمرو أضرت  
 بوليدها ( ٠٠ ) وقد حرص الولاة على الخراج فمصيبرهم ومصيبر  
 عمالهم مرتين بتأديته ، وأدى هذا بدوره الى الشدة فى الجباية وان  
 كان هناك عدد من الخلفاء والولاة حرصوا على تحقيق العدالة ، فاذا  
 كان هناك خليفة كسليمان بن عبد الملك الذى أرسل الى متولى



خراجة أسامة بن زيد وأمره بأن يحلب الدر حتى ينقطع ويحلب الدم حتى ينصرم (٥١) فهناك خليفة كعمر بن عبد العزيز كان أول ما قام به عزل أسامة سابق الذكر من الخراج ، وأمر بحبسـه ورفض فرض الجزية على من أسلم ، ولقد أراد معاوية أن يزيد على المصريين فيراطا في خراج أراضيهم ولكن وردان عامل خراجـه كتب اليه ( أن عهدكم ينص على ألا يـزاد عليهم ) فعزله معاوية (٥٢) .

وقد أدت الشرذة في الجباية الى محاولة المصريين عجزـر أراضيهم ، وزاد عدد القرى التي خلت من أصحابها وهذا أدى بالولاة الى محاولة ربط الفلاح بالأرض عن طريق عدم السماح له بترك قريته الا بتصريح وهذا يعود غالبا الى ولاية عبد العزيز بن مروان في خلافة عبد الملك (٥٣) ، وان كانت أغلب البرديات التي وصلتنا وخاصة فيما يتعلق بتصريحات الإقامة واعادة المزارعين تعود لعهد قرة بن شريك . وفي عهد الوليد بن عبد الملك قام أخوه عبد الله والى مصر بزيادة الخراج فكان من يدفع دينارا يلزمه بدفع دينار وثلاثين رغم انخفاض النيل سنة ٨٧ هـ (٥٤) . وفي امرة الحر بن يوسف أرسل عامل الخراج عبيد الله بن الحبحاب الى هشام بن عبد الملك أن أرض مصر تحتل الزيادة فزاد على كل دينار قيراطا وثارت عليه كورة بنونى وقرنيط وطرايبا والحوف الشرقى فبعت اليهم بجنود فأخضعوا ثورتهم عام ٨٧ هـ فى نفس الوقت الذى ثار فيه أهل الصعيد وقامت ثورة ثالثة فى عهد هشام ابن عبد الملك فى عام ١٢٠ هـ فأرسل حنظلة بن صفوان أمير مصر الجند فأخمدوها أيضا (٥٥) وتكررت ثوراتهم فى عهد الأمويين فثاروا سنة ١٢٢ هـ فى عهد الملك بن مروان فأرسل اليهم موسى ابن نصير حيث أخمد ثورة قام بها بغنـس القبطى فى سمنود . وتجددت الثورة فى رشيد فى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية وتمكنوا من إخضاعها هى الأخرى . فالدافع الى تلك

الثورات هو عدم فهم الدولة لأوضاع مصر ، فالجبية مرتبطة بالنيل ولا يمكن زيادتها اذا لم يفت النيل ولم يصل الى المنسوب المطلوب .  
 الى جانب أن الجزية والحراج كما قال عمرو لم تكن ثابتة وكان الهدف من ذلك تحقيق العدالة فاذا كانت معاهدة الفتح اشترطت دينارين ، وجبيت الجزية أقل من هذا على بعض الأفراد ، وفقا لظروفهم . كالاجراء الزراعيين الذين لم يكن يتجاوز ما يحصلون عليه في العام دينارا أو دينارين . فقد استغل بعض الولاة عدم وجود تقدير ثابت كما هو واضح في البرديات لتحمل البعض فوق ما يحتملونه . بالإضافة الى استعانتهم بالجباة السابقين الذين لم يحاولوا نوحى العدالة مع بنى جلدتهم . ولقد استبدل العرب بالقباط جباة مسلمين في عام ٨٧ هـ (٥٦) في عهد عبد الملك ومع ذلك استمرت طرق الجباية السابقة ووسائلها .

#### الضرائب التي على الأرض الزراعية :

فرض على الأرض عادة الفتح عدد من الضرائب كن أهمها ضريبة الخراج حيث فرض دينار على كل جريب وثلاثة أراذب طعاما . ويقال ان أهل مصر صولحوا بعد المعاهدة في مكان الحنطة والزيت والعسل والخل على دينارين آخرين . ولكن الحقيقة ان الضرائب التي فرضت على الأرض كانت ضرائب نقدية وعينية ، وفرضت على الأرض الزراعية وفقا لحصولها ضريبة مالية الى جانب ضريبة تعرف بضريبة الطعام على القمح وعدد من المحاصيل الأخرى . وبعض المؤرخين يعدها جزءا من ضريبة الخراج اعتمادا على أن المعاهدات ذكرت دينارا على الفدان وثلاثة أراذب قمحا ولكن نستطيع القول وفقا للبرديات ان كلا من الضريبتين أصبحت تجبى منفصلة عن الأخرى ، فالخراج كان يجبى نقدا ويمكن أن يتغاضى عن النقد في بعض الأحيان بالنصيب العيني ولكن ضريبة الطعام كانت تجبى دائما عينا وحلت محل ضريبة القمح القديمة annona

التي كانت ترسل الى القسطنطينية فأصبحت ترسل الى مكة ولذلك  
فسنذكر كلا منها على حدة :

### ضريبة الخراج :

كان الخراج يتوقف على حالة الفيضان وعلى نوع الأرض وقد  
اعتاد العرب القيام بمسح شامل للأرض لتقدير الخراج ، ومسحها  
عبد الله بن الجحباب لهشام بن عبد الملك ، والوليد بن رفاعه في  
عهد عبد الملك (٥٧) ويبدو أن كل اقليم كان له مساحوه . ورغم  
أن أغلب الوثائق التي وصلتنا عن كيفية مسح الأرض وتقدير  
الخراج تعود للقرن الثالث الهجري فانها تدل على ما كان معروفا  
من قبل ، ففي بردية تعود الى ٢٦٢/م٨١٣ هـ عن مسح الاقليم  
ورد فيها نوع المحصول ومساحته فذكر السلجم والكروم وحددت  
الأرض البور ومقدارها ، والأرض غير المخصصة للزراعة (٥٨) .

وفي تقرير آخر للمساحين عن أرض أسفل أشمون تزرع  
خضرا وكروما أوردوا المساحة وما هو مؤجر منها (٥٩) ، وفي تقرير  
مساحة من كورة طحا والتقرير مرفوع لموظف خراج ذكر فيه اسم  
صاحب الأرض ومساحة الأرض والمحصول . وكانت تقارير المساحة  
عادة تتضمن ذكر اسم القرية وما يزرع والأرض البور (٦٠) ،  
وكانت الأرض البور تضاف الى أملاك بعض المزارعين وتعفى من  
الضرائب الى أن تستصلح فتفرض عليها ضرائب مخفضة ، فقد أشير  
في إحدى البرديات الى أرض بور وذكر مالكها ولم يشر الى ضريبة ،  
وفي أخرى ذكرت أرض خراب لا يعرف ما اذا كانت أصلا بورا أم  
هجرها أصحابها وفي إحدى الإحصائيات ذكر للترع والقنوات  
الموجودة في الأرض (٦١) ، وهناك موظف يدعى الدليل كان يقوم  
بكتابة سجلات أملاك الأراضي وتقدير قيمتها لتحديد مقدار الضريبة  
المفروضة عليها وإرسال الأوامر الرسمية للحضور مع وصف

تفصيلي للأنواع المختلفة للأراضي الصالحة للزراعة وممبورة بامضائه  
 لاثبات صحة ما ورد فيها (٦٢) . ولقد اختلفت الضريبة وفقا لنوع  
 المحصول فكان يؤخذ في الفترة الأولى على فدان القمح نصف أردب  
 ووبيتين شعيرا ولكنها أصبحت تدفع نقدا فكان يجبي على القمح  
 دينار والشعير من نصف دينار الى دينار والنخيل تؤخذ عليه ضريبة  
 مقدارها قيراط وسدس قيراط  $= \frac{1}{4} + \frac{1}{4}$  دينار وعلى الفجل  
 دينار والسلمج من دينار الى دينارين (٦٣) أما القرط وهو مستخدم  
 في غذاء الماشية فلم تكن عليه ضريبة ولكن فرضت عليه بعد ذلك  
 ضريبة دينار . وفي عدد من البرديات نجد اشارة الى ضرائب على  
 الأرض ثمن قيراط وعلى القرط ٧ والجزر ثلث  $+ \frac{1}{4}$  ويبدو أن  
 الضريبة لم تكن ثابتة في كل الأقاليم .

وكانت هناك مشكلة الكروم والنبيد ، فالنبيد كان المشروب  
 المفضل لدى المصريين أثناء الفتح وزرعت مساحات كبيرة من الأرض  
 بالكروم وكان المصريون يتولون عصرها بعد جنيها ، وفي احدى  
 البرديات القبطية التي تعود للقرن الثامن (٦٤) « تطلب جرتان من  
 النبيد من أجل الجنود » وهذا يثير تساؤلا : هل كان العرب  
 يتسلمون ضرائب من النبيد ؟ ونفس الأمر بالنسبة للخنازير ويقال  
 ان أبا عبيدة سأل عمر ( أن عمالك يأخذون الخمر في الخراج ، فقال  
 لا تأخذوا منهم ، ولكن ولوهم بيعها وخذوا أتمم الثمن فأصبح  
 المصريون يبيعونها ويدفعون خراجها مالا وعليها عشر أثمانها (٦٥) .

كذلك ولا نعرف بالضبط هل كانت تؤخذ على الماشية ضرائب  
 في الفترة الأولى ، فالوليد بن الرقاعة أحصى الحيوانات أثناء قيامه  
 بمسح أرض مصر وفي كشوف القرن الثالث ذكر لكل كورة وعدد

المواشى وأسماء أصحابها وأوصافها من أجل ضريبة المراعى (٦٦) .  
 وفى إحدى البرديات القبطية المتسارة الى جمع خشب نخيل  
 ونصيب مفروض على كل قرية ، وفى رسالة لموظف كبير  
 أنه حمل خشب نخيل فى ٢ هاتور لصالح الشحنة الكبرى وقائمة  
 بالقرى التى جمعت منها (٦٧) . ولقد ذكر المقرئى أشجار منقط  
 فى بعض مناطق النيل بها حراس يحمونها حتى يصنع منها مراكب  
 الأسطول فلا ينقطع منها الا ما تدعو الحاجة اليه (٦٨) .

### ضريبة الطعام :

ويعود انشاؤها للضرائب المينية التى قررت على الحنطة والزيت  
 حيث قرر مدان من الحنطة وثلاثة أقساط من الزيت فى كل شهر ،  
 لكل انسان من أهل الشام والجزيرة (٦٨) . وأما أهل مصر فأردب  
 كل شهر لكل انسان وذكر مؤرخون آخرون وثلاثة أردب قمحا .  
 وذكر اليعقوبى أردبين عن كل مائة أردب (٦٩) وتحولت تلك  
 الجبايات الى ما يعرف بضريبة الطعام وهى ضريبة عينية أهم ما يجبى  
 فيها القمح وهى تشبه الأنونة الأهلية ، وهى الشحنة السعيدة التى  
 تحمل الى القسطنطينية وكان أول ارسالها الى مكة فى عهد عمرو  
 عام الرمادة ٢١ هـ حيث حدث لديه قحط شديد فأرسل الى عمرو  
 ليبعث اليه بطعام فأرسل اليه عمرو ما أراد . ويقال انه دفع الى  
 كل بيت بالمدينة بعيرا عليه طعام (٧٩) .

ولقد أمر عمر بحفر خليج فى النيل الى القلزم الذى عرف  
 بخليج أمير المؤمنين لتسهيل نقل الطعام الى المدينة ومكة وظل يحمل  
 فيه الطعام بعهده عهد عمر بن عبد العزيز الى أن قضى عليه  
 إهمال الولاة .

وكان يحمل معه كذلك الزيت وانقطع فى الفتنة الأولى ثم عاد  
 فى أيام معاوية ويزيد ، ثم انقطع الى زمن عبد الملك بن مروان ثم

لم يزال يحمل الى خلافة أبى جعفر المنصور . والبرديات تشير الى أنه كانت تجبي الى جانب القمح محصولات أخرى . وفى بردية تعود لآخر القرن السابع من حساب ثيودورا من القسم الأول ٣٢ أردبا وفى القسم الثانى ١٢٠ أردبا وفى القسم الثالث ٥ أرداب من التبن و ٩ مقاييس ( قدح ) و ١٤ مقياسا من السمسم و ١٥ مقياسا من الشعير (٧١) . وفى الكرنك من القرن الثامن الميلادى بردية تذكر مدفوعات من الشعير والفول تتراوح بين أردب وأربعة (٧٢) .

وفى خطاب آخر يأمر الوالى كاتبه أن يتجه الى شنشور ( فى المنوفية ) ويخرج الأقباط ويرسل اليه مائة أردب قمحا (٧٣) . وفى أمر لقرة بن شريك الى أهالى كوم أشقوه أنهم أصابهم من ضريبة الطعام أحد عشر أردبا قمحا وثلاثة وثلاث فى صفر احدى وتسعين (٧٤) . وفى خطاب مرسل الى أبو الياس القس لاقتناع شخص يدعى اندرياس الراعى بأن يدفع الضريبة التى عليه وهى ١٨ كيلة قمحا ويذكر أن عليه أن يدفع ضريبته قمحا ، وأنه لن يقبل أى شئ خلافه (٧٥) ، وكان القمح ينقل بالسفن الى الأهراء فى الفسطاط وفى بردية فى القرن الثامن ذكر لحسابات قمح ولنقله بالسفن (٧٦) .

وفى بردية أخرى ترجع للقرن الثالث نقل ٣٣٠ أردبا الى الفسطاط مع ايراد ١٠ أردب للنفقات . وورد فى حسابات أوسية فى القرن الثانى الهجرى ( والى حسن النوتى مائة وسعيد بن ٠٠٠ الفسطاط المائة بدينار ) أى أنه كان يتقاضى على نقل ١٠٠ أردب قمحا دينارا . وكان صاحب الاقطاع يتحمل النفقات وفى نفس البردية يذكر أنه دفع مالا الى ابراهيم النوتى لحمل ١٥٠ أردبا وتوصيلها الى الفسطاط (٧٧) . وقد نقلت غلات أخرى بخلاف القمح والعدس والقرط وأصناف أخرى من الفلال ، وفى اتصال

يعود لعام ٨٧ هـ ١٣ - ١٤ أكتوبر ٧٠٦ وهو إيصال من لغتين صادر من موظفين بأهراء باب ليون لدفع الضريبة ( من أهل مدينة ٠٠٠ وكتبوا عبد الله بن جرير في ذى القعدة سنة سبع وثمانين ٠٠٠ ومبلغها ستمائة وسبعة عشر وثلاث أردب قمحا (٧٨)٠

وكانت الأهراء لقمح مصر السفلى ، يخزن بها القمح الذي ينقل الى بلاد العرب والقمح الذى تؤخذ منه المؤمن العينية للجند العرب وأسرهم فى مصر .

وفى نهاية القرن السابع وأوائل الثامن ذكر شخص يدعى أبو مزيل باعتباره محتسب الأهراء فاضطلع بأعباء جمع الأهراء فى الفسطاط وذكر فى بردية أخرى اثنان من المشرفين وأهل كوم أشقوة سلموا ألف أردب قمحا ضريبة للطعام الى أهراء باب ليون وسألوا مشرف الأهراء أن يعطيهم ايصالا يفيد تسلمه القمح (٧٩) وفى احدى البرديات القبطية يذكر أن البحارة تسلموا أجزمهم نببذا . ويبدو أنه كان على أهل القرى واجبات تتعلق بالخدمة فى الأسطول كما ورد فى احدى البرديات القبطية (٨٠) وليس هناك دليل على أن العمل فى نقل الحبوب كان بالاجبار .

والى جانب الضريبتين الرئيسيتين على المزارعين كان هناك عدد من الضرائب الأخرى كضريبة الجسور ، وفى احدى برديات القرن الثالث ذكر أنها ربع دينار ، وفى وثيقة أخرى اشارة الى ضريبة تخص البحرية فرضت على القرى مقدارها نصف صوله (٨١)، ثم نفقات الجباية وكانت حوالى ربع دينار كما جاء فى وثيقة حساب يرجع تاريخها الى القرن الثانى الهجرى ومما فرض على المصريين وفقا للمعاهدات ضيافات العرب ويرد فى احدى البرديات ذكر ضريبة النزل ويذكر كاتب البردية انها ليست من الضرائب

المعاداة. كانت لسفر الأمير واشتكى الى المطالبة بالنزل انك تعلم  
أن هذا الرسم لم تقف عليه بعد ٠٠٠٠ ( ٨٢ ) .

### نظام الجباية :

كان التقسيم الادارى فى مصر على قمته الوالى وكانت له  
سلطات ادارية واسعة بوصفه نائبا عن الخليفة ، وكان يجمع فى  
بعض الأحيان بين السلطة الادارية والمالية المتشكلة فى ولاية  
الخراج ( ٨٢ ) ، وان كان الخليفة فى أحيان أخرى يعين عاملا مستقلا  
مسئولا مسئولية مباشرة أمامه ( ٨٤ ) وكان معنى انفصال الخراج  
عن الولاية أن تصبح يد الوالى مغلولة ، فعمره احتج على هذا وترك  
الولاية حين ولى عثمان عبد الله بن أبى سعد الخراج أثناء ولايته  
لمصر .

وقسمت مصر الى قسمين : مصر العليا ومصر السفلى ، وان  
كاو يوحنا النقيوسى ذكر أنها قسمت غداة الفتح الى ثلاثة أقسام  
هى مصر السفلى والريف واركايا ( ٨٥ ) ، وقسمت بدورها الى كور  
وهى تعادل الباجاركية القديمة فكان يرأسها وفقا للبرديات باجارك  
وقمص ، وذكر أحيانا بلفظ دوق ( ٨٦ ) ، وقسمت تلك بدورها الى  
قرى يرأسها الماروت وفى بعض البرديات العربية المازوت وهى  
تحريف لكلمة ميزون أحد أعيان مجلس القرية السابق ، وكان  
عمله ذا اختصاصات مالية وادارية ( ٨٧ ) .

وكان لديوان الخراج العام ادارات فى الباجاركية يتولاها  
موظف يطلق عليه الجسطال ويرد فى بعض البرديات لفظ خرتولاريوس  
وهو كاتب السجل . وظلت الوظيفة قائمة فى العصر الاسلامى  
الأول ، والبرديات القبطية التى تعود الى القرن السابع والثامن  
احتفظت بأسماء وظائف بيزنطية كرؤساء القرى الذين عهد لهم



بالاعتراف على الجباية ، ولكن بعد فترة حلت محلها أسماء اسلامية  
فجأبى الضرائب العينية حمل لقب القبال .

وكان يتبع ديوان الخراج بحارة السفن ويبدو أن المزارعين  
كانوا يدفعون نفقاتهم . وكذلك ظهرت وظيفة محتسب الأهراء أو  
المشرف على مخزن القمح . أما الضريبة النقدية فإن الجباة كانوا  
يسلمونها لمسئولى القرى وهؤلاء بدورهم يسلمونها لفروع ديوان  
الخراج بالكورة التابعة لهم . وكانت الأعمال تجرى فى ديوان  
الخراج باليونانية الى أن عربت سنة ٨٧ هـ فى عهد عبد الملك  
ابن مروان ، وكما ذكر ابن عبد الحكم (٨٩) ( يجتمع عرفاء القرية  
وماهورتها ورؤساء أهلها فيتناظرون فى العمارة والخراب حتى اذا  
أقروا فى القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور ثم  
يذهبون الى رؤساء الكورة ويوزعون الأنصبة على احتمال كل قرية  
وسعة المزارع ومساحة الأرض الشاغرة فيبذرون ، أما بعد الحصاد  
فانهم يأخذون نصيبا لكتابهم ولعمال الجباية ) . فالواضح أن  
التقدير الاجمالى يأتى من ديوان الخراج الى الكور التى تحدد  
نصيب كل قرية ، أما التخصيص فانه يرجع لمجالس القرى حيث  
يبدأ توزيع الخراج وفقا للمساحة والمحصول . ويذكر ابن عبد الحكم  
أن من يعجز عن زراعة الأرض يتولى الآخرون عنه ومن أراد  
الاستزادة أخذ ويبدو أن القرية تحملت مسئولية الخراج ككل فمن  
ترك الأرض تكفل الباقون بزراعتها ، ويؤكد هذا بردية تعود الى  
القرن الثامن الميلادى ٧٢٢ م ١١٤ هـ فالقرية كونت ما يشبه  
المجلس البلدى تولى دفع الاعباء والضرائب ، وهذا الاتفاق وقعه  
سبعة عشر من أعيان القرية ، ونص على أن من يرفض القيام بأعبائه  
عليه أن يدفع مقابلا ماليا حتى لا تتعرض المجموعة لغرامات مالية  
من قبل الحكام العرب (٩٠) .

وكان على المواطنين المقيمين فى الكورة اذا رغبوا فى الرحيل

الى مكان آخر أن يحصلوا على تصريح من المدن المسجلين بها ليعرف الموظفون أماكنهم ، وكان هناك عمال بر يد في الكورة لابلاغ الموالي عن أعمال الباجاركات كما ورد في احدى برديات كوم أشقوة وهي رسالة من قرة بن شريك الى باجارك أنصنا • والايصالات الصادرة الى الاهالي في القرن الاول الهجري كان أغلبها بالقبطية والدفع على أساس الدورة الضريبية البيزنطية ، وكان يستعمل فيها الصولد وهو يعادل الدينار ، والقيراط والنوميزما وتيرميزما ، ففي ايصال من القرن السابع دفع ٢ نوميزما ( تعادل الصولد ) وهي ضرائب عن القسم الثاني من العام الثاني بتاريخ ١٤ بابه لمساعد رئيس القرية (٩١) ، وحصل على ايصال بناء على طلبه • ودفع شخص اسمه بابون بن كركينا صولدا كضرائب للقسم العاشر (٩٢) • حتى عقود البيع والايجار كانت تذكر فيها الدورة الضريبية البيزنطية ، فبيعت جمال مقابل صولد و ١٤ قيراطا في أمشير من السنة التاسعة (٩٣) •

وفي خطاب آخر دفعت ضريبة القسم السابع ١٤ر٥ قيراطا ونصفا من الذهب المينا لحساب ضريبة • وفي خطاب كان فيه الجابي رجلا عربيا يدعى يزيد بن عبد الرحمن أرسل الى شخص يدعى سيفريوس ليبلفه بما عليه من الضرائب للسنة العاشرة ويعود الخطاب بتاريخه الى القرن الثامن (٩٤) • وايصال آخر ليزيد ابن عبد الرحمن شبيه بالسابق الى سيفريوس وجولد سميث يعين الأشخاص الذين عليهم الضرائب (٩٥) وكذلك دفع أبو سيفريوس نصف صولد في القسم السابع باسم الخدمة البحرية (٩٦) ومن مجموع تلك الايصالات يتضح أن العرب استعملوا الصولد في معاملاتهم فلقد ظلت النقود البيزنطية مستعملة مع اضافات عربية عليها الى عهد عبد الملك بن مروان والملاحظ أن غالبية ايصالات تلك الفترة كانت باللغة القبطية (٩٧) •

أما بالنسبة لنظام الجباية فقد احتفظ العرب بالجباة السابقين  
ويذكر يوحنا النقيوسي أن بعض الموظفين الرومان بقوا عند الفتح  
واعتنقوا الاسلام فولاهم العرب اداراتهم السابقة ، فابقوا على شخص  
اسمه ميناس وولوه حكم مصر السفلى ، وشنودة تولى الريف ،  
وفيليوخوليوس حكم اركاديا والقيوم ، وكان هؤلاء أشد الموظفين  
سوءا وقسوة تجاه المصريين ، ومع ذلك فان الجباة المحليين لم  
يكونوا بالأفضل حالا وظل الجباة الأقباط الى عام ٨٧ هـ . وطريقة  
الجباية تختلف كثيرا عما كان مألوفاً في العصر البيزنطى . ففي  
رسالة من حاكم الكورة ويدعى الباجارك الى عدد من رؤساء القرى  
يتضح أسلوب وطريقة الجباية آنذاك ( من فلاديوس اسبنينوس  
بمشيئة الله الباجارك بواسطة زكريا ابنه الى عدد من رؤساء القرى  
المذكورة فى القائمة التى أعطيها لأخى أبو يوسف ، فوالدى كما  
تعلمون اهتم بأمر المحصول والضريبة العينية وأثمان البيع  
ومحصول البذور وعليكم بجمعها وارسالها الى ، وأنا جعلته مسئولاً  
عن قراكم وعليكم اختيار كتاب أو مسجلين وجعلهم مسئولين عن  
نصيب كل قرية ، وهم مسئولون كذلك عن عدم ترك أى كيلة أو  
أى مقدار من المحصول لأى رجل قبل أن يدفع ضريبة المحصول  
وبذور المحصول والضرائب المالية والضرائب العامة ومن يتأخر  
سيمطى الفرصة ضده . وسأجعله مسئولاً عن أى مزارع فى القرية  
يبيع محصوله أو أى سلة من التين الا بموافقة كتابية منى أو من  
والدى ، وعليكم ارسال المخالف لى يعرف نتيجة عدم طاعته وفى  
النهاية يطلب ٢ من الكتبة ليساعده فى جمع محصول  
قريتين (٩٨) .

وكما هو واضح من الخطاب فان الباجارك أو حاكم الاقليم  
كان يعين رؤساء القرى الذين يعينون بدورهم كتاباً وجباة لجميع  
المحاصيل والضرائب ، وهؤلاء تقع عليهم مسئولية الضرائب كاملة ،

وكان فصل رؤساء القرى في الجبايات يعرضهم للعقاب ، فمن رسالة من شخص يدعى بارشا الى الأمير في بابلين يذكر أنه قبض على الرجال وأرسلهم تحت الحراسة الى بابلين مكبلين بالاغلال . وغالبا ، كان هؤلاء الأفراد من الجباة لا من الأهل (٩٩) . وخطاب من محمد ربما كان مسئول الخراج الى فيكتور ذكر فيه أن رؤساء إحدى القرى لم يفوا بالتزاماتهم المالية وخاصة الضرائب النقدية ويطلب تعيين رؤساء آخر يتحملون المسؤولية وأن عليه مراقبتهم ومطالبتهم بالضرائب (١٠٠) .

ولقد أصبحت الزراعة عبئا بالنسبة للبعض حاول التخلص منه ، ففي بردية عبارة عن رسالة مرسلة الى أحد الموظفين بواسطة قيس طلب الشخص رفع عبء الحقول التي عليه وتسليمها لآخرين يتحملون عنه أعباء الضرائب . وهذا الشخص المرسل اليه الخطاب بمعاونته في السداد ان عجز عن ذلك (١٠١) . وكان الجباة حريصين على ألا يفلت أحد من الجباية لأن العبء كان يقع عليهم (١٠٢) ، فقد توفي شخص مناسي وترك نساء وريثات له فكتب مسئول الخراج يطلب تقييدهن في السجلات لفرض الضرائب عليهن وإammer لأن من الكورة مستقبلا الأمير الأمان الحياة فانه لن يتفاضى عن أي نقص في السجلات وينذر بمعاقبته ، ويبلغه أنه لن يضع عصا على عينيه فلا يتهاون فيما يجب أن يدفع ، ويذكر أن على الجباة ألا يجددوا للشخص ما يدفعه قبل أن تأتي الكشوف من ديوان الكورة ، فالشدة كانت الطابع المميز في الجباية حتى على الجباة أنفسهم ، فباجارك يرسل الى أحد رؤوسيه ( أنه أرسل سيرينوس لاكمال الجزية وعينه كمشرف عليه وأن هذا لصالحه ويطلب منه تسليم جباياته ويهدد بأنه سيقطعه (١٠٣) وفي رسالة من جابي الى الجبهل يذكر له أنه نفذ تعليماته كاملة ولم يترك أي

ناحية بلا تقدير ولم يضيف لتعليمات الوالى أى زيادة أو نقصان (١٠٤) .

وصيغة التهديد نفسها تتردد فى رسائل لقرة بن شريك وإلى مصر إلى الباجاراك بأسبيل فى كوم أشقوة ٧١٠م/٩٠ هـ يتهمه بالتقصير لتأخيره الخراج ويتوعده هو وعماله ، ومع ذلك استمر بأسبيل فى التأخير ، فعاد قرة يكرر له بأن الوقت حان لأعطيات الجند وأبنائهم ويطلب سرعة جمع المال ( فان أهل الأرض قد حملوا منذ أشهر ثم عجل إلى ما اكتمل عندك من المال أولا بأول ) (١٠٥) وفى نفس الوقت فان قرة بن شريك يطلب منه توخى العدل فى الجباية وفى بردية أخرى يطلب منه انصاف فلاح من أهل كورته من آخر له دين عليه (١٠٦) ثم يعود لتذكرته بأمر الخراج ( ولعمري حان الأجل منذ أكثر من شهرين وقد كتبت إليك قبل كتبتى هذا أمرك أن تجعل الينا بما قد جمعت من جزية كورتك وأردت أن أرفق بهم وأتجاوز عنهم بما قد قبضت منهم على النحو الذى كانوا يؤدون فى بيت المال كل سنة ) فهو يطلب العدالة فى الجباية ويطلب دخل الدولة بلا تأخير وهما أمران من الصعب تحقيقهما معا مع هروب الفلاحين وترك الأرض بورا . ( لا أحب أن يرى أحد فى عملك شيئا يكرهه من عجز ولا تأخير ولا إبطال فانى قد بعثتك حين بعثتك على عملك وأنا أرجو أن تكون عنك أمانة وإجراء وتنفيذ للعمل عند أحسن ظن بك فانى والله لأن تكون محسنا مجملا أمينا موقرا أحب إلى وأعجب عندي من أن تكون على غير ذلك ) .

وأمام هذا الضغط من الولاة كان على الجباة أن يفوا بالتزاماتهم كاملة خوفا من تعرضهم للمقابض فتعسفوا مع الأهالى، وفى بردية عربية وهى أمر من أحد الجباة إلى شخص تأخر فى دفع ضرائبه فى مدينة انصنا ( استحضر لينا من مدينة انصنا بقطر الطحان ومر العمال باحضاره واستحضر الينا أسرته أجمعين واستحضر أباه وابنه

واستعمل احضاره ان شاء الله ) . ( ١٠٧ ) وفى كتاب آخر د لآبى على حسن ابقاء الله عافانا الله واياك لا تضع كتابى فى يلك حتى تركب الى شنشور ( فى المتوفية ) وتخرج الأقباط حتى تنفق الى مائة أردب قمحا وابعث به ساعة يأتيك كتابى ، وأمر آخر من ضابط الى مؤوسيه فى رمجوس ( فى الأشمونيين ) يطلب التنكيل بشخص لم يدفع ما عليه من أعباء . وفى خطاب من قره بن شريك الى باسيل ذكر أن الوليد بن العباد صاحب البريد أخبره أنه فرضت غرامة على قرية بسبب تأخيرها فى دفع الجزية ( ١٠٨ ) .

ولقد ارتفعت شكوى الجبابة من خلال البرديات من هروب الفلاحين وتأخيرهم فى الدفع ففى برديات حسابات اشارة الى نجوم غير مدفوعة أو الى احوالة منقولة من قسم الى القسم الذى يليه . وفى أمر من القرن الثامن الميلادى من الباجارك فلانيوس الى رؤساء القرى والقسس فى الكنائس يطالبهم بمزارعين لتولى وظائف محلية صغرى بسبب فرار العمال ( ١٠٩ ) . ويشكو أحد المستأجرين من المالك الذى يبدو أنه عربى ، ويصفه بالرجل العظيم ، ويذكر أن لديه وثيقة بايجار حقل يتبع هذا الشخص ، ويرغب فى مقابلة المالك بشأنه ويبدو أن المالك العربى اتفق معه فى أول الأمر على زراعتها ثم ترك الأرض فلم يتول هو زراعتها ولم يتركها للرجل . ( أنه دفع لجميع الرجال أجرهم الا أنا واذا كان يريد أن ابذر الحقول فليطنى وثيقة واذا لم يرغب فليتسلها منى ) ( ١١٠ ) . لأنه فى هذه الحالة كان على المزارع أن يدفع ضرائب الأرض ، وقام بعض الملاك العرب بالتهرب من دفع الضرائب ومقاومة الحكومة ( ١١١ ) كأمراة تدعى رضا رفضت أن تدفع خسراج أراضيها واثارت المشاكل مع الجبابة وأدى هذا بالجبابة الى أن يصحبوا معهم جندا محليين وهو أشبه بنظام البوكلارى الذى كان ملحقا بالضياح الكبرى فى بيزنطة ، ولقد تم تطبيق هذا النظام فى

عام ٥٠ هـ فمن رساله لقرة بن شريك ( أما بعد فان فاسا من الجند ذكروا الى كتبة من قريتهم كانت تجرى عليهم منذ أربعين سنة ولم نجد شيئا من الكتب فلا أدري ما صدق ذلك من كذبه فاذا جاءك كتبي هذا فلا تقلمن في كورتك الا سألت أهلها عما في قريتهم من تلك الكتب ولئن هي فاذا علمت ما في كل قرية منها فارفع الى كتابا بما وجدت ) ( ١١٢ ) ويبدو أن هؤلاء الجند أعانوا السلطات المحلية في كل قرية في شكل قوة شرطة للمحافظة على الأمن وجباية الضرائب .

ومن المعروف أن الجباة في عهد عبد الملك أصبح غالبيتهم من المسلمين ففي شكوى متأخرة نسبيا ١٣٧ هـ اشتكى أهالي طحا من عمرو بن عطاس جامع الضرائب ومعاونيه فقام أمير الكورة بتشكيل مجلس من الرؤساء المحليين فوكلت فيه الشكوى وثبت كذبها ولا نعلم هل كان هذا اجراء متبعا في الفترة السابقة أم لا ( ١١٣ ) .

والمشكلة الأساسية التي بدأت تتضح هي هروب الفلاحين ، فالى جانب الضرائب التي عليهم كانت هناك الأراضي البور التي تضاف الى أرض البعض ويتحمل ما عليها من ضرائب « كما كان مألوسا في النظام البيزنطي » وذكرت بعض البرديات أنه كان يطلب منهم زراعتها قطاني ( يقول ) وتعفى لفترة من الضريبة ولكن المتبع أن القرية تتحمل ضرائب من ترك أرضه وفي احصاءات عربية ذكر لأراض خراب ( ١١٤ ) أما بالنسبة للسخرة فكانت في أعمال الجسور ( ١١٥ ) . وفي رسالة من رئيس قرية الى شخص مسئول يذكر أنه أحضر ٢٠ عاملا للعمل في القنوات .

ولقد حاولت القولة الحد من هروب الفلاحين وتركهم الأرض بأن منعوا المزارعين من مفاددة مواطنهم الا بتصريح ، فالمواطن اذا أراد أن يتجه الى مكان ليقيم فيه ردحا من الزمن لم يكن ملزما فقط بالحصول على تصريح من المدينة أو المنطقة التي يتبعها ، بل كان ملزما بافادة الموظف المحلي بمحل اقامته الجديد فالمزارعون كان عليهم دفع ضرائهم

في أماكن تجميعهم وإقليمهم التي نشأوا بها ، وفي البداية كان يسمح بالجباية في الكورة التي اقتتل اليها الشخص حيث تحول الاتصالات إلى مكان تواجد الجديد ولكن الدولة منعت هذا التصرف ، ثم أعادته ثانية قبل نهاية العصر الأموي .

ولقد أجبر المزارعون على التواجد في أماكن زراعتهم واشتراط ضمان في غالبية الاتصالات وظهرت عقود ضمانة تتضمن التمسك باستمرار العامل في عمله في الأرض كما كان يحدث في العصر قبلينطي ، ويبدو أن تطبيق هذا النظام بدأ منذ عهد عبد العزيز بن مروان في خلافة عبد الملك بن مروان (١١٦) . وفي بردية تعود لعام سبع مائة وأربعة وعشرين من الميلاد ، يطلب رئيس دير من الأقصر السماح للرهبان بترك مدينتهم والذهاب للغسائط لمدة ثلاثة أشهر حلدها ، وتعهد رئيس الدير بضمان عودتهم (١١٦) . ومع ذلك اشتعلت حركة هروب الفلاحين وخاصة في عهد عبد الملك بن مروان بعد زيادته الخراج رغم انخفاض النيل ٧٨ هـ .

وبناء الولاة في احصاء كل الغرباء عن كل قرية والعودة إلى قوائم التعداد القديمة لتحويل كل من يثبت أنه واقف حديث . بل في إحدى البرديات طلب الوالي تحويل كل من أقام أقل من خمسة عشر عاما في الاقليم ، والوالي الذي لم تذكر البردية اسمه فغالبا هو قرة بن شريك فالأمر يخص كوم اشقوه فيأمر الوالي الباجارك حاكم الاقليم بأن أهالي الفيوم واهناسيا واشمون وقوص الذين لديه في قريته يجب القبض عليهم وارسالهم اليه وعليه أن يكتب أسماءهم فبعضهم هرب من إقليمه من خمسة عشر عاما ، ويطلب مراجعة القوائم وتسليم عزلاء الأشخاص لحامل الخطاب هم وزوجاتهم وأبنائهم وممتلكاتهم ، مع ذكر بلدتهم الأصلية (١١٧) .



وكان هروب المزارعين يعرضهم للعقاب والغرامة ففي خطاب من  
قبة لحاكم اشقوه :

« لقد أرسلت الى بالنبطي ( الفسلاج ) الهو الذي هو بالأرمسة  
الدينر وثالث الدينر غرمته » ( ١١٨ ) . وفي خطاب آخر الى باسيل  
« حاكم الكورة » يطلب منه عدم السماح بايواء جالية أى ذمى لديه  
وفى رسالة موجهة من مرقص لشخص يدعوه بالدوق والمقصود حاكم  
الكورة ، أن فلاحا هرب معه نيران لثور يخصان الدوق ويطلب شخصا  
ليذهب لملكان الفلاح أنوخ الذي أخذ النير ويذكر أن الفلاح لا يريد العوة  
والعمل ( ١١٩ ) . وهذا أدى بالدولة الى أن تأخذ ضمانات على بقاء  
الفلاح فى أرضه ووفائه بالايجار والخراج ، ولقد أصبح هذا التقليد  
شائعا ، ولدينا عدد كبير من الوثائق بالعربية والقبطية تشتمل كلها  
على ضمانات ، وفى بردية يتعهد اسحق بن ابراهيم وبقطر الحارس  
بضمانة مزارع ويتعهد بأنه فى حالة هروبه يدفع ٢٠ دينسارا ( ١٢٠ )  
وفى خطاب الوالى الى موظفيه يطلب اطلاق سراح شخص لأن أبو الرازى  
ضمن ما عليه من مال ( ١٢١ ) .

وضمانه اخرى فى احدى البرديات القبطية معنونة الى موظف  
كبير حيث يضمن أبو الياس عمل شخص فى الحقل مدة خمسة  
اشهر ( ١٢٢ ) .

وأحيانا يتعهد الضامن بالعمل فى الحقل فى حالة فرار الفلاح  
الذى يضمنه فيثودور يضمن لآخر عمل فلاح ويتعهد أن يحل محله  
فى احضاره ( ١٢٣ ) وضمانة مرفوعة للأمير بأسماء فلاحين يتعهد  
الضامن بوجودهم فى حقولهم ، وضمن عاصر عنب شخصا آخر فى  
زراعته . وأحيانا يضمن البعض الخراج والضرائب لآخرين ( عافاكم  
الله ورحمكم فان وقاد بن عبد الله قد ضمن لنا ما يلزم بالمال مولى  
اسماعيل أخو وقاد من الخراج والضرائب والنوائب فى السنة كلها

فخللوا بينه وبين جزاء ما رفع عليه ( ١٢٤ ) فالفلاح لم يحظر عليه ترك اقليمه فقط بل منع في أحيان كثيرة من ترك الأرض الى أن يستعد ما عليه ، وقد امتدت الضمانة الى الوظائف فهناك ضمانة لموظف ديني ، وضمان من اثنين من الموظفين لحضور شخص ومع ذلك فان الهجرة من القرية قد استمرت ، ففي رسالة عبيد الله بن الحبحاب بخصوص استخدام قبيلة قيس ( انى قدمت مصر ولم أرلهم خطا الا أبياتا من فهم ، وفيها كور ليس فيها أحد وليس يضر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر ذلك خراجا (١٢٥) ولكن عادت النولة للسماح للفرد بأن ينتقل من كورة لأخرى على أن يدفع ضرائبه في موطنه .

وفي بردية بتاريخ ٧٣٢ م / ١١٣ هـ شخص في كورة الأشمونيين يقيم في القسطنطينية أرسل اليه عامل الأشمونيين يبلغه بقيمة ضريبته (١٢٦) ، وفي بردية أخرى من قرية البسكلون بالمنيا وتعود الى ١١٢ هـ ذكر لشخص من أعلى أشمون سمح له بالعمل في أسفل أشمون لوفاء جزيته والتماس معيشته لمدة شهرين (١٢٧) وسمح لآخر بالعمل لوفاء جزيته ومعيشته لمدة خمسة أشهر في مستهل شعبان سنة ثلاث ومائة الى السلخ من ذى الحجة في سنة ٠٠ فمن لقيه بعد الأجل الذى أجلته فليعهده الى مدينته .

ولقد استمرت الدولة خلال القرنين الثانى والثالث فى حصر الأشخاص غير المقيمين فى أقاليمهم ، فالمزارع أصبح مربوطا باقليمه وزراعته وربما كان هذا أحد الأسباب الرئيسية لثورات القبط خلال هذه الفترة . وأدى هذا بدوره الى اضطراب الأمور فى القرى وفى

احدى البرديات العربية اوامر بالقبض على اهل الريب والجرائم ومنع بقاء احد بالقرية غير اهلها (١٢٨) .

### تاجر الأرض :

كانت غالبية الأرض فى برديات تلك الفترة موزعة بين ملكيات صغيرة أو متوسطة وبين ملاك أقباط ومسلمين وعدد قليل من الأواشى ، وفى بردية تعود الى القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى ذكرت فيها مساحات من الأرض المزروعة بعدد من المحاصيل ، فوجد قائمة تضم ٢٤ لسما نصفهم تقريبا يحمل أسماء اسلامية ، والمساحة تتراوح بين ٢٥ فدان و ١٢٠ فداناً (١٢٩) ، وفى كشف آخر أسماء عربية تزرع بين ٢٣ و ٤٠ فداناً . وفى عقد يرجع الى بداية الفتح يوضح نظام ايجار الأرض آنذاك وهو مكتوب فى القسم الحادى عشر من الدورة الضريبية ، ولكن الجباية كانت فى السنة الثانية عشرة بعد ضوج المحصول فالمالك يؤجر جزءاً من أراضيهِ ( واننى الآن أعد مشولاً عن البذر والحرث بحيواناتى وسأقرر المدخول الذى أرغبه وسادفع كايجار احدى وثلاثين وربع قطعة ذهبية وحدى وثلاثين وربع كيلة من الشعير . كتب فى ٢٦ توت من السنة الحادية عشرة لمحصول العام الثانى عشر . والضرائب كان يتحملها أحياناً المؤجر وأخرى المستأجر فى منتصف القرن السابع يذكر شخص لكاتب السجلات أن الضرائب مفروضة على الأرض المؤجرة باسمه (١٣٠) .

وهناك عقد ايجار يشترك فيه المالك والمستأجر فى الخراج ، وكان ايجار الفدان ديناراً ، وإن كانت البردية لم تحدد نوعية الزراعة وهى غالباً أرض قمح ، وكان ايجار أرض الكتان ديناراً ، وفى احدى البرديات ذكر أن المزارعين سلموا بذور كتان (١٣١) . والفدان من القرط كان يدفع عنه نصف دينار ، وايجار فدان البرسيم ديناراً . وكافة الايجار يختلف حسب نوعية الأرض وسهولة ريها وقربها من

الأسواق، وكانت الأرض اليسور تتمتع أحيانا بنسوع من الاعفاء  
أو يفرض لها ايجار مخفض .

وفى بردية ينعهد المالك فى حالة اذا ما تعرض المستاجر  
للخسارة بتخفيض ما يدفعه له من ايجار ، واذا أردنا تقدير الايجارات  
المادية بمقابل عيني نجد فى مجموعة ويسلى : أردبان وربع وبيه  
أو أردبان وثلاث وبيه من القمح تساوى دينارا وفى مجموعة البودليان  
٥٥ أردبا قمحا بخمسة دنانير ونصف أى ثمن الأردب  $\frac{1}{4}$  من الدينار  
وهذا يتفق مع الثمن الوارد فى برديات المتحف البريطانى . وفى  
بردية من القرن الثامن يذكر شخص ( سعر القمح حين كتبت اليك  
أردب وويبتين ) (١٣٢) وكذلك يرد فى مجموعة جون رايلاند أن ثلاثة  
أرادب شعيرا تساوى دينارا .

### اجور العمال الزراعيين :

فى عقد بين مالك يدعى سيفريوس وأجير لديه ينص على أن  
الأول استاجر الثانى للعمل فى حقله ورفع على العقد شاهدان لضمان  
حق الأجير وبقاؤه فى الأرض فى نفس الوقت فيقسم فى البداية  
بالثالوث المقدس ( أنى على استعداد أن أدفع لك ١٥ سلة من النبيذ  
وثلاث أوان من الشحم وكروم ٠٠ بدون نزاع وأنت عليك القيام  
بكل العمل فى الحقل ولضمانك أنا أكتب هذه الوثيقة ) فالأجر هنا  
يبدو عينيا ، ولكن التلف الذى تعرضت له البردية يجعلنا لانعرف  
بالضبط هل حصل على أجر مادى أيضا أم لا وفى بردية ذكرت أسماء  
وأمامها مدفوعات عينية من القمح بسونتلكا مقياس ٠٠٠ ماريا ٥٠٠٠  
مقياس الاسكندر ٠٠٠ مقياسين ونصف ٠٠٠٠ ) (١٣٤) .

وفى بردية أجور من الكرنك تختص بمزارع حصل غى أردب  
شعيرا ، ومانية أراتب فولا ، ولم تحدد الفترة التى عمل فيها مقابل

هذا الأجر (١٣٥) وأجور أخرى فى قائمة حسابات من الشعير والقمح والفلول . وهناك حسابات تتضمن أجورا مالية وهى الغالبة وكان الأجر اليومى قيراطا . ووفقا لآ حتى برديات الفيوم قد انخفض الأجر حتى أصبح سدس دانق ، أما القيراط فأصبح يحصل عليه المشرف أو المعاون الزراعى . وفى حساب أوسية من القرن الثانى الهجرى / الثامن الميلادى نرى الأجور كما يلى : ( دفع لمن يخلو البرسيم والقمح دينارا ونصفا الى العمال بنقل الحمل دينار الخولى أجرته فى السنة ٤ دنانير دفع لمن يدرس ويخلو البرسيم ٦ دنانير وثلاث دفع الى عبد السلام الحارس ثلاثة دنانير ودفع الى الرجل الأجير الذى معه شهر ٠٠٠ ثلاثة دنانير وأيوب الحارس دينار وقرقشننى الحمال نصف دينار ودفع الى الخولى وباهور بن بهم فى حمل دينار وربيع وباقى أردب شعيرا ثم أجور أخرى بين نصف دينار ودينار وربيع (١٣٧) . وفى القرن الثالث دفع لأجير ١٥ قيراط وحارس الشعير  $\frac{1}{4}$  ---  $\frac{1}{8}$  ---  $\frac{1}{16}$  من الدينار وفى بردية أخرى ذكر أن حارس الحقول يحصل على ٦٥ أراذب فى السنة .

من العرض السابق لأوضاع الفلاح فى القرن السادس والسابع، أو فى نهاية العصر البيزنطى وبداية العصر الاسلامى يتضح أن الفلاح عانى الكثير من الجبابة فى نفس الوقت الذى فشلت التشريعات والقوانين فى حمايته ، فأباطرة بيزنطة حاولوا الحد من استغلال جباتهم وضمان نوع من العدالة لم يتحقق لأن تنظيماتهم الادارية أثبتت فشلها وساعدت على استغلال المزارعين ، وخاصة أن الدولة

حرصت على ضمان ضرائبها وشحناتها السعيدة فلم تحاول اتخاذ  
اجراء فعلى لتخفيض النسبة الضريبية ، ونفس الشيء يقال للمهد  
الاسلامى الذى احتفظ بحقوق الادارة السابقة وتنظيماتها . ورغم  
أق العقيدة الإسلامية السمحة لا تنقل على رعاياها وحثت على الرفق فى  
معاملاتهم فلن حرص الولاة والخلفاء على الخراج أدى الى استمرار  
الضغط على المزارع المصرى وارهاقه بما لا يستطيع وكان هذا وراء  
ثورات القبط فى عهد بنى أمية .

الملاحق والمراجع





## أسماء ائبلاد والقرى فى العصر الرومانى وأماكنها العالية

- ١ - أرسنوى : مدينة الفيوم القديمة وأطلالها بجوار الفيوم الحديثة وكانت تعرف بكيمان فارس .
- ٢ - أفروديتو : كوم أشقوه اسمها المصرى Tkou والقبطى Tsckooa وتقع فى طهطا .
- ٣ - اكسرنغوس : البهنسا .
- ٤ - أنطونيوبوليس : الشيخ عبادة كان اسمها بيسا فى العصر الفرعونى ثم سماها الامبراطور هديران الرومانى أنطونيوبوليس تكريما لعلامه أنطونيو الذى غرق فى النيل وسماها العرب أيصنا وعرفت الآن بالشيخ عبادة .
- ٥ - بستلا : بالقرب من البلاص مركز قنا .
- ٦ - بشلا : بمركز قوص بمديرية قنا .
- ٧ - تبتونس : فى الفيوم وأنشئت فى أيام الامرة الثانية عشرة الفرعونية وتعرف الآن باسم أم البرجات .

- ٨ - **تياد لفايا** : أنشئت أيام البطالة وتعرف ببطن هريت .
- ٩ - **جيمما** : Gemi — Dijime اسم لمدينة واحدة وأطلق على الجبل الغربى بمركز الأقصر حيث توجد اليوم قرى القرنة ونجع الطود .
- ١٠ - **ديريمتو** : من أعمال الأشمونيين .
- ١١ - **طيبة** : الأقصر .
- ١٢ - **فلاديفيا** : فى إقليم الفيوم وتعرف بكوم الخرابة الكبير .
- ١٣ - **كرانيس** : أنشئت فى الفيوم على حافة الصحراء وتعرف الآن بكوم أشيم .
- ١٤ - **ليكوبوليس** : أسيوط .
- ١٥ - **هرقليوبوليس** : أهناسيا .
- ١٦ - **هرموبوليس** : الأشمونيين .

## الشهور القبطية وما يقابلها من الشهور الميلادية (١)

- ١ - أول توت ، ٢٩ - ٣٠ أغسطس
- ٢ - « باب٤ ، ٢٨ - ٢٩ سبتمبر
- ٣ - « هاتور ، ٢٨ - ٢٩ أكتوبر
- ٤ - « كيهك ، ٢٧ - ٢٨ نوفمبر
- ٥ - طوبة ، ٢٧ - ٢٨ ديسمبر
- ٦ - أمشير ، ٢٦ يناير
- ٧ - برمها٤ ، ٢٥ فبراير
- ٨ - برمودة ، ٢٦ مارس
- ٩ - بشنس ، ٢٦ أبريل
- ١٠ - بؤنة ، ٢٦ مايو
- ١١ - أبيب ، ٢٥ يونيو
- ١٢ - مسرى ، ٢٥ يوليو - ٢٤ أغسطس

الأيام التي تكبس ٥ أيام ٢٤ أغسطس الى ٢٩



## العملات المستعملة فى الفترة التى يعرض لها البحث

أولا : العصر البيزنطى :

درخمة - أوبل - صولد - قيراط - نوميزما

أبقى أغسطس على النقد البطلمى وأضاف اليه أسماء الأباطرة الرومان وكنيتهم الإلهية . وصك عملة تعرف بالتترادرخمة (١) **Tetradrachma** وهى عملة فضية ذات ٤ درخمات وعرفت باسم النقود السكندرية واستمرت لزمان دقلديانوس . وفى عهد تيبريوس خلطت بالبرونز وأعطى دقلديانوس التترادرخمة قيمة الدينار الرومانى والذى انفصال النقد المصرى عن بقية عملات الامبراطورية ، على أساس القانون الذى وضعه أغسطس ، وظلت البرديات فى القرن الثالث الميلادى تستعمل الدرخمة والأوبل وكلاهما من الفضة . والدرخمة تعادل ٦ أوبل ومنذ القرن الرابع أصبح التعامل بالدينار الرومانى والصولد الذهبى القائم على الوزن الذهبى . أما العملات التى أصبحت شائعة الى نهاية العصر البيزنطى فهى الصولد والنوميزما والقيراط والصولد ينقسم الى ٢٤ قيراطا والنوميزما تعادل ٢٢ قيراطا ( فى عهد جستنيان ) (٢) .

(١) سيده الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ١٧١ .

(٢) للقرىزى : الخطط - أغانة الأمة فى كشف القمعة ص ٦٣ .

## ثانيا : اما في العصر الاسلامي :

استنادا الى البردى وكتابات المؤرخين العرب فقد ظل الدينار الذهبي البيزنطي يستعمل الى عهد عبد الملك بن مروان سنة ستة وسبعين هجرية حيث ضربت دنانير اسلامية فاستعمل الدينار والدرهم والدانق والقيراط ووفقا للمقريزي كان وزن الدينار ٢٢ قيراطا سوى حبة بالشامي ووزن الدرهم ١٥ قيراطا والقيراط يساوي ٤ حبات والدرهم (١) ٦ دنانير والدانق ٢٥ قيراط أما الفلس فيصنع من النحاس وهو مشتق من لفظ *Follis* البيزنطي وكانت الدراهم على أنواع : الجيدة من الفضة الزيوف وهي مخلوطة تقبل في المعاملات التجارية ولا تقبلها الحكومة والمبهرجة ولم تكن مضروبة في دار الحكومة ، ثم دراهم وتصنع من النحاس (٢) .

(١) الدرهم مأخوذ من لفظ *diram* الفارسي وهو يوناني الأصل ، ايضا

Enc. Isl. Art Dinar.

المقريزي امانة الامة ص ٦٦

(٢) المقريز : ثلاث رسائل في النقود ص ٣ .

## وثائق بردية

### اولا : العصر البيزنطى :

١ - بردية تتعلق بايجار ارض اخذها المستأجر كضمانة لدين له لدى المالك والبردية لم تذكر فيها الولاية وتعود الى القرن الخامس او السادس ( نحن باجريوس وموسى أبناء اجوتسيباس تسلمنا منك ما يرضينا كونفيريون بن لوكوس كايجار للارض التى تسلمتها كضمانة لمحمول القسم التاسع كاملا ، كتبت فى ١٠ بؤونة من السنة الثامنة بواسطة ايموس : (١) .

٢ - خطاب يتعلق بتعيين بتعاق بوكلارى وهم جنود فى خدمة الاقطاع بناء على طلب من سكرتير وكاتب سجل ومندوب مالى الى سكرتارين آخرين وهو أحد وكلاء ابيون فى اكسر نخوس (البهنسا) ويعود للقرن السادس ( أرجو منكم تعيين ابراهيم ونيكيتاس حاملى الخطاب بوكلارى ابتداء من شهر برمهاث وادفعوا لهم مسموحهم من الحبوب لأنكم تعلمون أننا نحتاج الى بوكلارى . اتخذوا الاجراء بلا تأخير . » الى السكرتير الأفخم والمشفرد والسكرتير والوكلاء من ثيودور السكرتير وبرحة الله مندوب الأرض » ( ٢ ) .

---

A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the Collection (١)  
of Wilfred Merton Ed. Iris Bell.

P. Oxy. CLVI.

(٢)

٣ - خطاب من فيكتور الى جورج بخصوص محاسبة أحد المزارعين وكلا الشخصين كان مندوبا لابيون والمدينة اكسر نخوس (البهنسا) وتاريخ البردية في القرن الثالث (١) (أنا أرسلت ابن ابراهيم ومعه كشف أيها الأخ العزيز وأرجو أن تكتب حسابيه وتجعله ينتهي بسرعة بدون تأخير وألا يقاسى من السكرتيرين أو غيرهم وعليهم ألا يسيثوا اليه . الى سيدى الأنخم وصديقى جورج القمص من فيكتور نائب السيد باسم الله ) .

٤ - نزاع بين قريتين في جنوب الفيوم في القرن الخامس لسيدنا المعظم المبجل الكونت أنطونيوس رئيس المساعدين . الناس في قرية كيركيوس جاءوا الى شاطئ اكسرنخوس (البهنسا) وطردوا صيادى اكسر نخوس وشاء الله أن ينقذهم بلا اضرار وعلى ذلك فالناس في اكسر نخوس ودوا أن يذهبوا للقتال والاشتباك مع أهل كيركيوس ، وأنا لم أسمع ، والله يعلم ، باشتباكهم في القتال ، واذا لم يلهمنى الله بالحضور الى اكسر نخوس فانه كان سيترتب على هذا القتال اضرار بالغة . وأنا اكتب لعظمتك لتتفهم الموقف .

أنا سأحضر بعد غد ومعى الضريبة الذهبية الى سيدى المعظم الكونت من انطونيوس رئيس المساعدين (٢) .

٥ - كتاب خاص باجراء احصاء ومسح للأرض في القرن السادس (أنا تسلمت خطابا من أخى وقبل تسلمى لذلك الخطاب كتبت اليك بخصوصه وأنا أطلب منك مجموعة من الكشوفات عليك أن تحصى الحيوانات والعمال والملاك والأرض التى لا يصلها فيضان والأرض غير المزروعة سيكون لها مقياس خاص بها .



ولقد كتبت الى السيد باثينيوس حول هذا وبقوة الله اشهر  
كانى فى الجحيم ، ولكنى لا استطيع ولا يسمح لى بالذهاب وترك  
المكان بسبب هذا الاحصاء (١) .

٦ - خطاب من ثيودور المعامى الى الدوق - القرن الخامس  
او السادس بخصوص عدم دفع أجر السكرتير - ( حنا السكرتير  
المشهور ذكر أنه لم يتسلم من عظمتك المسموح الخاص به فى السنة  
الجمدية وما قاله يندو لى غير ممكن التصديق لانك دائما تمتدحه وليس  
من المستحب ألا تدفع مرتبه لمدة طويلة ، والرجل يرى نفسه على  
حق وليس هنا ما بدعو لتكذيبه وأنا أرجع التأخير لبعض صعوبات  
وهو نفسه يجد لك العذر ويسأل فقط اذا كنت ستؤدى له .

الى سبلى المشهور الدوق فيميون من ثيودور المعامى (٢) .

### ثانيا : العصر الاسلامى :

ايصال ضرائب من القرن الثامن الميلادى / السانى الهجرى  
« استلمت من جورجاس الشماس صولده من مدفوعات القسم  
الخاص سنمان رئيس الفريه . بسطا بمريل ساهد بسا على طلبه  
وأنا أكتب هذا الايصال » (٣) .

خطاب يعلق يجمع ضرائب فى القرن الثامن الميلادى / الثانى  
الهجرى « انى كتبت اليك لتعلم أن منا جعل بعض النساء كورثة له  
له وسنقوم بحضر لهن لتقدير الضرائب عليهن فلم تتركهن هكذا ،  
وسأجد وقتا عند القيام بالاحصاء والتسجيل واجعل خطابى معك .

P. oxy. 1842.

(١)

P. oxy. 1969.

(٢)

Coptic and Greek Texts of the Cristian Period from Ostraka  
in the Briti h Museum. Ed. Hall.

(٣)

ولا تتركه الى أن يدفعوا عن تلك القرى فاننى لو وجدت نقصا فى التسجيل فاننى لن اضع عصابة على عيني واذا رفضوا فاننا سنمنهم تلك الحسابات . ولا تذكر أو كتبت مقدار الضرائب على انسان الى أن نتسلم المقدار ولقد أرسلت هذا الخطاب للأهية ، (١) .

خطاب من موظف كبير الى المسئول عن اقامة الأجانب أو المرور فى الباجاركية بسبب وجود أفراد من الغيوم وأشمون وقوص مقيمين فى كوم اشقوه (٢) «وكما كتبت لم نرسل الى أى شخص منهم هذا العام ولكنى قررت الأمر على ذلك ويجب أن ترسل لى قائمة واحد الأفراد الذين كتبت عنهم وأنا لا أعلم السبب فى عدم إرساله الى هنا وقد كتبت عنهم من قبل .

وقد فرت ابعاد الأجانب فى الباجاركية وهؤلاء الأجانب . . . بلا تأخير ، وانقسمت بالله وبمشيئته أننى سأستبعد أى أجنبى من الباجاركية وسأرى اذا كان سيبقى هناك أم لا وسأخرجه . فاذا تسلمت خطابى فابحث عن الأجانب المقيمين فى الباجاركية الذين كتبت أسماءهم لأن بعضهم هرب من خمس عشرة سنة ، وعلى ذلك فأرسلهم لى بعناية مع رجلى هذا الذى سيعطيك الخطاب وسينسلم هؤلاء الأجانب وليرسلوا معه واذا لم يعلوا للسفر معه أو عرض الرجل للخطر أو للوقوع فى شرك . . فلم تصبح لحياته قيمة .

فاذا تسلمت رسالتى فأرسل الأجانب بعناية . . . أرسلهم الى مع أسماء آبائهم وقراهم والأراضى التى أخذوها من الباجاركية وأرسل بأبنائهم وزوجاتهم معهم والأموال التى أخذوها .

---

Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of (١)  
the John Ryland Ed. Crum. 322.

Catalogue the coptic Manuscripts in the collection of the  
John Rylands Ed. Crum. 158.

## العصر البيزنطى

*Johnson* : A. C. and West, Byzantine. - ١  
*Egypte* : Economic Studies, p. 39.

٢ - عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور  
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ٢٢ .

٣ - مصطفى عبد العليم : الأرض والفلاح على مر العصور ص ١٠٦ .  
*Johnson A. C.* Egypt and Roman Empire, p. 75. - ٤

٥ - ابراهيم نصحي : مصر فى عصر البطالة ح ٢ ص ٢٥ .

٦ - مصطفى عبد العليم : نفس المرجع ص ٨٧ .

٧ - ابراهيم نصحي : نفس المرجع ص ٢٤ .

*Roman Civilization: The Record Civilization Sources* - ٨  
and Studies. Columbia 148, Milan Papyri, No. 6 A.D. 25.

الأرورة تعادل  $\frac{1}{6}$  ودان .

٩ - مصطفى العبادى : نفس المرجع ١٢١ .

*Johnson* : Economic Studies, p. 66. - ١٠

*Johnson* : Egypte and Roman Empire, p. 70. - ١١

P. Oxy 1208. - ١٢

S. B. 6612.	- ١٣
<i>Hardy</i> : Large estate. p. 22.	- ١٤
S. B. 6775.	- ١٥
C. R. R. 41.	- ١٦
P. Thead 5.	- ١٧
Theodosian Code X XVII I .	- ١٨
Select Papyri Ed Hunt No 214.	- ١٩
<i>Mespaillet</i> : Le Colonat Romain Journal des Savants. — ٢٠	
III, p. 203.	
دوستر فترف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى ج ١ ص ٦٣٦ .	
<i>James Morrhead</i> : Historical Introduction to the — ٢١	
Private law of Reme, p. 358.	
<i>Johnson</i> : Egypt and Roman Empire, 98-99.	- ٢٢
C. Th. XI. 29.	- ٢٣
C. J. XI. 49.	- ٢٤
P. Cairo 67117 — p. OXy 126-1887.	- ٢٥
<i>Johnson</i> : Economic Studies 13. 14.	- ٢٦
P. Lond. 1877.	- ٢٧
P. Gen 66-69.	- ٢٨
وفى مجموعه John Ryland تقدير الجباية فى ثادلفيا. يصدره الكومارخ .	

P. Oxy 889.	.. ٢٩
Columbia Roman Civilization, 267.	- ٣٠
P. Oxy. 65.	- ٣١
A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the	٣٢
Collection of Wilfred Merton Ed Idris Bell-ch. Robors 27.	
P. Masp. 67251.	- ٣٣
P. Oxy, 908.	- ٣٤
P. Masp. 67138.	- ٣٥
P. Oxy. 906.	- ٣٦
C. Th. XI. 29, I.	- ٣٧
C. Th XI, 24, 6.	- ٣٨
Th. XI I. 24, 3.	- ٣٩
٤٠ - أصدر ثيودسيوس عدة قوانين خاصة بمصر .	
Th. XI 42-1-6.	
C. J. XI. 54 1, 561.	- ٤١
Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum	- ٤٢
385.	
٤٣ - بل : مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على - محمد عواد حسن ص ٢٠٣ .	
٤٤ - الباز العريقى : مصر البيزنطية ١٩٦ .	
٤٥ - بل : مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ، ٢٠٣ - ٢٥٠ .	

P. Oxy. 1869.	- 17
P. Oxy 1853, p. Masp. 10056.	- 18
P. Oxy. 1938.	- 18
P. Oxy. 1855.	- 19
P. Oxy. 1847.	- 20
P. Oxy. 1859	- 21
P. Oxy. 889.	- 22
P. Oxy. 1895	- 23
P. Ciro. Masp. 16 7007.	- 24
<i>Bell</i> : Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton 43.	20
P. Oxy. 661.	- 27
P. Oxy. 184.	- 28
<i>Bell</i> : Op. Cit., 42.	- 28
P. Oxy, 114-7.	- 29
P. Oxy, 1165	- 30
P. Oxy, 1106.	- 31
P. Oxy. 1831.	- 32
P. Masp. 10091.	
P. Masp. 1073.	- 33
P. Oxy. 1873	- 34
P. Oxy, 1843	- 35
	132

<i>Bernard Grenfell : New Classical Fragment and other Greek and Latin Papyri, CII.</i>	- 77
P. Masp 67329.	- 77
P. Oxy, 859, 1858.	- 78
P. Masp. 1042.	- 79
P. Oxy. 1856.	- 80
P. Oxy, 199-3.	- 81
P. Oxy, 1883.	- 82
P. Oxy, 1882.	- 83
P. Oxy, 1885	- 84
<i>Johnson : Egypt and Roman Empire 127.</i>	- 85
<i>Greek Papyri in British Museum by keynon 1677.</i>	- 86
P. Masp 67001.	- 87
<i>Greek Papyri keynon, 1673.</i>	- 88
Op. Cit., 1667.	- 89
P. Masp, 97052-53	
P. Masp. 61170.	- 90
P. Mosp, 67170.	- 91
P. Masp. 67105.	- 92
P. Masp, 67106.	- 93
P. Masp, 487.	- 94
P. Masp. 67002	- 95

P. Masp. 67002	- 87
P. Masp. 67024.	- 88
P. Masp. 97151.	- 88
P. Oxy.	- 89
Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum - 90	
Ed. Crum 483-442.	
P. Oxy, 1913.	- 91
R. Masp. 67138.	- 92
C. Th, XI, 24, 6.	- 93
P. Lond, 1686.	- 94
Greek papyri in British Museum XCIII - Boh. M. S.	- 95
P. Oxy. 167-p. Masp, 16106.	- 96
P. Masp. 67116.	- 97
P. Masp. 67168.	- 98
P. Masp. 67117.	- 99
P. Masp. 67137.	- 100
P. Masp. 67138, 67139.	- 101
P. Oxy 1670 - p. Masp, 10166.	- 102
Hall. Coptic and Greek Text CXLVI.	- 103
Worrell : Coptic Texts No. 11.	- 104
P. Oxy, 1922.	- 105
P. Oxy, 1011	- 106



P. Oxy. 1071.	- ۱۰۷
P. Oxy. 1979.	- ۱۰۸
P. Oxy. 1846	- ۱۰۹
P. Oxy. 1894	- ۱۱۰
P. Oxy 1953.	- ۱۱۱
P. Oxy 1147.	- ۱۱۲
P. Masp : P. Oxy. 1858.	- ۱۱۳
P. Oxy, CLVI الجبابة ( جند ماجورون ) بولکاري	- ۱۱۴
P. Masp : 10128.	- ۱۱۵
P. Masp : 10106. P. Oxy. 167.	- ۱۱۶
P. Masp 7138.	- ۱۱۷
Op. Cit., 67138.	- ۱۱۸
P. Oxy 167., p. Masp 10106.	- ۱۱۹
P. Oxy CXXX.	- ۱۲۰
Select Papyri	- ۱۲۱
B.C.U. 1035.	- ۱۲۲
P. Oxy, 1829.	- ۱۲۳
P. Oxy, 1253.	- ۱۲۴
P. Oxy. 1915.	- ۱۲۵
Crum : Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of the John Ryland, Library, Manchester 158.	- ۱۲۶
Op. cit., 159.	- ۱۲۷

Coptic and Greek Text of the Cristian period in the - ١٢٨  
British Museum. 20025.

*P. Masp* : 10106. - ١٢٩

*P. Masp* : 67106, p. Oxy 2195, p. lond 1689. - ١٣٠

وتضمنت المجموعات التالية عددا من العقود . - ١٣١

*P. Masp* : P. lond., B.G.U., P. Oxy. John Ryland.

A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the - ١٣٢  
Collection of Wilfred Merton ed Bell 471.

هناك عقد ايجار آخر أخذ فيه المستاجر الأرض من المالك  
كضمان للدين الخاص به ودفع جزء من الانتاج .

*P. Masp* : P. Oxy. P. Lond. . عقود البيع ذكرت في - ١٣٣

Egypt under the Roman Rule. p. 757. - ١٣٤

*Crum* : Coptic Ostraka 42. - ١٣٥

*P. Oxy*, 1613 - ١٣٦

سيد احمد الناصرى - سيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة  
مصر منذ أقدم العصور حتى الفتح العربى ص ١٨٣ . - ١٣٧

C. Th. IX. 32 - ١٣٨

*P. Oxy*, 1830 - ١٣٩

*Crum* : Coptic Manuscripts in John Ryland, 409. - ١٤٠

*P. Oxy* 1929, 1917, 1058. - ١٤١

*Johnson* : Roman Egypt. 109. - ١٤٢

ذكر Milne ان الضريبة كانت تختلف من اقليم الى  
اقليم حيث بلغت ٢٧ دراخمة فى طيبة وفى الأشمونيين  
ثمانى درخمت .

- Bury* : Later Roman Empire 47. — ١٤٣
- Catalogue of the Greek and Latin papyri vol. 652. — ١٤٤
- Bury* : Op. cit, p. 47.
- Roman Civilization the record Civilization Sources — ١٤٥  
and Studies. Columbia, p. 461, Etudes Papyrologi 11, 1 1933
- Robert Catalogue of the Greek and Latin Papyri, — ١٤٦
- Robert catalogue of The Greek and Latin Papyri 652.
- Grenfill, Hunt* : New Classical Fragment XCIV. — ١٤٧
- Select papyri* : The Leob Classical Library 487. — ١٤٨
- P. Masp* : 67139. — ١٤٩
- P. Oxy* : 1943. — ١٥٠
- Johnson* : Egypt and the Roman Empire, p. 195. — ١٥١



## العصر الاسلامى

- ١ - أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال تحقيق وتعليق محمد حواس  
ص ٦٩ .
- ٢ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب تحقيق عبد المنعم عامر  
ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- ٣ - الطبرى « محمد بن جرير » : تاريخ الرسل والملوك دار المعارف  
الجزء الرابع ص ١٠٩ .
- ٤ - ابن عبد الحكم : ص ١٢٣ .
- ٥ - البلاذرى : فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ الجريب : عشر قصبات  
فى عشر قصبات . بالنسبة للخراج تناولته كتب « أبى  
يوسف الخراج ، قدامة بن جعفر : الخراج وصناعة  
الكتابة ، أبى عبيد القاسم بن سلام الأموال ، الأودى :  
الأحكام السلطانية ، ابن تيمية : الحسبة فى الاسلام ،  
المقرئى : الخطط .
- ٦ - سيفه الكاشف : الأرض والفلاح على مر العصور « الجمعية  
المصرية للدراسات التاريخية » ص ١٨٦ .

- ٧ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٦ .
- ٨ - ابن عبد الحكم : ص ١٨٦ .
- ٩ - ساويرس بن المقلع : تاريخ سير الآباء البطارقة ص ١١٦ .
- ١٠ - المقرئى : الخطوط ج ١ ص ١٧٨ .
- ١١ - *P. Lond* : 1168.
- ١٢ - Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland Manchester Ed, Crum, 129.
- ١٣ - Coptic Text Ed Worrell. Michigan Vol XLVII, No. 6.
- ١٤ - *Crum* : John Ryland Manuscripts, 321.
- ١٥ - أبو صالح الأرمنى : تاريخ أبو صالح الأرمنى ص ١٦٣ .
- ١٦ - The Legal Coptic Texts. 3.
- ١٧ - Coptic and Greek Texts of the Christian Period From Ostraka, H. R. Hal.
- ١٨ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٧ .
- ١٩ - ابن تيمية : الحسبة فى الاسلام ص ١٦ .
- ٢٠ - المقرئى : الخطوط ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٢١ - القلقشنقى : فائد الجمان للتحريف بقياسل عرب الزمان تحقيق ابراهيم الابيارى ص ١٩٦ .
- ٢٢ - أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج ص ٧٥ .
- اللاوردى : الأحكام السلطانية ص ١٧٧ .

Catalogue of Arabic Papyri in the John Rylands.	٢٣
Library Manchester Ed Margoliouth, 18.	
Coptic and Greek Text Ed Hall Plate QXV.	٢٤
Margoliouth : p. 28.	٢٥
Margoliouth : p. 28.	٢٦
جروهمان : ورق البودى العربية ج ٣ ص ١٨٨ .	٢٧
الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٤٤ .	٢٨
ابن عبد الحكم : ص ٢٠٥ - ٢١١ .	٢٩
البلاذرى : فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٥٢ .	
ابن عبد الحكم : ص ٢٠٩ .	٣٠
القلقشندى : صبح الاعشى ج ١٠ .	٣١
Coptic and Greek Text Hall, No. 4. 5.	٣٢
جروهمان : ج ٣ ص ١٩٥ - ج ٣ ص ٢٠٢ ، ج ٣ ص ،	٣٣
١٨ .	
المقرئزى : الخطط ص ١٤٢ .	٣٤
جروهمان : ج ٤ ص ٦٠ .	٣٥
Ten Coptic Legal Texts No. 3.	٣٦
الكندى : فضائل مصر ص ٤٢ .	٣٧
المقرئزى : الخطط ص ١٤٣ .	٣٨
البلاذرى : ج ١ ص ٢٥٢ .	٣٩
ابن عبد الحكم : ص ٢٥ .	

٤٠ - اخلف مقدار الخراج بين المؤرخين ولكن اغلبهم اعتمد على ابن عبد الحكم .

٤١ - ابن وستة : الاعلاق النفيسة ليدن ١٩٩١ ص ١٧٨ .  
الكندي : فضائل مصر ص ٤٣ .

٤٢ - المقرئى : الخطط ١٣٧ .

٤٣ - المقرئى : الخطط ص ٥٠٥ - ٥١٢ .  
المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر ص ٦٢ .

٤٤ - ابن حوقل : صورة الأرض ص ١٢٤ .

٤٥ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٣ - ٢١٧ .  
السيوطى : حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة  
٨٧ ، ٨٧ .

٤٦ - المقرئى : الخطط ص ١٤٤ .

٤٧ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٦ .

٤٨ - السيوطى : حسن المحاضرة ٨٧ ، ٨٨ .

٤٩ - Enc. of Islam Art kobit.

٥٠ - ابن عبد الحكم : ٢١٦ .

٥١ - الكندي : فضائل مصر ص ٤٥ .

٥٢ - المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٤٥ .

٥٣ - ساويرس بن المففع : ٥٤ - ٥٥ .

سيدة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ٢٢٤ .



- ٥٤ - المقرئى : اغانة الامة بكشف الغمة ص ١١ .  
 فى عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان وقب اول غلا.  
 بمصر سنة ٨٧ هـ فتشاهم الناس منه .
- ٥٥ - المقرئى : الخطط ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٥٦ - *Enc. of Islam Art Kobit.*
- ٥٧ - الكندى : فضائل مصر ص ٤٥ .
- ٥٨ - جروهمان : ج ٦ ص ٣٧٩ .
- ٥٩ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٦ .
- ٦٠ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٦٧ .
- ٦١ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٥ - ٢٢٤ .
- ٦٢ - جروهمان : ج ٤ ص ١٩٦ .
- ٦٣ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٣١ .
- ٦٤ - *Crum : Catalogue of John Ryland No. 4, 5.*
- ٦٥ - ابو عبيد القاسم : الأموال ص ٦٢ .
- ٦٦ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٨ .
- ج ٤ ص ٢٦١ .
- ٦٧ - *Crum : Catalogue of John Ryland, 338.*
- ٦٨ - البلاذرى : فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ .
- ٦٩ - اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى ص ١٣٢ .
- ٧٠ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٩ .

Coptic and Greek Text Ed Hall, 14025 Plate xc.	— ٧١
Op. cit No 20040.	— ٧٢
Margoliouth : 216.	— ٧٣
جروهمان : ج ٣ ص ١٦٠ .	— ٧٤
Coptic Texts Ed. worrell No 25265.	— ٧٥
جروهمان : ج ٦ ص ٣٧٣ .	— ٧٦
جروهمان : ج ٦ ص ٢٧٨ .	— ٧٧
جروهمان : ج ٤ ص ٢٨٦ .	— ٧٨
جروهمان : ج ٣ ص ١٦٥ .	— ٧٩
Catalogue of the Coptic Manuscript In the British Museum 121.	— ٨٠
جروهمان : ج ٦ ص ٣٨١ :	— ٨١
Margoliouth 209.	— ٨٢
سيلة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ص ٢٠ .	— ٨٣
سيلة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ص ٢٠ .	— ٨٤
Ed Zotenberb	— ٨٥
يوحنا النقيوسى : ٤٧٤ .	— ٨٥
Worrell : Coptic Text, XLVI, No. 14.	— ٨٦
ابن الحكم : ص ٢٦ .	— ٨٧
جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٩ .	— ٨٨

- ٨٩ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٦ .
- ٩٠ - Ten Legal Coptic Text 6. .
- ٩١ - Hall : Coptic Text LXXXVI.
- ٩٢ - Hall : Coptic Text LXXXII.
- ٩٣ - Hall : Coptic Text. LXXV:I.
- ٩٤ - Crum : Catalogue of Coptic Manuscripts John Ryland 117.
- ٩٥ - Op. Cit., 113.
- ٩٦ - Op. cit., 119.
- ٩٧ - المقرئى : اغانة الأمة ص ٥٤ - ٥٥ .
- ٩٨ - Crum : Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum 319.
- ٩٩ - Crum : John Ryland, 321.
- ١٠٠ - " " " 224
- ١٠١ - " " " 339.
- ١٠٢ - " " " 322.
- ١٠٣ - Worrell : Coptic Text. XTVI.
- ١٠٤ - Margoliouth, 257.
- ١٠٥ - جروهمان : ٣ ص ١٤٩ .
- ١٠٦ - جروهمان : ٣ ص ١٥٤ .

<i>Margoliouth</i> 236.	- ١٠٧
• ج ٣ ص ١٥٣ : جروهمان :	١٠٨ -
<i>Crum</i> : Catalogue of the John Ryland 278	- ١٠٩
Op. cit., 339.	- ١١٠
Arabische Papyri, Papyri Jonda Reprint From the ١١١ Bulletin of the Faculty of Art Vol. XVII, p. 107.	
• ج ٣ ص ١٥٠ : جروهمان :	١١٢ -
• ج ٣ ص ١٦٧ : جروهمان :	١١٣ -
• ج ٤ ص ٢٢٢ : جروهمان :	١١٤ -
• ابن عبد الحكم : ص ٢٠٤ :	١١٥ -
<i>Schiller</i> : Ten Coptic Legal Texts 3.	- ١١٦
<i>Crum</i> : John Rylands 277.	- ١١٧
• ج ٣ ص ١٥٢ : جروهمان :	١١٨ -
<i>Worrell</i> : Coptic Text V XLVI, No. 19.	- ١١٩
<i>Margoliouth</i> 265.	- ١٢٠
<i>Margoliouth</i> 15.	- ١٢١
<i>Crum</i> : John Ryland 134.	- ١٢٢
” ” ” 333.	- ١٢٣
<i>Margoliouth</i> 41.	- ١٢٤

- ١٢٥ - المقریزی : الخطط ص ١٤٧ .
- ١٢٦ - جروهمان : ج ٣ ص ١٧٤ .
- ١٢٧ - جروهمان : ج ٣ ص ١٧٥ .
- ١٢٨ - Arabisch Papyri p. 79.
- ١٢٩ - Bell : Merton Papyri — 440.
- ١٣٠ - Margoliouth : No. 10.
- ١٣١ - جروهمان : ج ٤ ص ٢١٧ .
- جروهمان : ج ٣ ص ٢٢٥ .
- ١٣٢ - Margoliouth : 145.
- ١٣٣ - Worrell : Coptic Text No. 25280.
- ١٣٤ - Hall, Coptic and Greek Text Plate, LXXXV.
- ١٣٥ - Op. cit., LXXXVI.
- ١٣٦ - جروهمان : ج ٦ ص ٣٨١ .
- ١٣٧ - جروهمان : ج ٦ ص ٣٧٩ .



## البرديات الخاصة بالعهد البيزنطي

- Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum Ed. Crum, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland Ed. Crum Manchester. 1952.
- Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library Vol. 4, Manchester 1952.
- Coptic Text in the University of Michigan E. W. H. Worrell Oxford University 1952.
- A Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton Vol I by Idris Bell, ch. Roberts. London, 1948.

- Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Period  
Ed Robert Torrev, manchester, 1952.
- Early Byzantine Papyri From the Cairo Museum Ed. Boack  
L Cairo 1948.
- Michigan Papyri Collection John Corrett - Winter Univ.  
Michigan 1936.
- New Classical Fragment and Other Greek and Latin Papyri  
Oxford, 1897.
- Oxyrhynchus Papyri, 21, Vols. London, 1898-1953.
- Amh. The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hachney  
by Grenfill, London, 1900-1908.
- Papyrus Grecs Ed. Jouget, Paris, 1908.
- P. Thead — Papyrus de Theadalphie by Jouguet. Paris,  
1911.
- Papyrus grec d'epoque byzantine Ed Maspero 1911-6.
- P. Lond. Greek Papyri British Museum by Koynon and  
Bell. 5 vols. London 1893-1917.
- Roman, Civilization : the Record Civilization Sources and  
Studies. Columbia.
- Select Papyri Grenfill. Hunt Leob. Classical Library.  
London, 1932, 1943.
- The Tebunian Papyri Ed Bernard Grenfill, London, 1902
- Codex Justinian, London.
- Codex Theodosians Ed. Momsen and Mayer. London, 1905.
- Les Collection de Novell de Emperor Justinian by noealles  
Paris



— The institutes of Justinian Ed. T. C. Jaudars. London, 1952.

Bell : The Byzantine Servile State in Egypte. in J.E.A. IV. 1917, p. 86-106 The decay of Civilization.

Bury : History of of the Later Roman Empire N.Y., 1958.

Hanotoux : Histoire de Nationale Egyptienne Vol IV  
l'Egypt Romainpar Victor Chapot — l'Egypt Chretienne et  
byzantine Par Charles Diehl. Paris, 1930.

Hardy E. R. : Large estates of Byzantine Egypt. N.Y.  
Columbia University 1931.

Johnson : A. Ch : Egypt and the Roman Empire. U.S.A.  
1951.

Johnson : A. Ch. and west. Byzantine Egypt Economic  
Studies Princeton 1949.

Milne : History of Egypt under the Roman Rule, London  
1941.

Rouillard : l'Administration Civil de l'Egypte byzantine  
Parie, 1881.

Sergre - The Byzantin Golonate in Traditio V 1947, p.  
103-33.

Wallace : Taxation in Egypt, Princeton 1938.



## المراجع العربية

- ١ - ابراهيم نصحي : تاريخ مصر فى عصر البطالة . القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢ - الباز العرنى : مصر البيزنطية . القاهرة ١٩٦١ .
- ٣ - بىل : مصر من الاسكندر حتى الفتح العربى محاضرات جرينجنويج ترجمة عبد اللطيف أحمد على ومحمد عواد حسين . القاهرة ١٩٥٤ .
- ٤ - روستوفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجنماعى الاقتصادى ترجمة زكى على ومحمد سليم . القاهرة مكتبة النهضة ١٩٥٧ .
- ٥ - سيد احمد الناصرى وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر منذ اقدم العصور حتى الفتح العربى . دار النهضة ١٩٧٧ .
- ٦ - عبد العزيز صالح : الارض والفلاح فى مصر على مر العصور . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤ .
- ٧ - محمد عبد المنعم بىل : مبادئ القسانون الرومانى وتاريخه ونظمه . القاهرة ١٩٥٦ .

٨ - مصطفى العبادى : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور .  
القاهرة ١٩٧٤ .

٩ - مصطفى كمال عبد العليم : الأرض والفلاح فى مصر على مر  
العصور . القاهرة ١٩٧٤ .

## المصادر الخاصة بالفلاح في العصر الاسلامي

- Coptic and Greek Texts of the Christian Period From Ostraka in the British Museum, H.R. Hall London, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the British Museum Ed Crum. London, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland. Manchester Ed Grum Manchester, 1909.
- Catalogue of the Arabic Papyri in the John Rylands Manchester Ed Margoliouth Manchester 1932.
- Chronologique d'epigraph Arabic. Comb. — J. Sanvaiget. Wiet Le Caire 1931.
- The Coptic Manuscripts Collection in the Freer Ed Worrell 1945.
- Corpus Papyrorum Raineri Ed Wessely. Vinna, 1858.  
Jean eveque de Nikiou Chronique Ed Zotenberg. Paris. 1883.

- **New Arabisch Papyri des Aphrodit** Becket "Der Islam II 1911".
- **Ten Coptic Legal Texts** Ed, Trans Schiller N.Y. 1932.

أودلف جروهمان : أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية  
٦ أجزاء نقله إلى العربية حسن إبراهيم -

### المراجع الحديثة :

**De Sacy Silvestre** - **Recherches Sur La nature et Le Re-**  
**volution du droit de Propriete territoriale en Egypt**-Bibliothe-  
que des **Arabisanis Francais**, Institut Francais d'Archeologie  
Orientale, I ٥ **Caire. 1923.**

**Der Islam** : Zeitchrift Fur Geschichte und Kultur des Isla-  
misch Orienta. **Becker. June 1938.**

**Lane Poole (Stanly)** : **A History of Egypt in the Middle**  
**Ages. London, 1903.**

**Max Van Berchem** : **La Propriete Territoriale impot**  
**Foncier Saus le Premiers Califes Etudes Sur l'impôt du Kharag.**  
**Geneve. 1886.**

**Wiet Gaston** : **l'Egypt Musuliman (Precis de l'histoire de**  
**l'Egypte II).**

## المراجع العربية

- ١ - ابن حوقل : كتاب صورة الأرض . لندن ١٩٣٨ .
- ٢ - ابن خردادبة : كتاب المسالك والممالك . طبعة لندن ١٨٦٧ ويتضمن كتاب الخراج وصناعة الكتابة لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي .
- ٣ - ابن دسطة : الاعلاق النفيسة ويليهِ كتاب البلدان لأحمد بن أبي يعقوب المعروف باليعقوبي . لندن ١٨٩١ .
- ٤ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب تحقيق عبد المنعم عامر لجنة البيان العربي .
- ٥ - أبو صالح الارمني : تاريخ أبو صالح الارمني تذكر فيه أخبار من نواح مصر واقطاعها طبع في المطبعة المدرسية في مدينة اكسفورد ١٨٩٤ .
- ٦ - أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال تحقيق وتعليق خليل محمد مرامس . دار الفكر ١٩٧٦ .
- ٧ - أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج تحقيق نصر محب الدين الخطيب . القاهرة . ١٣٠٢ هـ .

- ٨ - أحمد بن تيمية : الحسبة فى الاسلام . ١٣٨٧ هـ .
- ٩ - البلاذرى ( أحمد يحيى بن جابر ) : كتاب فتوح البلدان  
صلاح الدين المنجد مكتبة النهضة ١٩٥٦ .
- ١٠ - ساويرس بن المقفع : كتاب سير الآباء البطارقة الاسكندرانيين .  
١٩١٢ .
- ١١ - السيوطى ( جلال الدين عبد الرحمن ) : حسن المحاضرة فى  
أخبار مصر والقاهرة . جزآن مطبعة المرسوعات .  
القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- ١٢ - الطبرى ( محمد بن جرير ) : تاريخ الرسل والملوك . دار  
المعارف ١٩٧١ .
- ١٣ - قدامة بن جعفر : الخراج فى صناعة الكتابة . ليدن ١٨٦٧ .
- ١٤ - القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا - ٤ أجزاء  
القاهرة ١٩١٤ .
- ١٥ - القلقشندى : فلائد الجمان فى تعريف قبائل عرب الزمان .  
ابراهيم الايبارى . القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٦ - الكندى ( عمر محمد بن يوسف ) : فضائل مصر تحقّق  
ابراهيم العلوى مكتبة وهبة ١٩٧١ .
- ١٧ - الكندى : كتاب الولاة وكتاب القضاة فى كتابين . تسمية ولاء  
Koenig, Nicholas Agust مصر  
The history of governors of Egypt.  
كتاب القضاة الذين تولوا قضاء مصر وبه تكملة أحمد  
ابن عبد الرحمن بن بورد نشر جويتل  
gottheel Ricard. Paris. 1908.



١٨ - **المواردى ( أبو الحسن علي بن محمد ) : الأحكام السلطانية**  
والولايات الدينية ١٩٧٣ هـ .

١٩ - **المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر ٢ جزء القاهرة**  
١٣٤٦ هـ .

٢٠ - **المقريزى : الخطط ٣ أجزاء عن طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ .**

٢١ - **المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة تحقيق محمد مصطفى**  
زيادة وأنشبال . القاهرة ١٩٤٠ هـ .

٢٢ - **الوالدى ( أبو عبد الله محمد بن عمر ) : فتوح القسام - دار**  
الجيل بيروت .

٢٣ - **يحيى بن آدم انقرشى : كتاب الخراج تحقيق أحمد محمد**  
شاذكر . المطبعة السلفية ١٣٧٧ هـ .

٢٤ - **اليعقوبى (محمد بن أبى يعقوب) : تاريخ اليعقوبى . جزءان**  
المكتبة المرتضية فى النجف ١٣٥٨ هـ .

٢٥ - **اليعقوبى : كتاب البلدان ( الجزء السابع من مجموعة المكتبة**  
الجغرافية ) ليلن . ١٨٩٢ هـ .

المراجع الحديثة .

٢٦ - **أحمد امين : فجر الاسلام ج ١ القاهرة ١٩٤٨ هـ .**

٢٧ - **الفريد بتلر : فتح العرب لصر ترجمة محمد فريد أبو حديد .**  
القاهرة ١٩٣٣ هـ .

٢٨ - **حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى . القاهرة .**  
١٩٣٥ هـ .

- ٢٩ - تويتون : أهل النعمة في الإسلام • ترجمة حسن حبشي •  
القاهرة ١٩٤٩ •
- ٣٠ - سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في العصور الوسطى •  
القاهرة ١٩٧٠ •
- ٣١ - سيلة الكاشف : مصر في فجر الإسلام • القاهرة ١٩٤٧ •
- ٣٢ - سيلة الكاشف : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور •  
القاهرة ١٩٧٤ •
- ٣٣ - محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية في النبوة  
الإسلامية • القاهرة ١٩٦١ •

## فهرس

٥	تقديم
٧	الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين
١٧	تطور الملكية الزراعية فى القرن السادس الميلادى
٢٥	الفلاح وتطور وضعه فى القرن السادس
٧٧	الفلاح فى ظل الحكم العربى
١١٧	الملاحق والمراجع



● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ  
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر  
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة  
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة  
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى  
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١  
لمى الطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي  
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لازمة الحياة الفكرية  
د. على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل  
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية  
محمود فوزى

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية  
شكرى القاضى
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير  
د. نبيل راجب
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان  
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة  
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى  
د. على حسن الحروبولى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر  
د. حلمى احمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى  
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية  
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين  
د. احمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى  
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١  
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر  
جمال بنوى

- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢  
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية  
د نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى  
ترجمة : د عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة  
د سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١  
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢  
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيدين  
د سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر  
د حلمى احمد شلبى
- ٣١ - خسون شخصية وشخصية  
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢  
لمى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى  
د خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية  
د يونان لبيب دوق

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة  
عبد الحميد توفيق زكي
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢  
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف  
تأليف : د. سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى  
المصر العثمانى  
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان  
د. جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨  
د. عبد المنعم اللسوقى الجيمعى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة  
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور  
محمد شفيق غبريال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية  
ابراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر  
العثمانى  
د. محمد عفيفى
- ٤٥ - الحروب الصليبية  
تأليف : وليم الصورى  
ترجمة : د. د. حسن حبشى
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧  
تأليف الدكتور عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ الفضاء المصرى الحديث  
د. لطيفة محمد سالم





مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٧٨٩٣/١٩٩١

---

ISBN — 977 — 01 — 2806 , 6



تناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذه الدراسة أحوال الفلاح المصرى كمالك ومستاجر ، وعلاقته بالدولة ، وما تعرض له من عنث واضطهاد ، وما فرض عليه من ضرائب وخراج وسخرة ، كما تعرضت لأوضاع الملكية الزراعية وما طرأ عليها من تطور في ظل العصرين البيزنطى والعربى . وتحدثت عن الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة . وعنيت بدراسة سياسة الدولة الإسلامية إزاء الفلاح . وأبرزت اختلاف سياسة الخلفاء في جباية الخراج بين الشدة والسماحة ، فبينما رفع عمر بن عبد العزيز الجزية عن أسلم . فإن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب إلى واليه في مصر يقول : احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم !

وقد استندت الدكتورة زبيدة عطا في دراستها إلى عدد كبير من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية فضلا عن المجموعات البردية الوفيرة من يونانية ولاتينية وقبطية ، وسجلات الضياع ، والأوامر الإدارية والقرارات والمراسيم التى أصدرها الأباطرة في العصر البيزنطى ، والخلفاء في العصر الإسلامى .